

ع. ا. القلند المتيقن في تحرير البرهان في الحكمة

للسيد محمد عبد الحى الكافى

بكالوريوس البازغة بشرح حجة الله البالغة في الحكمة

للسيد محمود الكونفوزى

بتحقيق السيد محمد عبد الحليم وادب السيد

٢٢

السلام على النبي في تحرير الدين
فدعك

وَمِنْ تَوَكُّلٍ عَلَى اللَّهِ وَهُوَ حَسْبُهُ

بِإِذْنِ الْمَلِكِ الْبَيْتِ الْقَوِيِّ الْتَيْنِ فِي أَسْفَلِ الْيَمِينِ وَاسْمُ مَنْ الرِّسَالَةِ الْمَسْنُودَةِ



أَمِينُ الْبَيْتِ الْمَعْنِيِّ وَالْحَكِيمِ الشَّامِلِ الْمَلِكِ الْبَيْتِ الْقَوِيِّ الْتَيْنِ فِي أَسْفَلِ الْيَمِينِ وَاسْمُ مَنْ الرِّسَالَةِ الْمَسْنُودَةِ

الطَّبَعُ الْمَطْبُوعُ فِي الْمَطْبَعَةِ الْمَسْنُودَةِ

بأن واحد واحد من أحواد الأخرى كالميل إلى بعض عبارات الحقن الدواني في شرح العقائد العنصرية ودر عليه ان الذين القيد على
التطبيق تخصيصا والتطبيق الاجمالي لا يكفي لفقدان التعدد واجاب بحجة العلانية الجوفرية بعد ما اختار الشق العلاني في
في ان العقل يحكم حكما كلياً باسكان التطبيق في زمان متناهين كل شرحا للشيء شخص من المقادير والاصول المادية النسبية الجوهري
في الخارج من حيث ما كذلك وان كانا غير متناهيين تطبيق السبب بحيث تطبيق الاستدلال على الاستدلال في امتنع ذلك فخرجنا
لم يتبعه ويحيى في هذه الحكم للاختلاف العقل اجزاء لثبات مفهوم غير المتناهي من المقادير والاصول المذكورة باعتبار فرض صدقها
وان لم يخرج ارساها في العقل كونه مادية ولاقى القوى الجسمانية المتناهي المقادير لكونها غير متناهية حيث انتهى وفيه نظرها ولا خلاف
للتطبيق في الخارج بالمعنى الذي اختاره لا يحملو ان يكون نهائيا في جانب ما ان يكون نهائيا في الجانب الاخر في جانب المبدأ وما
ان يكون نهائيا في الجانب السبب وما ان يكون نهائيا في الجانب الناقص من طرف عدم المتناهي
حتى يخلو مكانه وما ان يكون بدفع الزايد الى طرف عدم النهاية بسبب علو مكانه والعقل لعل في هذه الصور لا يبلغ الاول ان يكون
شبه في مساواة المجتهدين على الآخرين انهم المتناهي لان غير المتناهي لا يخلو كانه فان حكم العقل باليقين التطبيق الكذا في في التبع
لا ينفذ شيئا فان قلت اخذنا من كلام الفاضل القرافي في حواشي شرح العقائد الاجمالي اننا نفرض المجازاة في الخارج
بين المجتهدين الجواب والدفع قلت هذا فرض محال لانه لا يكون الجواب والدفع في غير المتناهي لا لالتمس احتمال انما هي
تخرج وهو عدم المتناهي والتمس ان المترجمان الموجودان في الخارج ما كما كذلك لا يتجسسان من التطبيق الجاهلي والدفع
الا انما نقول الكلام هنا هو في تطبيق الغير المتناهي من حيث ما كذلك التطبيق مطلق التجاهلين واما انما فلان
ما ذكره فبوجه فان امتنع ذلك لامر خارج لم يتبع غير صحيح فان الكلام هنا انما هو في تطبيق الغير المتناهي من حيث
انه غير متناه في تطبيق التمام اثنين مطلقا فاصل الامتياز فارجا قطع النظر عنه فارج في المقصود واما انما
فلان قوله وكيف لا يخرج ان الملاحظة الاجمالية لو كفت لجرى البرهان في الاشياء الغير المترتبة ايضا وهو خلاف
مقصودهم فانهم شرطوا لجرى المبدأ وطائفة الترتيب وقالوا لا يجري في غير المترتبة كما هي حقيقة قال الحقن الدواني في
رسالة السهام بانموزج العلوم التطبيق ان توقف على الملاحظة كل جزء باجزاء اخر مفعلا لذلك غير مقدر في صورة الترتيب
ايضا وان كان في الملاحظة الاجمالية في غاية في غير المترتبة والقران ان الاجمالية كانت في المترتبة على ان خسر التطبيق بين
السببين يتلزم لغير اخذ في جميع الاصله فخلات الترتيبية حكمه لا يكون العقل فرض التطبيق من الاجا واجتماع من غير استجابة
بالتطبيق السبب على السبب فلما ذكرنا في الملاحظة الاجمالية السابقة التطبيق السبب على السبب ولا في الملاحظة الاجمالية ابتداء
من غير استجابة انتهى وقال الفاضل الشاذلي في حواشيه على القديس الحق ان يقال على تقدير عدم الترتيب لا يتحقق البصيرة
لان المراد بالتطبيق ان يصل العقل كل معين من احدى السلسلتين بازا وكل معين من الاخرى حتى تنتقل الزايدة الى الطرف
التي المتناهي وتبين الاجزاء وامتداد بعضها من بعض انما يتحقق في صورة ترتيبها والتطبيق بهذا المعنى موقوف على ترتيبها
الاجزاء بعضها من بعض جمل العقل كل معين من احدى بازا وكل معين من الاخرى من اهل الملاحظة لا يتحقق في الملاحظة
بل يكفي في الملاحظة الاجمالية ومن نه الجدة لا فرق بين صورة الترتيب وعدم الترتيب لكن تحقيق الفرق بينهما من حيث اخرى
وهي ان في صورة الترتيب يتحقق الامتياز بين الاجزاء فلا حاجة الى نقل العقل بخلات صورة عدم الترتيب فانه لا يمكن
الامتياز بين الاجزاء في نفس الامر فلا بد ان يكون الامتياز العقل لا شك ان الامتياز بين الغير المتناهية بسبب العقل

هذا هو الحقن الدواني في شرح العقائد العنصرية

هذا هو الحقن الدواني في شرح العقائد العنصرية

هذا هو الحقن الدواني في شرح العقائد العنصرية

هذا هو الحقن الدواني في شرح العقائد العنصرية

انما تصوره بملامحة العقل بايا بالتفصيل ومن شرط الملاحظة التفصيلية في التطبيق في صورة عدم الترتيب لا بل تحقق
الامتياز المشروط في تحقق التطبيق لا بل ان الجمل المذكور يتوقف على الملاحظة التفصيلية حتى يتجوز ان لا يتوقف ولو توقفت
ظواهر في كذا يشبه تحقيق هذا المقام انتهى **فصل** معنى التطبيق الذي ذكره ليس الا من فقرات فرعية وطبق التطبيق
في هذا المعنى اصلا واصطلاحا والذات وايضا احكام الاستدلال في نفس الامر في الغير المرتبة على الاشياء فان كل واحد في نفس الامر
ولو غير موجود يكون مستلزما من كل واحد بالضرورة نعم قد يظهر هذا الاستدلال عند العقل وقد لا يظهر في صورة عدم الترتيب ان
يظهر الاستدلال عند العقل لكن الاشك في ان كل واحد من الاشياء الغير المرتبة ممتاز عن غيره في نفس الامر مع قطع النظر عن
فرض الفاعل على ان يمكن العقل الملاحظة الجمالية من آحادها وتطبيق كل من آحادها معا باعادة الاخرى كل واحد من
بالعقل المذكور فانظر حكمه **وقال** السيد المرتضى في حاشي شرح الموقت آحاد السلسلة على تقدير الترتيب بعين عند العقل
اجمالا فاذا اطبقتنا على ما يلحقنا عقليا اجماليا يتصل الزيادة من جانب الثاني ولا يبقى في العين للاتقان والاعتناء بالضرورة
يكون في جانب الثاني انتهى ورواه شرح التحقيق والذي استأذى نور السيد قد في حل المعاد في شرح العقائد لغيره
ان التطبيق لو كان في الخارج يقع في الترتيب الخارجى ولما كان التطبيق في الذهن مجردا بان آحاد السلسلة باعادة الاخرى
فلا يقع الترتيب الخارجى فان هذا الحكم الجمالي يتصور في الآحاد الغير المرتبة ايضا انتهى **والحق** في هذا المقام على ان حل المعاد
وهو وان يقال ان فرضت الحملان غير لئلا يتبين من حيثين في الخارج في كل احد منهما اول ثان ثالث وكذا الى غير ذلك
قال اول من الجملة الاولى باعادة الاول من الجملة الثانية وكذا فالانطباق من آحادها وتطبيق كل واحد في الواقع ليس قولنا على جملة
سواء قلنا اول فعمله والمراد من التطبيق هو الملاحظة هذا الانطباق النفس الامر لا غير الاشك في كون آحادها وتطبيق كل واحد من
زيادة على اخرى فالسماواة باطلة فاذا اطبقتنا الآحاد على لاحتنا الانطباق النفس الامر في تحت الزيادة والنقصان الى جانب
الامتياز بالضرورة لاظهار الاوساط وتظهر ما اذا فرضنا جملة من عشرة جملة اخرى من احد عشرة وفرض ان امل الجملة العشرة
مستقبل في الكبرى فالزيادة في باري الامر في جانب السبعة وليس كذلك في الحقيقة فان في السبعة يكون الاول محاذيا للاول
وان لم تكن بينهما محاذاة مكانية فاذا اطبقتنا الآحاد ولاحتنا انطباق النفس الامر فليست الزيادة في السبعة ولا في الاوساط
بل تكبر بعد العشرة جدا بخلاف ما اذا كانت الآحاد غير مترتبة فانه يمكن في حصول الزيادة في الاوساط عدم ارتفاعها كجانب
توزيع انشائها استقلاليا ومنها ان التطبيق فرع وجود الاجزاء منفصلا فلما برز وجودها منفصلا لا يكون في الذهن لا متصلا
الا وهو لا يترتب عليه تفصيل في الذهن ولا في الخارج لان في كل زمان تطبيق لم يرد ان سلك الابطال في الجواب عن شبهة واحدة ان
التطبيق على حقيقته مستلزم ليس له ان التطبيق الخارجى على الحقيقة هو التطبيق في نفس الامر فلهذا لا يطبق النفس الامر في حقيقته وان لم
في زمان لا يصدق منه انما يشهدنا في حاشي شرح حكمه العين بغيره لكن ان يقال التطبيق يمكن ان يكون باعتبار وجود
كل جزء في زمان التطبيق في كل زمان لا يقتضيه وجود التطبيقين تمامهما في زمان التطبيق بل يكفي في ذلك وقوع كل احد في زمان
غاية الامر ان التطبيق يكون على سبيل التعاقب في جميع المدة الغير المتناهية وان كان اعتبارا في زمان متناهية انتهى **وما** الشبهة
ما قولهم قد مر ان استقلال علم جميع الاشياء الغير المتناهية من حيث هي كذلك في كل وقت بالطور في علم الله تعالى وانما
بالتحقق لبعض الزايات بعض الاجزاء وكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلية لوجودها حاضرة وانما هو بالنسبة اليها ولما بالنسبة
الى عدمه تعالى فكيفما وجدته حاضرا عند وفاء يمكن جريان التطبيق في الامور والذات المتناهية على تقدير وجودها بالية

الاشياء الغير المتناهية
الامر في حقيقته
ان التطبيق لو كان في الخارج يقع في الترتيب الخارجى ولما كان التطبيق في الذهن مجردا بان آحاد السلسلة باعادة الاخرى فلا يقع الترتيب الخارجى فان هذا الحكم الجمالي يتصور في الآحاد الغير المرتبة ايضا انتهى

نقد
انما هو ان
فرضه

الى تعالى وبالنسبة الى علمه وان لم يكن بالنسبة اليه انما بالنسبة الى علمه واما القدر كالتى في هذا المقام ومنها ما هو مقرر
 اصنافه في القليل والساوس من كتاب القياسات ليعلم ان السبيل الطبيعي فلا تفتة بعد واه ولا يقول على برهانيت بل ان فيه بديا
 مخالطيا فالامتنان هيات في حيز واحدة ربما طرقت اليها المقادير من جهة الاخرى التى هي جهة التناهي لا من
 جهة التناهي كما في سلسلة المات بغير نهاية وسلسلة الالوت لالى نهاية ليس صحيح تحريكه للامتنان من جهة الامتنانة واخر
 بكمية من درجة هجره ومرتبته ومن الدرجات التى لا عاده بالاسراف ان اذا طبق طرف احدى السلسلتين الى جهة التناهي بينتين
 التناهي من الزيادة والنقصان في جهة التناهي على طرف السلسلة الاخرى تطبيقا ومهيئا او فرضا انتقلت الزيادة من حيز
 الى طرف ودرجت الى حيز الوسط ومرتبته ولا يزال تنقل الى الاواسط مادام الفرض او الوجه متما للتطبيق ولا يلا ويشتي الى حد
 بعينه ودرجته بعينها ابدأ ولا تبلغ أقصى الحدود وآخر الدرجات عوض فاذا ما انصرف عن التطبيق التفت التناهي بالمتناهي على
 ذلك الحد وعلى تلك الدرجة وافتت القدر الزايد في مقترنك المرتبة والكمية لا يصير للمعاداة الى جهة الامتنانة ابدل انما ابدل في
 جهة التناهي امانى الى الطرف واما في شئ من حدود الاواسط انتهى وفيه ما اورد من كل طرف ان هذا التناهي في صورة ملاخطة
 العقل الا وهو التناهي بجهة التطبيق كل من احواد احدى الممثلين لكل احد من احواد الاخرى يقينا فان العقل غير قادر على
 ذلك فلا محالة يقع على حد ولما اذا كان ملاخطة الامور الغير المتناهية اجمالا لا يميز بها الى حد يصل الى ان العقل ان لا يلاحظ
 الغير المتناهية كلها على سبيل الاجمال الملاخطة الاجمال كانت في باطن كذا نظير ذلك والى ايضا قد حققنا ان التطبيق منها
 انهما والاطلاق النفس الامري والتطابق الواقعي فاقبال اعمال الوجود والعقل حتى يقابل باضرار التطبيق بوقت الاعمال اقول
 الحق على ان يعيان ان هذا البرهان في غير ما قلنا لكن لما ذكره صاحب القياسات فانه يرد فاني ابرهه بان التطبيق بالمتناهي
 لا يثبت التناهي فان غاية ما يميز منه ان ما يركل اول من جملة الكبرى اول من الصغرى ولكن ان ثابن وكذا لكن لا يميز من التناهي
 فان الممثلين موجودان وفي كل منهما اول ثان ثالث الى غير ذلك وكل منهما موضع ليس الاخرى لكل منهما في موضعه ونصف يكون
 شله من الاخرى ولا يميز التناهي الا اذا ترك الثاني مكانه والتفت على الاول كذا واذ ليس ليس نعم تطبيق احدى السلسلتين
 الاخرى في الخارج بالجزء المتناهي في جانب الامتنانى بالضرورة واجبة اجزاء هذا البرهان في صورة التطبيق الخارجى صحيح والاطلاق
 وكلا فاحفظ نها فانها في انفساد الكثير من كمال اتهم لاجزاء البرهان في كل موضع لكن في اصالها ايضا اذ يندفع بالتفت بالبعد
 وغیرهما ومنها ان بطلان كون الكل ساويا للجزء فانه يزل قد يكون الجزء اعظم من الكل كذا في علمنا فانما اعظم من الطائوس
 فما ظنك بالتساوى وجوابه ان هذا قول من لا يعرف الفرق بين الديدنيات والاضدادات وتفتك في الاوسليات ولا يميز ان
 الطائوس هم المجموع ونه واعداءه لاما عدا فقط والذي لا بد من العلم به ان كل اعظم من الجزء ولا يمكن ان يكون جزءا
 مساويا لكل فما ظنك بالاعظمية ونها من الديدنيات الاولى فان قلت المدرك بالبحس ليس الاوقات الكل والجزء
 ولما وصف الاعظمية فيمدرك بالبحس كذا ان مدرك بالبحس ايضا لكن المدرك هو ان هذا الكل اعظم من الجزء فلان كل كل اعظم من الجزء
 فيمدرك بالبحس قلنا واذ ان كذلك لم يكن الحكم ان كل اعظم من الجزء من الاوليات قلت ليس الشرط في الاوليات ان يكون
 بالبحس بل في عبارة من قضيا يكون مقصورا فانيا كانيا في الجزء فاما الحكم وهذا كذلك وقد غنيت عليه بوجه احد ما ذكره
 الامام المرتضى في المحصل من انه لو لم يكن لكل ايداع على الجزء فكان وجود الجزء وعدمه بمثابة واحدة فخرجت في ذلك الجزء الاخر كونه
 موجودا او معدوما وقد شبه الحق القوي في نقد الصواب ان هذا البيان ينبغي على كون الكل جلا مرجع زيادة ولا يشك بكون الكل

زاد في
 كلامه

زاد في
 كلامه

زاد في
 كلامه

اعظم من الجوز والاذا فهو لو كان حجة على شئ من ذلك لو كان صادرة على المطلوب وثانيها ان لو لم يكن الكل اعظم من الجوز لم يكن
الجوز الاخر اقل من البقية فلا يكون الجوز جزءا من ذلك وثالثها ان الجوز يعرف من الاصاد الواحد والكل الجوز الكثرة كما لا شئ من ذلك
ولا شك ان ما فوق الواحد اعظم منه فاكل اعظم من الجوز ورابعها ان الكل عبارة عن الجوز والشيء الاخر في الكل مرتبة لا تكون
جزءا منها مرتبة في الجوز وهذا هو معنى الاصلية ومنها ما ذكره القاضي فيكون ما في منيات شرع فليس مقولنا ان ان السوء الغير
الشرعية لا تتصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى تطايرها لانها من جوارض الحكم من حيث التناهي وبعدها في الجوز وتكون
الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم القطع المتعاقب من احوالها وبعدها في قولهم اكل اعظم من الجوز في التناهي مسلما في قولنا
فلا يتكلم كذا بل هو من كالتطبيق والتضيق والتضيق في شرحه مسلما بان قولنا اكل اعظم من
الجوز يعني مطلقا مسلما كما في التناهي او في التناهي واقول في القدر من الموضع في القاضي لان جوابه لا يكون بالبيان
المقدرة المسنوعة وادليس فليس **الاولى** ان يقال اكل في القدر بصفة التناهي وكذا الجوز في قبض العقل من جوارضه
والاصغر في الجوز بل ليس كذلك بل لا يكونا غير متساويين في اكل الجوز الواحدان في القضية المعروفة ليسا متساويين في جوارضهما
صفه التناهي ولا صفه التناهي بل ما يتصور ان من حيث نفس فهو مساو لا شك ان من تصور من اكل الجوز علم قطعا ان
اكل اعظم من الجوز وبعدها في جوارضه لا يكون بين صفته في جميع افرادها كما هو شأن الكميات ومن افراد
غير التناهي ايضا يحكم فيه بالاعطية ايضا ومنها ان قد تقرر في مداركهم ان الاستدلال بين الحالين انما يكون اذا كان بينهما علاقة
وقالوا الفرق بين الحال والكم في الاستدلال علاقة طبيعية او عقلية وعدمه لعدم ما اذا صح عند العقل ان يكون بين محالين
علاقة الفرق بعد فرض وجوبها جاز ان يكون بينهما علاقة من والافلا فهو احل ان المقدم المحال يجب ان لا يكون متناهي التناهي
حتى لو كان متناهي لم يكن متناهي الملائمة فان المناقاة في بعض الانفكاك الملائمة تنفذ علو كان المقدم المحال مع كونه متناهي التناهي مستلزما
لنفس الامر ضرورة الانفكاك ومنه وهو يتبع التناهي فيسبب اذا عرفت هذا فنقول في تقريره بان التطبيق المذكور ليس صادرا
للكائنات الامور بل التناهي موجه لتمام التساوي بين اكل الجوز والالتناهي فان كان التناهي فيها والاول محال مستلزم
الحال محال لعدم التناهي محال التناهي ثابت وعلى المعلوم ان تميز مستلزما عدم التناهي للتناهي ومنها مناقاة وجوه كيفية
الاستدلال في الاستدلال والادراك ليس بهذا الموضع بل يجري في القياسات العقلية والاشكال كما ثبت في الشيء على تقدير فرض صدق قولهم
عدم الزمان يستلزم وجوده واجتماع التبيين في وجوب لا زعمنا ونحو ذلك وجوابه من بين احد هما ما اختاره عقول الصائفة
في الاقوال البين حيث قال اذا بطل ان يستلزم فهو ممكن وحال فينا فيه نشان الاقضية العقلية التي ثبتت بها الشيء حادثة
فرض عدمه ويلزم فيها الشئ من فرض نتيجة ليس يقال عدم الزمان قبل مجوده قبلية زمانية وبعدها زمانية زمانية مستلزم لوجود
ولانتهى الالقاء ويوجب التناهي فيقال لك ان حقيقتك ان من هناك ان التحميل المفروض الوقوع لو كان حاصله في نفس الامر كان
عدمه اخصا فيها ولو كان التحقق في نفس الامر بوقوع الشيء كان الشيء يتحقق في نفس الامر فذلك من الاكاذيب الفاسدة بطلان
وان حقيقتك ان من البليات ان لو فرض شي من تلك الامور كان هناك ما يسوق الى ان هذا المفروض غير مطابق للواقع
من حيث انه فرض لتبيين عدم الشيء ووجوده معاك ذلك ما يرد من الزائف في تلك المواضع وليس فيه احتجاجا بطلان
الشيء باينا في بل كما يجب استنتاج الشيء كونه مسلون بجملة التبيين وبالملة المفروض الذي في البليات العقلية هو تقدير الشيء
على فرض محال ان فرض محقق فيقال ان لو فرضنا هذا الشيء ونصرونا به لما تحقق عدمه لانه يتحقق هذا الشيء في الواقع كان عند

الحكم على
الشيء
بأنه
متناهي
في
الزمان
والمكان
فلا
يكون
الشيء
متناهي
في
الزمان
والمكان
فلا
يكون
الشيء
متناهي
في
الزمان
والمكان

الحكم على
الشيء
بأنه
متناهي
في
الزمان
والمكان
فلا
يكون
الشيء
متناهي
في
الزمان
والمكان

الحكم على
الشيء
بأنه
متناهي
في
الزمان
والمكان
فلا
يكون
الشيء
متناهي
في
الزمان
والمكان

الحكم على
الشيء
بأنه
متناهي
في
الزمان
والمكان
فلا
يكون
الشيء
متناهي
في
الزمان
والمكان

آحاداً مجتمعاً أو متعاقبة تآلفي عن جبرول المساواة لجزئيه فان قلت نزل هذا العدد لما كان تسجيلا لم يجب
في الخارج فان وجود الأعداد على التعاقب لا يستلزم وجود العدد الموجود في الخارج ولا اشتباها فاقول من حيث
أن الوجود يربط إلى أن تلك الأعداد المتعاقبة مجتمع في محل واحد على قياس الأمور المتعلقة بقرطينا واحدا بعد واحد
ويجتمع في مكان واحد وليس كذلك قلت الموجود في كل نقطة من الزمان أو الألف من تلك الأمور المتعاقبة وان
كان متناهيا لكان جميع الأعداد قد وجدت في جميع الأزمنة فهذا العدد موجود في نفس الأمر **علما**
لوجودهم عند آخر عصره وان عند الوجود الدبري فالأعداد المتعاقبة وان كانت غير مجتمع الوجود في الزمان لكن مجتمع
الوجود بحسب عالم الدبر بالضرورة تجري البرهان فيها بحسب هذا الوجود أيضا لكل حاضر عند البداي العالمية لظهورها
في علمها بذاتها أو حصول صورها على اختلاف الرأى تجري البرهان فيها بهذا الاعتبار كما ذكره الحق الدواني في المنهج
العلوم و دفع الدلائل التجريعية العلالة وما بعد الجبر في الشمس البازغة لو كفي الاجتماع الدبري أو في الحصول عند الساب
انتقض البرهان على تنابها في جانب الأبد أيضا وذلك كما عرفت أصول الفلسفة بفساد قوانين اللذة انتهى وفيه تفرقا فان
التكليف لا يقربون بالوجود الدبري فلا راد عليهم بهذا الطريق فظهر أن قيد الاجتماع لغوي بأجرار هذا البرهان وأما كونها
تكرر المتكلمون وقالوا أنه البرهان تجري في كل ما يقطر وجود بعضه اللاتناهي سواء كانت الأعداد مجتمعة ومتعاقبة وقد روي
أيضا بوجه آخر بالمتنقص بالأعداد فان البرهان جار فيها بلان فخر من جملتين أحدهما جزء الأخرى كما إذا فرضنا جملة من أعداد
إلى اللاتناهي وجملة أخرى من اثنين إلى اللاتناهي ونطبق أعداد أحدهما بأعداد الأخرى فان نسبتها إلى غير نهايتها تلتزم مساواة
الكل للجزء والافاضل في متناهية والكبرى ليست بزيادة عليها لا بقدر متناهية فتكون نسبتها أيضا ملتزم تنهاى الأعداد وهو
فلا تماثلها على من كونها غير واقعة معدومة واجاب عنه عقدة العقدين في الوقت ولتقتضائهما العطالة الجبروت في خبر
بلان جميع يستحيل بالتطبيق على العطالة فاجابوا بنسب وجوده ولا يكون المراد بها حتى يكون القطع بالاعتبار فخلاصتها
الأعداد فانها ليست محضه فلا يكون ذهابها في التطبيق إلا باعتبار الوهم وهو عاجز من الملاحظة تلك الأمور فيقطع بالقطع التوهم
فلا يلزم محذورا قول فيجب فانه ان لا يكون الأعداد وبنية محضه انما انتم راعية لا وجود لها في نفس الأمر بذاتها ولا بنسبها
فمحموع بل على كل ما مر جوابه وان ارادوا بذاتها غير موجودة في نفس الأمر بذاتها بل بنشأيتها انتم راعية فمحموع لا يلزم جريان التطبيق فيها
كيف فان التطبيق لا يشترط على ملاحظة الأشياء الغير المتناهية تفصيلا حتى يقال ان يقطع عنها بالقطع الوهم بل هو عبارة
عن انظار الانظار في النفس البري وحكم الفصل بذكر الكليات والجزئيات في زمان متناه سواء كانت الأمور مجتمعة ومتعاقبة ولا يلزم من
بالموجودات المتناهية وقال الفاضل أبو النضر في خواص القديس جبالا ذكره الامام الرازي في شرح ميراث الحكمة في دفع
منه المتكلمون انما احوال وجود الأمور الغير المتناهية بالنسب سواء كانت مجتمعة ومتعاقبة وسواء كان منها ترتب أو لا كذلك فانها
في ذوات من الاوقات ويكون كل واحد منها بنسبها غير لائق بالاستحالة كما هو متقول عنهم انتهى ويرد عليه ان فرض المتناقص
ليس الا ان اللذين تجري في مراتب الأعداد والمردول تختلف ما ذكره لا في لانه عدم وجود جميع الأعداد في وقت متناه
مسلم وما عدم وجودها مسلفا غير مسلم فان مراتب الأعداد موجودة في امتداد استغناء في غير متناه ضرورة
كما لا يخفى **اقول** بل ليس بواجب ان جريان التطبيق لا يكون الا في ما وجد في نفس الأمر بحسب
اللاتناهي كما هو مسلم عندنا في مراتب الأعداد الغير المتناهية ليست كذلك فان الموجود في نفس الأمر

في المنهج

في المنهج

في المنهج

في المنهج

في المنهج

فترت ان الشئ ان لا يصدق في غير تصور الشئ لان هذا ينبغي على ان الزمان من الكائنات المتخصصة به مجردة في الدهر وهو متعلق
 بالمشكوك ان لا يقولوا به فالاميراد عليهم بهذا القول غير صحيح بل لاننا سلمنا ان المعلومات مشتقة من الوجود الخارجي وان لا يكون في
 علمه واجب فعلي لكن لا ريب في انه قد غلب على العلاقات اذ لا يمتنع في الحوادث وهي غير متناهية كالحوادث ووجوده من الازل الى الابد
 في كل وقت فغير البرهان ينشأ ونظير التناهيها فينبغي ان لا تنافي بالمعلومات لا يقال هذه العلاقات مسورة به لا وجوده في
 الخارج فيفوت سلاحيان البرهان لاننا نقول قد نفرض في مقدره ان الاستيعاب بعد العلم به بالقضية المتناهية من العلم
 ان الصدق لا بد ان يعلم هذه العلاقات الغير المتناهية حيث حفظ القاعدة احاطة على ان تكون في كل الحوادث فانه واما المتناهي
 واللاتي اتهم الذي نجح الحكماء والمشككين كلهم من وطء ما يرو عليهم هو باحقنا سابقا من جريان هذا البرهان بخصوص بالاميراد
 القائل بالتطبيق الجري والتطبيق العقلي في كل وقت واذن شئت زيادة التوضيح كما سمع ان المراد بالتطبيق في هذا البرهان اما
 ان يكون عقليا او خارجيا وعلى الاول ان يكون المراد بالاعتقاد الاجمالي او التفصيلي كما تبين ان يكون المراد بالتطبيق بالاعتقاد
 التفصيلي كقول تصور الامر الغير المتناهي حيث في زمان متناه على سبيل التفسير من الاو بالتصو في ارضته غير متناهية في غير متناهية
 ح لا ينفصل في زمان من الزمان وتبين ايضا لان يكون المراد بالاعتقاد الاجمالي سواء كان المراد بكم العقل كليا بان كل واحد
 واحد من احوالهم المتناهي بان كل واحد واحد من احوالهم المتناهي او كان المراد به اظمار الاعتقاد بنفس الامر في ذلك لانه
 لما وجدت المتكاملات في الواقع انصف احد بها بالكلية واخرها بالجزئية وسد الصغرى بازائها من الكبرى فالعقل ان كان
 يمكن ان كلا من احوال الصغرى بان كل واحد من الكبرى وهو في الواقع كذلك لكن لا يميز من الاعتقاد في نفس الامر حيث ثبت الثبات
 الاخرى اما ان اخذنا جملة من الاحوال الى المتناهي واخرى من العشوة الى المتناهي فالعقل يحكم بان بان كل واحد من الاعلى وهو
 من الثابت الى المتناهي والواقع ايضا كذلك لكن لا يميز من الاعتقاد كما في نفس الامر وتناهيها فكل جري متعده في نفس الامر وتناهيها
 احطهم الصغرى وحكم العقل ما ذكره لا ينافي تعيين ان يكون المراد بالتطبيق الجري بالحدب اذ امره فان اذ جرت الثابت الى الاول
 في الخارج او دفعت الاولى الى الثابتية التطبيقية فخطا وحلت الثباتية في نفس الامر فلهذا البرهان لا يجرى الا في
 الامور والاشياء حيث التي تكون موجودة في الخارج وتطبق فيها في الخارج فانه فان هذا وان كان مخالفا لما سواد المتأخرين
 او اقرم لان الصغرى بان الخلق من جميع العقول المحب لعلنا نحن واما الشرط الثالث فقد ذكره الحكماء خاصة في
 وفرع اعلى من جريته في النفس التامة فانه غير متناهية منه بل كل ما لم يكن له ان ترتب له البرهان فيه ووجهه بان لما كانت
 بالاحاد غير مرتبة لا يكون للنفس للاختلاف تلك الاحاد مفصلة وليس لها ان تلتزم حتى يلزم من وضع المبدأ بان المبدأ وهو في انشائي
 باننا لا نشائي وكما فيتمتع في التطبيق فيها الى ان يلاخل كل واحد واحد بالكلية والاعتقاد بالاعتقاد لا ينفصل
 مفصلا لا دفعة ولا في زمان متناه فلا يتصور التطبيق بل السلسلة بل سيجادل تقطيع بالملاحظة ويستعملها ذلك تبين
 التطبيق جري جميعهم بدون على الاستمرار ومن احوالهم المتناهي فان كيفية في التطبيق في الامور من التطبيق لا يميز من ذلك فانه
 كل جزء بالكلية جزو ولا يكفي في احوالهم المتناهي ذلك بل لا يميز من نفس كل واحد واحد بالكلية والاميراد عليهم من جانب المشككين
 ان لا يكون لهذا الشرط من وجوه منها ان لا يخلو اما ان توقف التطبيق على الملاحظة الاحاد مفصلا وكيفية ملاحظة جملة على
 لا يكون التطبيق في كل واحد ايضا على انشائي جري في غير المتناهي ايضا فانما ضلوا لان يكون في الجملة الزائدة لا يكون باننا لا نشائي
 من ثباته ولا على الاصل يميز من الاعتقاد على الشئ بل يميز من التساوي واجاب عن العنق الذي في رسالت اثبات الواجب

بقوله وجه التقصي عند على ما في طراحيك في غير المترتبة ان تختار الشئ الثاني وتنتزع لزوم التساوي لان الزيادة بها تطرقت
في الاواسط والمافي المترتبة اذا طبق الطرف على الطرف فلا يزداد في جانب التفاضل لان الاواسط لا تلتصق بالاسان فلو كان
في اجمالية لا تفرق لزوم التساوي قطعا انتهى **وقال** هو ايضا في حواشي شرح التجرية لا يخفى ان التطبيق لا يرتفع على ملاحظة الآحاد
مستغفلا بل يكفي ملاحظة على الجمال بل يفرض كل جزء باجزاء آخر ولو توقفت على ملاحظة الآحاد لا تفصيل لم يتم التطبيق الى الترتيب
الترتيب ايضا لا يقال على تقدير الترتيب والوجود يكون الآحاد واقعة بعضها بازاو بعض في الخارج مع قطع النظر عن تحقيق العقل لما
لانا نقول ما معنى وقوع بعضها بازاو بعض في الخارج ان كان المراد ان لبعضها نسبة الى بعض حسب الترتيب في الخارج فذلك لا يتحقق
الفرق اذا الكلام في ان يكون ذلك الترتيب تحقيق التطبيق العقل وان كان المراد ان لبعضها ينطبق على بعضها في الخارج فليس
كذلك كما كيف لا ولا انطباق امر لغير العقل بين كل منها وان قيل ان يقال على تقدير عدم الترتيب لا يلزم القطع بالسلسلة بل يواز
ان يكون زيادة الزيادة في الاواسط انتهى وتقع في الصدق في شرح التجرية لا يخفى ان الترتيب لا يثبت الا اذا كان التطبيق
يفرض كل جزء باجزاء آخر كما حسب ما يوقع على سبيلها بازاو آخر في نفس الامر والتطبيق التفصيلي منتزع يكون اجماليا اذا كان
اجماليا لم يجز افراد بعضها من بعض فليس تحقيقه في احدى جزئين من السلسلة ينطبق على احدى جزئين من الاخرى فمن اين علم
ان الزيادة في الاخر لا في الاواسط مستلزمة في التطبيق الاجمالي الترتيب في كل جزء بحسب الفرض كون غاية الزوم
من ان يكون السلسلة متناسية بحسب الفرض الغير المطابق لما في نفس الامر من ذلك الجانب والدمري اما متناهية في نفس الامر
من ذلك الجانب فذلك غير لازم وتسمى ان انطباق اجزاء السلسلتين واقع في نفس الامر فان المعنى بالتطبيق هنا ان
كل منها موصوفات مترتبة من ترتيب واحد فيكون الجزء الاول من احدى السلسلتين ينطبق على الجزء الاول من الاخرى والثاني
بالثاني والثالث بالثالث وهكذا ومعنى التطبيق هو النسبة الى الانطباق اذ هي متصا **اقول** فيبحث اما اولها فانه لا
مراد من قائل بالتطبيق التفصيلي التطبيق الآحادا لا احاد من غير تفصيل بل كونه اجماليا لا ينافي التبيين فان العقل ان يحظر
اجمالا ان كل موصوفات مترتبة من احدى ما بازاو مثله من الاخرى واما ثانيا فلان فرض التبيين ليس من الفرض الجمال
ولا غير مطابق للواقع فان كل واحد واحد من الآحاد متصص في نفس الامر بترتيب من ترتيب واحد والتطبيق عبارة عن فصل
لكون كل من آحاد احدى ما بازاو مثله من الاخرى فلا يصح ان يقال يجوز ان يكون لزوم التناهي بحسب هذا الفرض في نفس الامر
واما ثانيا فلان انما ذكره معنى التطبيق اي انطباق الانطباق النفس الامر لا يثبت التناهي في نفس الامر بالعقل كما حققنا
سابقا ومنها ان الآحاد وان لم تكن مترتبة بحسب نفس الامر لكن العقل ان يفرض الترتيب بينها فتولد السلسلة المترتبة
ويجري اليها وان وقع الصدق في شرح التجرية لا يخفى ان الترتيب لا يثبت الا اذا كان التطبيق لا يرتفع على ملاحظة الآحاد
لأنه مترتبة فيما من اجمالا ان يكون ترتيبها محال لاستلزامه حال هو التناهي على تقدير عدم التناهي وخبره الحق القدر في
ان هو فهم العلوم بان فرض الترتيب لا يستلزم فرض زيادة ولا نقصان في آحاد احدى السلسلتين بل انك الفرض ينظر لما
فليس شئ محال هو الترتيب وهذا كما يفرض في الرياضيات امور غير واقعية ليظهر حال الامور الواقعية بل مرجع الترتيب في كنه
من المسائل الطبيعية البينة على مثل ذلك باذ من قبيل الفرض مستحالة في الرياضيات **اقول** فيبحث ان الامور التي
المترتبة ليس فيما ترتب في نفس الامر ولا في ترتيبها اول وثالث وهكذا فلا يكون فرض الترتيب فيما ينظر له اجمالا بل
اجمالا غير مطابق لما في نفس الامر فغاية ما يلزم ثبوت التناهي على هذا التقدير الغير المطابق للنفس الامور لا يثبت

لما
في سورة النحل
التي هي في
الجزء ١٢
من سورة

في سورة النحل
التي هي في
الجزء ١٢
من سورة

ايضا منتصفه فتعتمد في المنتصف بل عليهم على تقدير عدم التناهي وجود منتصفات غير متناهية وقد بين ان الجلاء بالعدد المنتصف
وقد اعلى تقديره ان يكون خطاب غير متناهية في جنتين وانما اذا كان غير متناهية في جتوب دون ان تقترض مثلا فمقدور انهم لا يخلو
المنكورة وهذا الحال لم يتردد من فرض الشئ فانه من الفروض المنتهية بل من عدم التناهي فهو باطل في سلطان هذا الشئ وانما
ايضا ان الجلاء من المطالب فلهذا ذكر في موضع آخر ان شأنا بعد الذي انحصار اليقينا في التناهي كماله وقال القائل ان الجوف في
سعر الج الفوم شرح سلم العلوم لا يخفى وثباته فلا يراد ان الاذن يرد على الشئ الذي يرد على برهان التضاعف اذ استحالة كون الكل
اعظم من الجزء في غير التناهي ممنوع لا بد من دليل ودعوى البرهان لا تكفي لبيان كونها محتملة حتى اقول لا يخفى عدم وثاقته
فلا يراد ان لكن لا يكون هو المنع المذكور فانه مكافئة وهو لا يسمع كما حققنا من قبل بل لا فاما اذا روي قولك من غير دليل لا
منتصف واصل ان اراد ان كل منتهى لمنتصف واحد في نفس الامر منسلك في مرض فان لا استداد الغير للتناهي ايضا ليس
المنتصف واحد في نفس الامر لانه لا يتعين لان غير المنتصف خرج من غير المنتصف والمنتفي واذ ليس في غير التناهي فليس ان
اراد ان كل منتهى لمنتصف واحد في نفس مناد من غير ممنوع لا بد من دليل فهو صحيح في التناهي وقاس في التناهي عليه
مع الفارق فلا يلزم في غير التناهي منتصفان فضلا عن المنتصفات الغير التناهية فانه المقصد المراجع في برهان
المنتصفين وقد بين في التناقض وتوضيحه في نفسه تقديم قضايا الاولى ان ضعف الشئ يكون ازيد من ضعفه كانا وتوحيده
فان الضعف مجازة عن شئ في شئ فلهذا لم يكن ضغالة الثانية ان زيادة الضغالة لا يكون الا بعد الضغالة اصلها
عليها اذا كانت مرتبة لان المبدأ لا يقبل الزيادة ولا يمكن مبدء وكذا الاوساط لا تتقاطعا وتوازيها الثانية ان كل عدد قابل
للتضييف فان كل مرتبة متناهية تتدرج وكل يصير اقترابا من التضييف لا محالة والابطال لا تقتضي هذا غلت المراجعة ان
كل ما هو خارج من القوة الى الفعل محروض للعدد بالضرورة متناهيما كان او غير متناهية اذ اتمدت هذه القضايا وكل منها من
المبدييات فتقول لو وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل كانت محروضة للعدد بالقدرة الاخيرة فيقبل في ذلك العدد التضييف
حكم المقتضية الثانية ويكون منتصفه ازيد منه حكم الاولى ولا تكون زيادة العدد والعدد الذي عليه حكم الثانية فيزيد متناهي ما فرض من
تناهي ذلك ما اردناه ولعلك تحقن من هنا ان هذا البرهان يجري في كل واحد بعينه التناهي بالفعل سواء كان في التقا
الكل الى الاجتماع وسواء كان على سبيل الترتيب او بدونه بشرط ان يدخل في الوجود فلا يجري في الامور المستقيمة على اراضي الحكمين العالمين
بابية العالم لعدم خروجها من القوة الى الفعل فمجرى نهائس على طريق الحكم والمصحية المبرهنة ويجري في الحركات العقلية والقدرة
المجردة والمبارية العلية وفي ذلك فان العدد لا يفرق في شئ من الحكمين من الحق والافتقار على سبيل التجار لا بد ان يكون محروضا
لعدد سواء كان التفسير نهائس بحسب الحاجة او الذين او الالتفات فقط كما في المنتصفات وقال بعضهم هذا البرهان انما يجري
في ما هو محروض للعدد وهو المادية فان المجرورات لا تنصف بالكثرة اذ محروضا بالحقبة هي الطبيعية المنتهية من البرهان
العددية والخاصية بادية كما تفرق في موضعه وتعليقه القاضي الكوفي في حاشيته شرعا ليس بان محروض للعدد قد يكون
مجموع لعدد لاثنين جنهما ذاتي مشترك كما يقال للجناس العالي عشرة والعقول المجردة عشرة فلا يخصص المادة بعروض العدد
واو روي عنه هذا البرهان بوجه واحد اما النقض بالاجزاء التحليلية للمقدار فانها غير متناهية عند البرهان جازمها والبرهان
عنه ان شرطه ان هذا البرهان خروج الغير التناهي لنبذة التناهي في الواقع كما ذكرنا والاجزاء التحليلية قبل انحصارها ليست
محروضة للعدد لكنها متحدة بالوجود وليد الالتفات اليها لا تكون التناهي في ابي زمان وجدت وثانيها التناهي

البرهان على
المنتصفين

المنتصفين
المنتصفين

المنتصفين
المنتصفين

فيل ان يقال باين آوب اقل من ذراع وكذا باين آوج فاذ يلزم منه اذا انا اخرج مع الواقع بينه وبين الميز على اقل
 من ذراع وهو كالمصحح وخدشه المحقق للقد ان في رسالاته اثباته هو آوب بان كفي هذه الصورة ثلاثا في المكون في المكون
 عنها اذ لا يلزم من تنافي كل جزء من الاجزاء والواقع بين القطعتين تنافي الكل كونه غير واقع بين الطرفين اسلا وقال بعضهم
 البرهان صحت وصحة الفرض المستوية لبرهان هناك اعدة من العمل مع العلم بحيطان باعداها وان لم تكن تلك الواحدة
 عندنا ولكن الاشارة على التبيين وفيه وبين ظاهر فلان جواب قوسط الكل بين السدور وبين واحد من من اجل البرهان
 حتى يثبت المطلوب بل كاد يكون عينة المقصد السادس في برهان اوردته العلامة الشيرازي في الاسفار وغيره وارجح
 تسمية برهان الزوج والفرد وتقريره ان السلسلة المفردة من العمل والعلولات مثلا لو وجدت غير متناهية لا يخلو ان
 تكون خمسة متساوين فيكون زوجا او لا تكون كذلك تكون فردا وكل زوج فمطل من فرد بعده واحد وكل فرد فمطل من
 من زوج بعده وكل عدد يكون اقل من عدد يكون متناجيا لكنه محصور بين الحاصرين وذلك بالزيادة وفيه انما لا يسلم ان كل
 فيقسم متساوين فيكون فردا او فاما يلزم لو كان متناجيا فان الزوجية والفردية من غير العدد المتناهي كذا في الاسفار والاضا
 لا تسلم فرض العدد للاشياء غير المتناهية من حيث هي حتى يقال انه زوج او فرد كما تحفقه المقصد السابع في برهان
 جعل في الاسفار من تغيرات السابن وارى حلا لمحنة وتسمية برهان الزيادة وتقريره ان كل عدد من قابل للزيادة
 فيكون اقل من عدد فاعده العارض للغير المتناهية ايضا فيكون الزيادة فيكون متناجيا وفيه انما لا يسلم الكيفية بل هو في المتناهي
 وقياس غير المتناهي عليه مع الفارق ولو سلمنا فلا تسلم ومن العدد للغير المتناهي كالم المقصد الثامن في برهان
 تسميته برهان النسبة وتقريره انه لو وجدت جملة غير متناهية سواء كانت من العمل والعلولات اذ فينا لا محالة تستعمل
 الوت عدة الالوت الموحدة فيلزم ان تكون سامة لعدة اعداد او اكثر وكل منها حال لان عدة الاحاد يجب ان تكون العت
 مرة مثل عدة الالوت فلا بد ان يكون اقل ونسبة على الاحاد على الترتيب اعدادا بقدر عدة العلوت والاخرى بقدر الزيادة عليها فالاولى
 الجملة التي بقدر عدة الالوت اما ان يكون من جانب المتناهي او من جانب الغير المتناهي وعلى التقديرين يلزم تنافي السلسلة بطلان
 وان كانت السلسلة غير متناهية من الجانبين فنفس مقلها يخصص جانب متناهية فينا في الفردية اذ لا يزوم المتناهي على التقدير الاول فلان
 عدة الالوت متناهية لكونها محصورة بين حاصرين هاهنا السلسلة والقطع الذي هو مبدأ الشايد واذا اتابمت عدة الالوت
 تناسلت السلسلة واما على التقدير الثاني فلان الجملة التي هي بقدر الزيادة يكون متناهية بالضرورة فيلزم تنافي السلسلة وفيه
 فاني الاسفار وغيره من المصنفات القليلة بان فاساد لذلك واكثره اقل ان التساوي والتفاوت من خواص المتناهي وان اراد
 بالتساوي مجرد ان يقع بازا كل جزء فلا تسلم استعماله في باين العددين المقصد التاسع في برهان اخبره كمال الفقيه
 ولم يسلم وارى تسمية برهان اختلاف القطعتين وتقريره على ذكره هو في العروة الوثقى انما هو ان كل جملة خت
 من البقرة على الفعل في الاذن او في الزمان المتناهي او الغير المتناهي الماضي او في نفس الواقع فالجميع الماحل من اعداد تلك الجملة
 اعم من شخص سواء كان مجرد اعدادا مساو او متفاوتا ان كونه متعينا لا يجب ان يكون محروفا العددين بحسب حاده فان
 بحسب نفسه اذ لا يستحيل ان يكون محروفا العدد سمي في ثانيا ان كل عددين في الواقع لا بد ان يكون في الواقع زوجا او فردا
 ولا ثالث لهما وان علم فليعلم ان بعد تسميته ذلك نقول اذ وجدت جملة من الغير المتناهي من عدد معين الى الالحاق الاخر باعداد
 للوجه التي مرت يجب ان تكون متعينة بالقدرة الاولى فيجبل ان يكون محروفا عدد معين بالثانية ولا بد ان يكون ذلك العدد زوجا

هذا هو البرهان الذي
 في الاسفار وغيره
 المقصد السادس في برهان
 المقصد السابع في برهان
 المقصد الثامن في برهان

هذا هو البرهان الذي
 في الاسفار وغيره
 المقصد التاسع في برهان
 المقصد العاشر في برهان

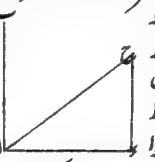
الفرق بالثلاثة فان كان فروا فيها نقصا من احد يصير زوجا واذا كان زوجا صرح النفس بميتساويين ومورد القسمة يجب ان يكون احد
من عدد والسلسلة فمن هذا الحد واسط الى السد متناه ومنه الى الجانب الآخر غير متناه فبهما متساويان ونزاعا وتما
كسنا بتساوي الاول لا لا بخصوص بين الناحيتين بخصوصية غير التناهي بل كل ما هو المشهور لانه اذا فرضت هذه الجملة غير متناه في الجانب الآخر
وكون الا وسطا فلي تأمك ان يكون متناهية ولا يكون نفوس البرهان الثاني ما يكون كذلك فلا غير **اقول** بل ما ان يمنع المقدرة
الثانية ويقول لا يميز بين التبعين مطلقا عوض العدول هو من خواص التبعين التناهي فان من لوازم العدد قبول الزيادة ونهت
هنا لا تتقارن الملازم لا سيما اذا كان لا يعلم ان يمتد من انتفا والملازم كيف لا والعقل يحجز في قولنا ان كان الشيء معروضا للعدد
كان قابلا للزيادة فبالضرورة يحجز في عكس نقضه في قولنا ان كل شيء قابلا للزيادة لم يكن معروضا للعدد ومع الجموع بهذا العكس كيف
يبرز عرض العدد للغير التناهي وبغيره قابل للزيادة وان شئت ترتب على هذا القياس نقل الشيء الغير التناهي حيث هو بغيره قابل للزيادة
وما لا يكون قابلا للزيادة لا يكون معروضا للزيادة اما الصغرى فلانه لو قبل الزيادة لكان متناهيها لان كل القبل للزيادة فهو متناه
واما الكبرى فلما لم يحصل النتيجة الغير التناهي لا يكون معروضا للعدد وبهذا ثبت هذا لا يصدر عن كل ما يتبعين معروض العدد والاضا
لما منع ان يمنع المقدرة بالثلاثة ويقبل للاسوان كل عدو متناهيها كان او غير متناهية يكون ما زوجا ودورل هو من خواص التناهي كيف لا
والعقل يحجز في قولنا ان يكون زوجا يكون نقضا بمساويين في عكس نقضه وهو قولنا ان لا يكون نقضا بمساويين لا يكون
زوجا ونعزم مع صغرى صادقة وهي قولنا ان الغير التناهي ليس ينقسم بمساويين فينتج الغير التناهي ليس يزوج واذا ثبت ان ليس يزوج
ثبت ان ليس له والاضا لان التقابل بينهما فقابل للعدم والمملكة فالفرصه عري ما يكون من شأن ان ينقسم بمساويين لا يكون نقضا
بهما وان شئت ربيت القياس كذا في التناهي لا يمكن ان يكون نقضا بمساويين وكل ما لا يكون نقضا بمساويين لا يمكن كونه زوجا
فينتج في التناهي لا يمكن ان يكون زوجا وكل ما لا يمكن ان يكون زوجا لا يمكن ان يكون فروا في التناهي لا يمكن ان يكون فروا مع الجموع
بهذه القضايا كيف يصح العقل قوله كل عدو ملازم وفروا **المقصد العاشر** في بيان استخراج هذا الاقاسم وادعاءه برهان الخديعة
وتقريره على اوردته جوف حاشي شرحه هاية الحكمة لمبيد ان لو كان البدي غير متناه ولكن افراخ خط من مبدئين كنقطة ا لا ال لنهاية
ولنسيطة خط آم ونخرج من نقطة
آم وهو خط ب ر ولو لم يكن مساويا
خط ب ر وانما الى خلاف جهة عدم
ه سطح موضع لاقاة الخط مع راس
فيلزم تناهيه فيلزم تناهي خط آم
من خصائص التناهي وفي التناهي
كما لا يخفى **المقصد الحادي عشر** في استخراج ذلك الفرو ايضا ادعاءه برهان المساواة والتقرير ان لو كان البدي غير متناه في
مساواة لكل البرز وجزء البرز وجزء البرز وكذا ادعاءه بانه متناهية وانه لا ملازمة ان لا يوجد عدو غير متناهية لا يمكن ان يتبين ان جزءا من
كل منها غير متناهية بان يحصل من الكل مقدارا شبر مثلا والباقي يكون غير متناهية لاحاطة ثم تفصل من الباقي مقدارا شبرا آخر وكذا الى
النهاية فنقول كل من تلك الماغرا والغير التناهيته مساواة للاخر وكل الاثر التناهي عند فرض التطبيق **اقول** في ايضا على نحو
ما مر ان المساواة في الاشياء الغير التناهيته وان كان بعض منها جز من بعض ليس بالمساواة لعدم الانقطاع في جهة وجود ايضا والزيادة

بما هو مجموع
الاشياء المتناهية
فيكون مجموعها
متناهيا

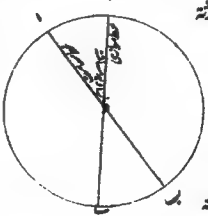
الاشياء المتناهية
فيكون مجموعها
متناهيا

والنقصان المقصود الثاني عشر في ما استخرج من ذلك القدر ايضا وحله ببرهان الاضحية وتقريره ان لو كان بعد غير متناه
 كان الشيء اعظم من نفسه براتب لانقت عنده وهو حال بيان الملازمة ان الكل اعظم من جزءه وعلى تقدير وقوعه في غير متناه
 يكون جزء الجزء وجزء الجزء وهكذا مساويا لكل كمال واعظم من كل متناه ومن الاعظم فكل الاعظم من نفسه براتب
 اقول فيه ايضا ما في الاولين فلان المقتصد الثالث عشر في برهان سلخ بعض الاصنام في اكثر من اربعة امكنة
 حيث قال وقد علمنا ببرهان سميت ببرهان الهدي وهو انه لو امكن وجود غير متناه لزم خصا بالذي للتناهي بين الهدين و
 ذلك لان ذلك البعد الذي للتناهي اجزاء غير متناهية بحيث يسجد البعد بحيث يكون كل متناه في متناه واذ نحن في ذلك البعد
 الذي للتناهي متناه من بعده من فلو لم يتحقق جزء اى جزء كان متناهيا من البعد الذي هو بعد الكل لم يتحقق البعد الذي
 به لكل من لم يتحقق جزء غير متناهية من ذلك البعد ومن الحد الآخر لا محالة ولا يخفى في هذا البرهان عند تحقق الحد المتناهي واولا
 بل في غيرنا وعند صاحب الحاشي الصحيح فان توقف تحقق الكل على تحقق جزءه مبداه ونشأ من خواص التناهي ولما في غيرنا
 ممنوع على ان اجزاء البعد وان كان غير متناهية ليست الاحتمالية فلا توقف المقصود الرابع عشر في برهان ذكره ذلك
 الشايع ايضا وارسى تسميته ببرهان الاحتمال وتقريره ما ذكره بقوله في برهان آخر لطيف هو انه لو امكن وجود خط
 غير متناه لا مكن ان توجد في نقطه غير متناهية العدد

من نقطة اخرى ملزمه عدم اتصاله بغير متصل وهو خط
 لا ب واصل من خطين بخط آح فنقول على تقدير كون
 غير متناهية بين و بين النقطة المفروضة في آح لكل خط
 خط آح على نقاط غير متناهية بالفضل مع كونه مستويا
 فخر الاضافه بان هذا الدليل منقوض بالخط التناهي اذ لو اننا نقول لو امكن تحقق خط متناه في آح مثلا لكان ان يوجد
 نقطه غير متناهية بين و بين البرهان اقول هذه المذهب قد شئت بان في الخط التناهي لا يفرض النقط في اى زمان كان الخط
 متناهية وان كان فرد البتة عند مدخلات في التناهي فكم من فرق بينهما المقصود الخامس عشر في برهان المسألة
 وتقريره على ما في شرح عيون الحكمة لتمام الركازي وهو انه لو كان وجود بعد غير متناه متقولا لكان وجود خط غير متناه متقولا وانفرد
 كره خرج من مركزه ونسبته خط متناهية بالخط الذي للتناهي المفروض خارج الدائرة ونسبته كره فاذ تحركت
 الكرة بحيث يصير ذلك الخط الموازي مسامتا لم يزد فنقول انه ما كان مسامتا فمسا مسامتا لاى حيث يقع ولو



بعد الاخراج فمذه المسامته عادية
 لا يكون متبعا فلا بد ان يكون
 المسامته فيما سبقه
 بل لا يفرض اولا لا يكون اولا
 فنقول كل نقطة فرضت فيها
 فرضنا فيه ولكننا بانها اول
 اخرى وكانت المسامته الخاصة



وكل حادث لا بد من اول
 فمذه المسامته اول ان تكون
 بمسامته اخرى وهو غير ممكن هنا
 لان ذلك الخط غير متناه بالكل
 نقطة الا ان التناهي فكل نقطة
 نقطة المسامته فان قوتها
 مع تلك النقطة قبل من المسامته

على تقدير وقوعه في غير متناه

الخط الذي هو غير متناه

الخط الذي هو غير متناه

في المسألة الخامسة عشر في برهان المسألة

في المسألة السادسة عشر في برهان المسألة

ودون الوجوه العريضة انتهى **اقول** هذا الموضع مع حقيقة خارج عن اية التحقيق فان غرض المناقش ليس الا الاكراه بان الحكم
 يوجد في الصورة المنكحة وهو يقتضي ان يوجد فرق محو العالم شي مع انكم لا تقولون به وهذا الاكراه لا يمنع باذركم كما لا يخفى
 وثالثها انما لا نسرد ان يوجد بعد غير متناه ولا يمكن وجود غير متناه مع وجود خط آخر متناه مواز للاول ولا وسائط ثانيا
 يجوز ان يكون بعض هذه الامور في نفسه ويكون كل منها ممكنا في نفسه وجميعا ممكنا حال اجتماع قيايم من عدمه وجوابه
 اننا نعلم جبرية العقل ان كل واحد من هذه الفروض بمجردها ممكن على كل تقدير وكيف ومن المفروض بانكم العقل بانه يجوز بالافروض
 المنفصلة وعلى بقائها معا وليس الا كما ذكره ورايها انما لا نسرد ان الساتية ببعض الزاوية او الحركة قبل الساتية الحاصلة كلها
 وانما يلزم ان اذا كان بعضها موجودا بالفعل حتى يمكن ان يوجد بساتية لكنها ينقسمان بالقوة والفعل وتوسع ما ذكرتموه بالمتنوع
 حركة قطر الدائرة على قوس منها بل تمنع الحركة مطلقا فالشبهة انما وقعت من منع ما بالقوة مكان ما بالفعل ووجهه لبعضهم ان
 ما ذكرناه احكام حرة الا انها يجوز ان يكون محكم بها كسائر الهندسيات فليس المسمى الا ان لا بد للساتية المأثورة من اول نقطة في اليوم
 لكن الخط الغير المتناهي لا يتعين في نقطة ملائكية وفيه يجب ان لا يلزم من حدوث الساتية الا ان يكون لها زمان هو اول نقطة
 حدوثها وهو لا يستلزم ان يوجد هناك نقطة في اول نقط الساتية وذلك لانه لا يلزم من حدوث الساتية من حركة واقعة في ما
 فاذا وجدت كانت الساتية حاصلة في كل ان يفرض في ذلك الزمان وتلك الزمان المفروقة في التقف عند تلك الساتيات
 الواقعة فيها فلا يتعين نقطة اوليها فيقتضي انهم عند ما فان قلت الساتية يتولد منها نقطة غير مسبوقة باخرى قلت
 ساتية الخط لا نقطة آتية واما الساتية المذكورة فهي ساتية الخط لا نقطة لا يتصور حدوثها الا بوجود حركة في زمان فليس هناك
 ساتية الادبي مسبوقة في اليوم باخرى الى غير النهاية وقد يمنع هذا البحث ان غرضنا انما اذ وقع ذلك المفروض في الخارج
 فلا بد من تعيين نقطة في اول نقط الساتية لا بد منها من ساتية غير مسبوقة باخرى والا لزم وجود ساتيات غير متناهية
 العدد بالفعل في زمان متناه وهو محال كذا في شرح الموقف وخامسها انما لا نسرد وجود اول نقطة الساتية مبين ما ذكرتم ان
 نقول انما لا نسرد نصف قطر الكرة كما ذكرتم وجب ان لا يوجد في الخط الذي لا يتناهي نقطة في اول نقط الساتية لان الساتية
 انما تكون بزيادة حركة متعينة فلا يوجد هناك ما هو اول لان كل نقطة تفرض فوقها نقطة اخرى وجوابه من جبرين الاول
 انما ينال من ذلك بان الساتية لها اول كونها حادثه وهو يكون نقطة ضرورة ودليل امتناع الاكراه لا يدل على عدم ملازمة
 ولا جاز متناه في كل قياس متناهي فيستغنى عن بعض الثاني والثاني انما استدلالكم انما كانت الاعايد غير متناهية وتكون لها
 من المواضع الى الساتية كما ان يوجد اول نقط الساتية ولا يوجد وكما حال بل يمكن ولا يمتنع للاسلاف لا بد لكم كما لا يخفى
 كذا في الحركات وبهذا نقول آخر البرهان المذكور ذكره في الشمس البارحة بتولد وقته لا كسب بزيادة جبري الجوه في تقويم البرهان اما
 الجوه في انما لا يتحرك الخط المسمى في الخط الذي لا يتناهي مع ثبات طرف منه نزول المواضع وتحت الساتية قطعا لكن حدوثها
 بعد الزمان مع الغير المتناهي حال اول حدوثها كانت في ما ان يفرض مع نقطة من خط الغير المتناهي ولا تقسم الساتية مع تلك
 النقطة بل بالمرور على تمامها قبلما تسبق بعضها للساتية مع قبلما من الخط المتناهي في جهة عدم المتناهي بالتدريج ولا يتسلسل
 ذلك في زمان متناه في كل ان تقول ان يلزم ان يكون زمان الساتية غير متناه في جانب المعنى لا يكون حادثه او ان يلزم
 ان يكون بين حادثة المواضع والساتية مع اية نقطة تعرض على الغير المتناهي زمان غير متناه او ان يلزم ان لا يخرج الساتية من
 الفترة الا بالفعل انتهى **وقال** من المتقين في حاشي شمس البارحة فلا يلزم ان وان ذكر بعض المتقين بانما لا يلزم من المرجح

بما

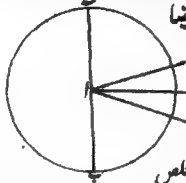
بما

بما

بما

بما

من جهة واحدة واما لنفرض تسمية الدورة فلاتحتم الا اذا كان خطهم وغير متساويين اجماعين انتهى **وقال** في شرح قولنا ان حركت
 الدائرة الخ منسأه انما لما فرضنا خطا ب مركزها الدائرة فاذا تحركت نصف الدورة فلا بد ان يصير خطا ب متاخفا
 منسأه من هذه الصورة انتهى **وقال ايضا**
 بان يقال لو كانا كذا
 المستند به في التخلص
 وهو حال تلك القدم
 اشاره الى تسمية هذا
 المقصد الثامن عشر في برهان التخلص
 من تقارب برهان الموازنة وذكر صاحبها لوقت اول برهان المساواة بالتقرير المذكور المشهور فقول الثاني وهو
 الاول وهو لزيادة تحقيق وتقرير ان نفرض خطين غير متساويين ثم نضيق جانبا منهما بالمثل الى الموازنة فلا بد
 في الموازنة من ان التخلص احداهما من الآخر ولا يصور ذلك لانه نقطة هي نهايةهما وليكن التخلص **وقال** شامرا قد ذكره
 صاحبها لتلويحات وتثبيته برهان التخلص انما يقع اذا فرض كنه خرج من مركزه خطا غير متساوينا مقاطع لا غير متساوينا ايضا فاذا
 تحركت النكبة فقبل تمام الدورة لا بد ان يصير الخط الخارج من مركزه باسوانا للآخر فيلزم منها ههنا و برهان الموازنة ماخوذ
 منه فظن ان برهان المساواة والموازنة التخلص اجته الى اصله اصطلاحا انتهى **اقول** في كلامه كل من الماتن والشارح خطا من وجه
 انما في كلام الماتن فروا جعل هذا البرهان مكرسا لبرهان المساواة مع انه اجته في المقاطعة ولم يصير ذلك في برهان المساواة واما
 في كلام الشارح فلو انه احال ذكر هذا البرهان على التلويحات مع انه لا وجود له في المذکور وليس الا الذي هيئنا به برهان المساواة
 بعد المقاطعة **المقصد التاسع عشر** في برهان التلافي وهو عكس التخلص في ذلك بان نفرض خطان متساويان غير متساويين
 فاذا تحرك احدهما الى الآخر فلا بد ان يمتحن نقطة هي اول نقط المقاطعة لما فرضنا من انهما خطان متساويان غير متساويين
 الفخرية **المقصد العشرون** في برهان المقاطعة بعد المساواة وهو عكس ما ذكر في التلويحات وتقريره ظاهر مما سبق
 وهذا وان لم يكن غيرا عنه بل يمكن لما افردوا برهان التلافي وجعلوا عليه افراده **المقصد الحادي والعشرون** في
 برهان المساوتين وتقريره انه لو لم يكن يتحقق الابعاد الغير المتساوية لكن ان يفرض خط سواء كان متساويا او لا سواءا
 للخطين الغير المتساويين ثم اذا فرض ان يتصل ذلك الخط من التوازي الى المساواة لزم ان تحرك نقطة المساواة مع الخط
 الذين احدهما اقرب من الآخر مسافتين غير متساويتين في زمان واحد مع كون حركة احدهما التي هي اقرب من طرف الخط
 المتحرك المتصل من التوازي الى المساواة بطيئا تكون مسافة اقل من هذا حال هذا اذا كان ذلك الخط متساويا وعلى تقدير عدم
 تساويه فيهم قطع نقطتي التقاطع السانيتين الغير المتساويتين مع كونهما مختلفتين او متساويتين مع كونهما معا اقرب
 والا اقرب الباطن وفيه لا يخفى بعد الاشارة بما ذكرنا نابل **المقصد الثاني والعشرون** في برهان التخلص وهو
 عكس برهان المساوتين **قال** فوالله انما مثل في حاشي شرح البداية انه تغير برهان برهان التلافي برهان آخر سوى
 برهان التخلص من كذا التخلص سوى السانيتين لا يتلوه من في وفيه برهان التفاد بينا فانما هو في التفسير من
المقصد الثالث والعشرون في برهان تعلق الحاشي الفخرية عن بعض الشرح واري تسمية برهان

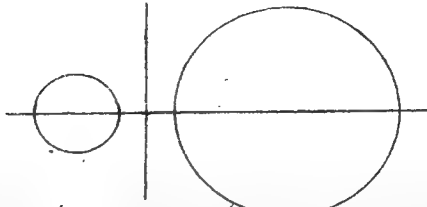


الاصول في علم الفلك

الاصول في علم الفلك

الاصول في علم الفلك

الاصول في علم الفلك



يشناه مستقيما ومن جنبه كزمين بعد مركز احداهما عن كك الخط نصف بعد مركز الاخرى منه ويكون الخط الموصل بين المركزين
 لذلك الخط سطحه نهاما قويم يخرج ذلك الخط الموصل الى البهتين الى نهاية ثم يفرض ان يتحرك الكرتان حول مركزيهما متساوية
 قدر ابعث خلاف جهته وتجه كما يتحرك الخطان الخارجان من المركزين ويصير تقاطع الخارج من مركز التفرع مع الخط الاول تحت نقطة
 تقاطع الخارج من مركز البعيدة ثم يزيدها بعد بين البهتين النقطتين تنزلهما كزمتين حتى اذا تقطعت الكرتان رجع دورهما بصير
 من الخطين موازيين للخط الاول بعد قطعه بغيره فليزحم قطع الخارجين من المركزين في زمان واحد مع ان الخارج من مركز القريب كان
 وانما تحت الخارج من مركز البعيدة واقطعه من الخط الاول اقل مما قطعه الخارج من مركز البعيدة فليزحم القطعة وخدشه في الاقل
 بان موازاة الخطين انما يتصور بعد تقاطع المسافة الغير المتناهية في زمان وجواز ذلك منع من اني **اقول** فرض السندل ليس
 الا ان موازاة الخطين منه يتحرك كل من الكرتين رجع اليه دور محسوس اليكن ان يكبره الاسوسطاني وذلك موقوف على قطع المسافة
 الغير المتناهية وبذلك المطلوب المقصود المشكوك في برهان ذكره شايع اليها كل اخرى ان يجي برهان تلاقى المتوازنين
 وتقريرهما انما اذا فرضنا خطا غير متناه فرضنا دائرة واخرجنا احد اقطارها الى غير النهاية مقابلها الخط المذكور على قوم ثم نحرك الدائرة
 رجع الدور فلا بد ان يتحرك القطر المقاطع الى ان يلازم فاما ان يفصل تلك الحركة عن الخط الغير المتناهي او لا يفصل فبالا
 يلزم تلاقى المتوازنين ولو ادى التفاضل على الثاني يلزم التناهي لانه لا يقبل المسافة الغير المتناهية في زمان متناه وخدشه
 بعضهم بانما تحت الشئ الثاني فنقول يجوز ان يقطع المتحرك الغير المتناهي مسافة غير متناهية في زمان متناه والحال انما هو قطع
 التناهي كذلك وقد مر انه لا يقدرك المقصود المحاذي والشكوك في برهان اورد السيد السمرقندي في
 حاشي شرح اليهاكل وارى تسمية برهان حصر بالخير وتقريره ان
 من سدد واحد كقطعة اخط غير متناه وهو خط آخر الغير المتناهي من
 المذكور آب ونزوم عليه مثلثا متساوي الاضلاع كما برهن عليه
 فقطح كل نقطة من النقاط المفروضة في خط آب بخطوط يكون
 فيكون جزء اعظم من ب و كذا ج اكبر من ب ك وكذا ج ه
 للزاوية المنفرجة والمتساوي المتوالية كما تشهد بالمعاديات الهندسية
 بين ج ه خط الغير المتناهي غير متناه كونه طول من الغير المتناهي
 يسجي في برهان السلسلة متناها فخطره مفتوحا **وقال** فخر الله تامل

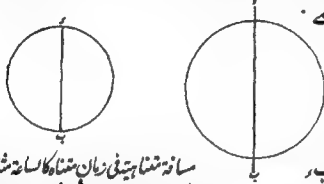
سلك ان يتحرك في الزمان مع دورهما

المقصود من هذا البرهان ان يبين ان المسافة المتناهية لا تقبل المقارنة

سلك ان يتحرك في الزمان مع دورهما



أهم فنقول كبر من خطوط بين رسل المود وكل نقطة من نقطه المود المتناهية رتبة ويكون كل منها وتر للعائلة وتسوق البرهان
وهو انصرنا حتى المقصد الثاني والثالثون في برهان استخراج رتبة رسلان الموصل هو قريب من برهان التقابل
وتقريبه انه لو لم يكن المتناهي للأبعاد ولكن ان يوجد بعد غير متناه كخطاب مثلا في جهة او في احداهما فغرض هذا استخراج متناهيا
كيف ما اتفق ونصل بين نقطه المود المتناهية المود رتبة في خطاب رسلان ذلك المود بخطوط غير متناهية وجود الحدود الغير المتناهية
بالنفس في المتناهي فدخلت المقصد الثالث والثالثون في استخراج رتبة ايضا وسيتبين برهان حركة القطرين من



انا فرضنا كرتين قطرا احدهما المتساوي
باب غير متناه في جهة قطرها
السهم ب و متناه في الجهة غير
متناه و فرضنا ان حركتهما
مساوية جهة وقدر سرعة وطول
وزنا ما حركتا بما فيلزم ان يقطع ب

مساوية متناهية في زمان متناهية كاساعة مثلا وفي ذلك
الزمان يقطع آ ب مثل تلك الحركة مساوية غير متناهية فدخلت المقصد الرابع والثالثون في استخراج رتبة ايضا
وسيتبين برهان التخصيف وجوانه لو كان احداهما او عددا غير متناه بالفضل القليل لتخصيف لواله لان كل كرم يقبل القسمة
لذا اذا كثر قليل لكن لا يقبل التخصيف كما مر فلا يكون غير متناه المقصد الخامس والثالثون في استخراج رتبة ايضا وسيتبين
برهان الانقسام وجوانه لو كان كرم غير متناه يقبل الانقسام الى الكسور واللاذيق كما لا يقبل الانقسام اليه فلا يكون غير متناه
المقصد السادس والثالثون في استخراج رتبة ايضا وسيتبين برهان عرض الحدود وجوانه لو وجدت الامور الغير المتناهية
فلا يخفى انما ان عرضها من حيث هي عرضها ولم يعرض كليل الى الثاني لما فرغ من عرضها من ان كل واحد في الخارج فيعرض عن العرض
ولا كليل الى الاول فانه لو عرض له عدد من الاعداد فلا يسيل الى وجود الغير المتناهية فان قلت فعل عرض العدد
من خواص المتناهي قلت يجب ان ذلك لكن يجوز تطبيقه على عرض العدد لكل واحد كما لا يخفى على من طالع كلام اتهم
المقصد السابع والثالثون في برهان السهم بنوع العنكبوت وهو الذي يسبون بالسهم وقدمه فصلان الاول
في تقريبات المشهور المنقول عن قداما كاتما وجوانه لو كان امتدادا غير متناه ولكن بوجود الغير المتناهي محصورا بين احاطتين

بوجه تقريبات التالي يستلزم بطول القدم وجه اللزوم لوضع البعد الغير المتناهي الا كرم موجودا في مثلث خربا
من مبدوءا بين الى غير النهاية معلوم ان السابقين كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فزاد الانفراج
بزيادة السابقين والساقان اذا كانا غير متناهيين فيهم على نسق الانفراج كان البعدين
السابقين غير متناهية فيعرض الغير المتناهي من البعدين حاصرين وهما الساقان في حال
وا عرض عليه ركب الصنعة في الشفا با نال انسلم انه يلزم وجود بعد غير
متناه بين اعطين غاية في الجانب ان يكون الزاوية الى غير النهاية
لكن ليس يلزم من ان يكون هناك بعدا ايد الى غير النهاية
بل كل بعد فرض انه لا يزيد على بعدته متناه الا بعدة

المقصد الثاني والثالثون في برهان استخراج رتبة رسلان الموصل هو قريب من برهان التقابل
وتقريبه انه لو لم يكن المتناهي للأبعاد ولكن ان يوجد بعد غير متناه كخطاب مثلا في جهة او في احداهما فغرض هذا استخراج متناهيا
كيف ما اتفق ونصل بين نقطه المود المتناهية المود رتبة في خطاب رسلان ذلك المود بخطوط غير متناهية وجود الحدود الغير المتناهية
بالنفس في المتناهي فدخلت المقصد الثالث والثالثون في استخراج رتبة ايضا وسيتبين برهان حركة القطرين من

المقصد السابع والثالثون في برهان السهم بنوع العنكبوت وهو الذي يسبون بالسهم وقدمه فصلان الاول
في تقريبات المشهور المنقول عن قداما كاتما وجوانه لو كان امتدادا غير متناه ولكن بوجود الغير المتناهي محصورا بين احاطتين

بوجه تقريبات التالي يستلزم بطول القدم وجه اللزوم لوضع البعد الغير المتناهي الا كرم موجودا في مثلث خربا

متناه والزاوية على التناهي بقدر متناه متناه وهذا كالحاصل في الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتب في النظام المتناهي
 حدود متناه لا يزيد على مرتبتها اخرى تحتها الا باحد انتهى كلامه **ثم قال** وان انتهى احد هذين الى لا بد من وجود متناه فليقر
 على الخطير ان لا يبين الى غير النهاية نقطتين تقابلين وتصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع فلما كان ذلك المثلث في
 زيادة البعد الى غير النهاية يكون الزوايات على ذلك البعد موجودة بغیر نهاية
 كان كل زيادة توجد في بعد فمى موجودة في ما فوقه فليزعم ان يكون بعد يوجد
 فيكون ذلك البعد زيادة على البعد الاصل على انما لا يكون له فيكون غير متناه
 العلانية الراسي في الحركات بقوله اقول المنع المذكور غير ساقط فان
 الغير المتناهية متساوية لا وجه في شئ من تلك الزوايات التي التناهي
 على بعد آخر البعد واحد متناه **وايضا** فانما ان ثبتت لبعض على الزوايات الغير المتناهية او لا ثبتت فان ثبتت كان
 ذلك البعد غير متناه سواء كانت تلك الزوايات متساوية او متناهية لانها زوايات متعادلة كلها يزداد بزيادة المقدار فلما ازيدت
 الى غير النهاية يكون مقدار البعد غير متناه بالضرورة وان لم يثبت لم يثبت سواء كانت الزوايات او لا ثبتت فلانما
 في فرض تساوي الزوايات انتهى **ثم قال** ويمكن ان يكون كلا من شئ بحيث لا يترد عليه شبهة يقال اذا فرضنا نقطتين
 متقابلتين على الخطير ان غير النهاية هجين او صلنا بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع ثم فرضنا بعدا يزيد على بعد
 آخر متر ابدا فبذلك المقدار فلما امتد الخطان يزيد البعد لكن استند الخطان الى غير النهاية فيكون البعد يزداد الى غير النهاية لان
 زيادة البعد الى زيادة البعد الاصل تحت هذا الزوايات الى عدد الزوايات فيكون هذا الزوايات كلها يزداد في البعد
 بتلك النسبة حيث فرضت الزوايات متساوية لكن هذا الزوايات غير متناهية فليصل فلما بد من بعد شئ على الزوايات الغير المتناهية
 على البعد الاصل وايضا كلما يزيد بعد الابعاد يزيد البعد ولما كان تزايد الابعاد بقدر واحد يكون زيادة البعد على نسبة عدد الابعاد
 فيكون نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد نسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد ولكنها نسبة غير التناهي الى التناهي فاما اذا كانت الزوايات
 متساوية اما اذا كانت متناهية لم يزداد في تلك النسبة لانها تكون متناهية انتهى كلامه وميزو عليه من وجوه احد ما اقول
 ان سقوط المنع المذكور على التقرير المذكور فلما كان هذا في حد ذاته وعلى ان كان باء توجد في بعد موجود في ما فوقه من العلوم ان
 جميع الزوايات الغير المتناهية هي ايضا في اوضاع موضع غير التناهي فليزعم وجوده في بعد متناه وذلك ما لا راد فليعلم ان
 في هذه المقدمة لكنها متناهية في رده وفتح سابق فاقول بان فرضنا ساقط وثانيهما اقول ايضا ان الزوايات المتناهية
 اذا كانت متناهية فليكون مجموعها مقدارا غير متناه وانما يكون كذلك ان كانت الزوايات متساوية او متناهية متناهية
 الا انما للرأي في شرح الاشادات **وقال** الحق الذي في بحش القسم المسمى من حاشي شرح العقيدة القديرة المقدرة الغير المتناهية
 اذا كانت متساوية او متناهية لان مجموعها غير متناهية ايضا فلما اذا كانت متناهية فلما لم يرد ان الصفات الذراع المتناهية
 الغير المتناهية من جهة واحدة وفتح نفسه وكذا لو فرضت موجودة في اصل منها الا الذراع انتهى وروى الصدوق في
 حاشية الجريدة بقوله فلما لم يرد في القادر الغير المتناهية البعد سواء كانت متناهية او متناهية متناهية
 غير متناهية من جهة واحدة الجواب في حاشية على هذا الكتاب بان الجسم وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن يتبين ان
 يخرج الاقسام الغير المتناهية الى الفصل **اللازم** ان يكون مقداره غير متناه وسليح في الشئ بذلك ايضا وكيف فيكون ان يكون

لما
 المتناهي
 سلكه

١٠

١١

١٢

١٣

حسن التحقيق في محضه بقوله فيجب في كلامه نظر وهو كما مر مسبقا سواء سابقا من ان الزيادة الغير المتناهية بالفعل
 في خطوط غير متناهية كذا تلك لا تقدر ولا توجد في خط غير متناه بالفعل فان الخطوط الغير المتناهية لا تصور في حواس
 مرتبة متناهية من الخطوط اي مرتبة كانت من المتناهي فلا بد من خروج بعضها من مرتبة غير متناهية فيها فيكون بعض الخطوط غير متناهية
 بالفعل ولا بد من تحقق زيادات غير متناهية فيها انتهى **اقول** ان النظر في كلامه سابقا في التصوير المذكور غير صحيح فان وجود الزيادة
 الغير المتناهية بالفعل لا يتوقف على ان يوجد خط واحد غير متناه بالفعل كما حسب في التصوير بل كل خط من الخطوط الغير المتناهية
 كمن لم يوجد في الخطوط كلها بحيث لم يبق واحد منها حكم بوجود الزيادة الغير المتناهية بالفعل كما لا يخفى وسواء سماها
اقول انما السائلان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الزادات الى عدد الزادات لكنه لا يلزم منه وجود ما
 فان الزادات الغير المتناهية من حيث هي غير متناهية لا غير منها عدد من الاعداد كما عرفت فلهذا لم يترك نسبة تلك
الفصل الثاني في تعديرات البرهان السلي على الوجه الآخر اعلم انما كان يرد على النظر المشهور المنع المذكور وهو انما يقال
 عنه وقرره بوجه آخر فلو لم يمتنع فخصا شافيا ومنهم من ملوه تعويلا كافيا فقررهم رئيس الصنف تهديد مقدمات مستحال
 في الاشياء ان يكون متعاقبا عند كنه لا يمتنع جملتها في الملازمة فلا بد من جاز وجوده الى غير النهاية والاشياء ان يكون
 غير متناهية من غير محدود ولا يزال البعد بينهما بتزايد من الجائز ان يفرض في ما بينهما البعد اقترابا بقدر واحد من الزادات
 من الجائز ان يفرض هذه الاعداد الى غير النهاية فيكون هناك مكان زيادات على اول تفاوت يفرض بغير نهاية ولا ان كل زيادة
 يوجد فانهما مع الزيادة عليه يوجب بعدا واحدة زيادات اكنت يمكن ان يكون هناك بعد متشعب على جميع ذلك الممكن الا ان يكون
 امكان وقوع الاعداد الى الرئيس للزيادة عليه مكان فيكون كما يمكن في وجود متشعب على حدود من جملته في المجرى وقال **انهم** المراد
 في شرحه من المسئلة هي مسئلة نهائية الاعداد وبهتة على اربع مقدمات الاولى ان الاعداد الغير المتناهية لو لم تكن متعاقبة لبعض ان يخرج
 من نقطة واحدة امتدادا من غير متناهية من الجائز ان البعد بينهما تزايد ساقى ثلث يتبدلان الى غير النهاية الثانية ان الجائز ان يوجد
 بينهما الجائز اقترابا بقدر واحد من الزادات مثلا يكون البعد الاول ذراعا والثاني زايه اعليه نصف ذراع والثالث زايه اعليه
 ايضا نصف ذراع والاربع ايضا نصف ذراع فيبقى ان يكون الزادات بقدر واحد اعليه بعد التزايد بينهما المشتغل على تلك الزادات غير متناهية
 في طول الا ترى اننا اذا اضفنا خطا وجعلنا احد نصفه اصلا وزدنا عليه نصف النصف الاخر فمقتضى النصف الباقى وهو الجرا السلي
 غير النهاية وهو غير متعاقب بسبب الغرض بسبب احتمال كل مقدار لا نفسا من الغير المتناهية فكانت الزادات التي لم تكن بينهما الى اصل
 غير متناهية والاصل بتزايد الى النهاية مع ان لا يشتر الى مساواة الخط الاول النصف فكل هذه الزادات اذا كانت متناهية
 لا يلزم كونها غير متناهية ان يصير الزيادة عليه غير متناهية والما اذا كانت بقدر واحد او كانت اقترابا في المطلوب حاصل كما كان
 الشئ موجودا في الزيادة اختار الشئ الذي لا ينافي في حصول الزيادة الثالثة ان يفرض من الاستدادين هذه الاعداد المتناهية
 بقدر واحد الى غير النهاية فيكون هناك مكان زيادات على اول تفاوت يفرض بغير نهاية المراد ان كل زيادة يوجد فانها
 مع الزيادة عليه قد توجد في بواحد وكل جدا فاختار وجهت جميع الزادات التي دون موجودة فيه وترجع الى المعنى فنقول انما
 قيدنا على ان مصدر الفصل بقوله ان جاز وجوده لان كلامه منتهى الوجود لا يصح الوصف بكونه متناهيا بل يصح ان يقال كونه
 وجوده مكان متناهيا وقوله والافضل الجائز بيان المقيدة الاولى وقوله من الجائز ان يفرض في ما بينهما الخ اشارة الى
 المقيدة الثانية وقوله من الجائز ان يفرض في ما بينهما الخ اشارة الى المقيدة الرابعة وقوله

في محضه بقوله فيجب في كلامه نظر وهو كما مر مسبقا سواء سابقا من ان الزيادة الغير المتناهية بالفعل في خطوط غير متناهية كذا تلك لا تقدر ولا توجد في خط غير متناه بالفعل فان الخطوط الغير المتناهية لا تصور في حواس مرتبة متناهية من الخطوط اي مرتبة كانت من المتناهي فلا بد من خروج بعضها من مرتبة غير متناهية فيها فيكون بعض الخطوط غير متناهية بالفعل ولا بد من تحقق زيادات غير متناهية فيها انتهى

اذا ثبت ان كل واحد من تلك الزايات في بعد ثبت ان مجموعها ايضا في بعد قلت كلاً فان حكم الكل الافراى لا يلزم
 ان يجري على الكل المجموع الا ترى الى ان يجوز ان يقال هذا الزيف يشجع كل انسان لا يصح ان يقال هذا الزيف
 يشجع جميع افراد الانسان وقال الفاضل الجليل في حواشي شرح المهادية لم يبينى لدفع هذا الايراد اعلم ان ضابطة
 معرفة كون حكم الكل مخالفاً لحكم الافراى في بعض المواضع وتحرراً في بعض المواضع هي ان تحكم على الفرد على جميع
 تقادير وجوده اولى سوار كان محادراً واخيراً في التقادير في الحكم بين الحكم الافراى الحكم المجموع مثلاً اذا قلنا هذا
 الفرد من الكسب يستحق الى العلة ففي هذه الصورة لا يختلف الحكم سواء اعتبره جوهراً أو متبناً للمكان اولاً فحكم الكل الافراى
 والمجموع واحد ولو حكم على الفرد على بعض تقادير وجوده دون البعض يختلف حكم الكل المجموع والافراى كلنا كل انسان
 يشجع هذا الزيف واليسع هذا الدار فان حكم الكل المجموع مخالفاً لحكم الافراى اذا عرفت هذا فنقول للمقدمة الثالثة
 وهي ان كل جملة من الزايات سوا كانت مما جملة اخرى من الزايات اولاً يكون في بعد الثبوت ولا يلزم الشك في اداخل
 في هذا الحكم فلو صيرت جملة دون جملة لان الحكم يكون جملة معينة مثلاً في بعد يكون على جميع تقادير وجوده واسواء كانت مما جملة اخرى
 ام لا ولما كان الحكم على جميع تقادير وجوده كذلك جملة فالتفاوت بين حكم الكل الافراى والكل المجموع فلا بد ان يكون الحكم
 المجموع الضايف في بعد الثبوت لمضاهة قول بانه كونه مذكوراً في قبسات المهادية لطيف جداً لان الحكم على جميع تقادير شئ امر
 والحكم على الجميع امر آخر فلا يلزم من حكمه على جميع تقادير الشئ ان يحكم على الجميع كما لا يخفى على من ادنى مسكة فقرر بآخر
 اورد مقتضى الصنعة في كتاب الايات والاضافات وحلها وفي وجوه ان يفرض سا قاشلت ذهباً لال نهاية ويفرض في
 الانفراج بينها والغير متناهيته فوق البعد الاصل اية عليه تنزيهه فيكون هناك زيادات على البعد الاصل في شئ
 متساوية والبعاد غير متناهيته متفاضلة فبعد واحد فاذن كل زيادة وكل مجموع فهو واقع في بعد ما من تلك البعاد اولاً فثبت
 كذلك لزوم ان يوجد له شئ على جملة ما دون من الزايات ولا يتخل عليه وعلى المزيد عليه بعد آخر فوقه فلا يوجد يكون مؤخر
 الابداد الا انقر اجبته هذا خلف فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات اى مجموع كان فهو في بعد فوقها مجموع الزيادات التي التناهي
 في بعد واحد فوقها قد صار غير المتناهي بالفعل مصوراً بين الحاصرين وانيت تعلم ان اخذ شات الواردة على تقرير الحكم فليز
 ملازذه واردة على هذا التقرير ايضا فلا تغفل تقرير آخر قال الشيخ المقتول في التلويحات ان صح البعد الغير المتناهي لا يمكن
 ساقان فخر جاس من بعد واحد وهو بان الى غير النهاية وحلهم ان السابقين كما لا تاكل كما كان مكان الانفراج اكثر فيه وادامكان
 الانفراج بزيادة السابقين وحلهم ان السابقين اذا كانوا غير متناهيين واهمين على تنسيق الانفراج كان البعد بين السابقين غير متناهي
 لعدم نهاية الانفراج في غير البعد الغير المتناهي بين حاصرين وهما السابقان وهو محال قال ابن كونه في شرح بعدا قري على
 الوجه التفصيلي المشهور عنه ومضى ان الوجه الذي ذكره صاحب الكتاب مع كونها محالاً اوضح واظهر من التفصيل
 انتمى اقول لا يخفى انه مجرد ادعاء وان الوضاعة انما هو في التفصيل والاحمال محل في المرام وان كان المراد انه لا يرد عليه
 الايرادات الواردة على التفصيل في غير محسج فان الايرادات الواردة على التفصيل لا يتقارب التفصيل كما واردة عليه فاني ظهور
 فيه بل كل من تقارير هذا البرهان لا يتخلو من عدم ثبوت المرام والقديم من آخره وان حاله الاوائل الاثبات لكنه لم يثبت
 ولكن يصح النظر الى هذه المبرم وكذا في حيث يرى ان نسخ المكتوب بل هو ارجح من نسخ المكتوب لتقرير آخر فانه استأنذ
 استأنذاً لند في حاشية على شرح المهادية المصدرى وهو ان الخطين اذا امتدوا فلا شبهة في انبساطا العرض في كل موضع قوس

في بعض المواضع
 في بعض المواضع
 في بعض المواضع

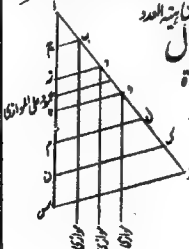
في بعض المواضع
 في بعض المواضع
 في بعض المواضع

في بعض المواضع
 في بعض المواضع
 في بعض المواضع

في بعض المواضع
 في بعض المواضع
 في بعض المواضع

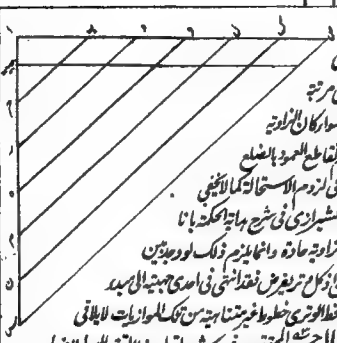
والاشبهة ايضا في ان الانبساط بحسب زيادة الاستاديين وانما استدل الى صميم النهاية فان بساط السطح كذلك مع انه
 سطح محصور بين حاصرين ينسزم ان لم يتخط وان كنت تعلم ان ما يدور عليه التقارير السابقة وادور عليه
 ايضا فان انبساط العرض بحسب امتداد الخطين سلم لكن مع وجود عرض غير متناهي واهل غير سلم كما مقرر في آخره قال
 البرجواني في حواشي شرح حكمة العين بعد ذكره التقرير بالتفصيل والذي يحتاج في خاطري القاطر وذو هني الخليل انه للعامة
 الى هذا التكلف والتطويل بل ينبغي ان يقال عدد الزيادات الممتدة في بعد واحد مساو لعدد الزيادات والالبعاد
 المشتتة عليها فاذا كانا غير متناهيين كان عدد الزيادات الممتدة في بعد واحد كذلك بالضرورة فلا حاجة الى التناهي
 ايضا لا يقال ليست الزيادات الممتدة في بعد واحد في مرتبة من المراتب فلا نسلم ما ذكرتم لاننا نقول ان الالبعاد
 الممتدة في بعد واحد في كل مرتبة قطعاً وحكم الاشكال في المقدار حكمها البتة انتهى كلامنا **وقال** انه في التقرير ايضا كاخواته فانه
 نوع من اخواته اصل المرام قاصر فانه لا يزد من مساواة عدد الزيادات لعدد الالبعاد وجودا غير متناهي مشترك على جميع
 تلك الزيادة بل غاية ما يلزم من ان كل مرتبة من مراتب الالبعاد في ازاها مرتبة من مراتب الالبعاد كما لا يخفى على ان
 الزيادات الغير المتناهية من حيث هي غير متناهية لغير متناهية لغير متناهية كما في مرتبة مساواة النسبة لا تجري هناك شيئا
تقرير آخر قال المفاضل للاربي في حواشي شرح البداية للمسيدي يمكن ان يجري الدليل على وجه لا يكون عليه غريباً
 فاقول لو كانت الالبعاد الغير المتناهية لجاء خرج خطين على هيئة ساقى الثلث كما مر ويمكن ان يفيض منها البعاد متناهية
 بالفعل لا كالمعد وكما نطق الشيخ فان لعدد غير متناهية بمعنى انه لا يقع في مرتبة واللاتناهي ههنا بالفعل ولا شك ان
 كل بعد من تلك الالبعاد الغير المتناهية زاي على البعد الذي تحتها فنفرض ذهاب ذلك الخط من بعد فرضناه الى غير النهاية
 من مسافة بين الخطين فنفرض ان في كل مرتبة متصل بزيادة حتى ينطبق مع بعد كان في تلك المرتبة فلنذهب الى
 غير النهاية لانضم اليه زيادات غير متناهية لكل منها مقدار فانضم اليها مقدار غير متناهية فيصير ذلك الخط شتملا على
 مقدور غير متناهية بالفعل شتمل على البعاد غير متناهية بالفعل غير متناهية بالفعل مع كونه محصوراً بين
 الحاصرين انتهى **وانت** تعلم انه ايضا لا يتصور من جوار فان انضمام المقادير والزيادات الغير المتناهية لا يستلزم
 وجود نقطة شتمل عليها ما عليه مدار التقارير واذا ليس فليس مقرر آخر ذكره بعض الاطلام وهو ان بعض
 من قطع كل خط معنى مع احد الضلعين خطا مساوياً للضلع الآخر فتحدث متواليات غير متناهية فيزسطها غير متناهية

هذا هو المقصود
 من هذا التقرير
 ان الالبعاد
 الغير المتناهية
 لا يمكن ان
 تقسم الى
 اقسام متناهية
 بل هي متناهية
 في ذاتها
 وهذا هو الدليل
 على ان الالبعاد
 الغير المتناهية
 لا يمكن ان
 تقسم الى
 اقسام متناهية
 بل هي متناهية
 في ذاتها



العدد في العرض واذا انضم الى مقدار سطحي معين سطوح متناهية العرض غير متناهية العدد
 في العرض وجب عدم تنهايه عرض المثلث لكن العرض محصور بين الحاصرين **وقال**
 ولان تخفى ان هذا الوجه انما يتم لو جعلت زاوية الخطين المارين الى غير النهاية حادة
 حتى يكون كل عمود يقوم على الموازيات منقطعاً بالضلع الآخر
 فيلزم انحصار الالتيان من بين الحاصرين واما اذا كانت قائمة
 فتكون الالعدة العرضية المذكورة موازية للضلع الآخر فلا يلزم
 الانحصار ولا يتم الدليل في المنقوعة انما استنتج وفيه نظر من

الاول ما ذكره القاضى البكيت وغيره من



محمّد شرح الهداية الصدرى من ان الاستحالة فى
 تقرير البرهان انما هو انحصار البعد العرضى الواقع فى مرتبة
 عدم التناسل بين ساقى مثلث وهو لازم قطعاً سواء كان للزاوية
 حادة او قائمة او منفرجة فلا يصح حصرها فى احادته كقطع العمود بالضلع
 الاخر انما يتحقق فى صورة الاحاد والمفرغ يتحقق فى لزوم الاستحالة كما لا يخفى
 على من لم يخجل من حرجه **والثانى** ما اورده العلامة الشيرازى فى شرح هياته امكنه باننا
 لا نسلم وجود سطح غير متناهى فى العرض وان فرضنا الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو عدل بين
 الضلعين وترى على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن اذ كل ترقيق نقتلنا حتى فى احدى جهتيه الى ابد
 خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك خط التورنى خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقى
 شيئاً منها ولا من السطوح الواقعة بينهما كما لا يخفى **وقال** حشيش المحققين فى حوشه اقول هذا التقرير للمسلم ايضا
 موضع للارام وان كان اهل التقرير هو الذى ذكرناه سابقاً وفى ذراغاية الايضاح والانضار الى المطلوب معنى وجود السطح الغير
 المتناهى بالفضل بين حاصرين فان السطح الغير المتناهى بالفضل اذا كان موجوداً يمكن وجود الخطين الخارجين المحيطين بالزاوية
 بالفضل وكذا الخطوط العرضية الغير المتناهية يمكن كذلك يمكن الخطوط المتوازية الغير المتناهية المفرزة للسطح للساوية الغير
 المتناهية بين العدد وكذلك والامكان صحيح للفضلية فاذا انضم الى مقدار سطح بينه سطح مساوية لمتساوية العرض غير متناهية
 العدد وجب عدم تنهاى المحيط بالفضل وحسبنا اقل الشرح انتهى **اقول** لا يسقطا قاله الشارح ابدأ ولو صلح على ان وجود
 عدم تنهاى المحل بسبب انضمام السطوح الغير المتناهية غير متناهية عند احد كذا فى المطلوب اذا المطلوب هو وجود سطح بينه غير
 متناهى بين حاصرين وهو غير مثبت كما لا يخفى على من وفى النظر وتامل معان الفكر تقرير آخر ذكره حشيش المحققين فى آخر عليه
 هو الذى اشار اليه فى الكلام السابق فقال ان الخطين المحيطين بالزاوية على النج المذكور اذا كانا غير متناهيين بالفضل يمكن ان
 تغرز خطوطاً معدية غير متناهية على تنك الخطين باجاء متساوية مع لا بد ان يكون بعض من تلك الخطوط غير متناهية بالفضل لان الزاوية
 المتناهية بين الخطين اى مرتبة كانت من التناسل لا يمكن منها مخرج خطوط غير متناهية باجاء متساوية فلا بد من جميع بعض الخطوط
 العرضية من مرتبة عدم تنهاى ولا شك ان الخط الخارج فى مرتبة عدم التناسل بالفضل متروكة ان التور مثل الضلع
 والضلوع غير متناهية بالفضل فالوتر كذلك يمرى ان هذا البرهان والبرهان الترسى عندى صافيان عن كدورات النوع انتهى
 ملخصاً **اقول** هذا ايضا مجرد دعوى فان كل مرتبة من مراتب الخطوط متناهية ومنه ذلك فالمجمل غير متناهية ويجب
 فى ذلك مخرج خط غير متناهية بالفضل كون الضلع غير متناهية بالفضل لا يجب كون الوتر كذلك كما لا يخفى وكفى ان هذا البرهان
 والبرهان الترسى الذى سبيلنا ذكره والبرهان التطبيقى الذى مرّ به كلها غير صافية عن النسخ واجوبها بالثبوت وفى
 عن جميع تقرير آخره تعرض اذ لا يخرج ثلثى قائمة ليكون لزوم الحال انه وذلك لان اشد الخطان كساقى مثلث
 والمزاوية بينهما بقدر ثلثى قائمة لزم ان يكون الزاويتان اللتان محيطهما الوتر كل منهما ثلثى قائمة اذ مساقان متساويان
 فالزاويتان احاداً وثان على القاعدة متساويتان كما تقر ذلك فى الشكل المسمى من اولى الاصول وقد ثبت فى

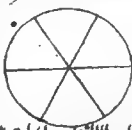
الاول ما ذكره القاضى البكيت وغيره من
 محمّد شرح الهداية الصدرى من ان الاستحالة فى
 تقرير البرهان انما هو انحصار البعد العرضى الواقع فى مرتبة
 عدم التناسل بين ساقى مثلث وهو لازم قطعاً سواء كان للزاوية
 حادة او قائمة او منفرجة فلا يصح حصرها فى احادته كقطع العمود بالضلع
 الاخر انما يتحقق فى صورة الاحاد والمفرغ يتحقق فى لزوم الاستحالة كما لا يخفى
 على من لم يخجل من حرجه **والثانى** ما اورده العلامة الشيرازى فى شرح هياته امكنه باننا
 لا نسلم وجود سطح غير متناهى فى العرض وان فرضنا الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو عدل بين
 الضلعين وترى على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن اذ كل ترقيق نقتلنا حتى فى احدى جهتيه الى ابد
 خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك خط التورنى خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقى
 شيئاً منها ولا من السطوح الواقعة بينهما كما لا يخفى **وقال** حشيش المحققين فى حوشه اقول هذا التقرير للمسلم ايضا
 موضع للارام وان كان اهل التقرير هو الذى ذكرناه سابقاً وفى ذراغاية الايضاح والانضار الى المطلوب معنى وجود السطح الغير
 المتناهى بالفضل بين حاصرين فان السطح الغير المتناهى بالفضل اذا كان موجوداً يمكن وجود الخطين الخارجين المحيطين بالزاوية
 بالفضل وكذا الخطوط العرضية الغير المتناهية يمكن كذلك يمكن الخطوط المتوازية الغير المتناهية المفرزة للسطح للساوية الغير
 المتناهية بين العدد وكذلك والامكان صحيح للفضلية فاذا انضم الى مقدار سطح بينه سطح مساوية لمتساوية العرض غير متناهية
 العدد وجب عدم تنهاى المحيط بالفضل وحسبنا اقل الشرح انتهى **اقول** لا يسقطا قاله الشارح ابدأ ولو صلح على ان وجود
 عدم تنهاى المحل بسبب انضمام السطوح الغير المتناهية غير متناهية عند احد كذا فى المطلوب اذا المطلوب هو وجود سطح بينه غير
 متناهى بين حاصرين وهو غير مثبت كما لا يخفى على من وفى النظر وتامل معان الفكر تقرير آخر ذكره حشيش المحققين فى آخر عليه
 هو الذى اشار اليه فى الكلام السابق فقال ان الخطين المحيطين بالزاوية على النج المذكور اذا كانا غير متناهيين بالفضل يمكن ان
 تغرز خطوطاً معدية غير متناهية على تنك الخطين باجاء متساوية مع لا بد ان يكون بعض من تلك الخطوط غير متناهية بالفضل لان الزاوية
 المتناهية بين الخطين اى مرتبة كانت من التناسل لا يمكن منها مخرج خطوط غير متناهية باجاء متساوية فلا بد من جميع بعض الخطوط
 العرضية من مرتبة عدم تنهاى ولا شك ان الخط الخارج فى مرتبة عدم التناسل بالفضل متروكة ان التور مثل الضلع
 والضلوع غير متناهية بالفضل فالوتر كذلك يمرى ان هذا البرهان والبرهان الترسى عندى صافيان عن كدورات النوع انتهى
 ملخصاً **اقول** هذا ايضا مجرد دعوى فان كل مرتبة من مراتب الخطوط متناهية ومنه ذلك فالمجمل غير متناهية ويجب
 فى ذلك مخرج خط غير متناهية بالفضل كون الضلع غير متناهية بالفضل لا يجب كون الوتر كذلك كما لا يخفى وكفى ان هذا البرهان
 والبرهان الترسى الذى سبيلنا ذكره والبرهان التطبيقى الذى مرّ به كلها غير صافية عن النسخ واجوبها بالثبوت وفى
 عن جميع تقرير آخره تعرض اذ لا يخرج ثلثى قائمة ليكون لزوم الحال انه وذلك لان اشد الخطان كساقى مثلث
 والمزاوية بينهما بقدر ثلثى قائمة لزم ان يكون الزاويتان اللتان محيطهما الوتر كل منهما ثلثى قائمة اذ مساقان متساويان
 فالزاويتان احاداً وثان على القاعدة متساويتان كما تقر ذلك فى الشكل المسمى من اولى الاصول وقد ثبت فى

الاصول ايضا ان الزوايا الثلث مساوية لثلاثين فاما ان يكون كل من الزوايا من الثلثين عند الطرفين قائمة
او الزاوية واحدة يجب الازيد او من الثلثين روح متساوي الزوايا الثلث ويلزم من تساوي الاضلاع لما ثبت في
الاصول ايضا فنرض زاوية الانفرج ثلثه فانه يجب ان يكون الانفرج بينهما ما لا يقل عن واحد من الساقين فعملية تقدير
ازيدوا الساقين الى غير النهاية بالفعل جزوا الوضع في لزوم كونه غير متناه بالفعل بينهما وفيه على هذا ايضا لا يمنع
بالمنع السابق كيف يكون الانفرج مساويا للساقين ليس معنا ما لا بد ان كل افرع من احد الساقين لا يكون بين الساقين
قدر مساويا لما حتى يحدث ثلث متساوي الاضلاع ويجوز هذا لا يزيد انا اذا كان الامتداد غير متناه يوجد بينهما الفرع
غير متناه كذا ذكره العلامة السني في حواشي أسس الهندسة وقال العلامة الجورجوني في أسس الهندسة العقل
يحكم قطعاً بالفرع قطعاً بين الساقين الامتداد بالفعل من الساقين الامتداد بالفرع مذكور كذا اخرج الاستدلال
اللاتساوي بالفعل بدون خروج الانفرج التزايد من التناهي غير متصور وما يصح تبينه على ذلك اذ لا يرتاب في
ان يخرج خطين محيطين بزوايا الى نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في الجهتين فلو استسلم الساقين في
الانفرج لم يخرج الى الساقين السطح في الجهتين انتهى وفيه ما في اول الاقسام ان زاد بالساقين الانفرج لا تنافي حلهما الا
فاما الامتداد مسلية كانه لا يستلزم كون الفرع معين غير متناه وكما من فرق بينهما وان زاد بالساقين كل الفرع من رتب
الانفرج فنلزمه باللاتناهي الابعاد غير سطح بل هو عين التراجع ودعوى الضرورة غير موفقة في ما يحتاج الى الدليل كما
في هذا البحث الموسع الطويل وانما ثانياً ان ازيد اذا كان السطح غير متناه بالفعل في جهة مثلاً في جهة اخرى متناهياً كان
الابتداء معين ان كان يكون في جانب البعد مثلاً ذراع ثم يزداد في جهة البعد كلما ازدادت في الجهة الاخرى يكون مجموع الخطين
المذكورين على النحو المذكور فما جعله صالحاً للبناء على المطلوب ليس به صالحاً له كما لا ينبغي على من له ادنى سكة ومنهم من
تزايد الانفرج بقدر تزايد الخطين حتى لو امتد الخطان الى غير النهاية يزايد الانفرج الى غير النهاية فقد انحصر غير المتناهي
بين حاصرين بخصوصاً لا يهاهما ثم سأل نفسه انما يزداد من فرض اللاتناهي الابعاد مع فرض الساقين على ذلك الوجه
ولا يزداد منه استحالة اللاتسلك من الجاهل انما زاد الساقين على ذلك الوجه واجاب بان اذا كانت الابعاد غير متناهية
في جميع الجهات فامكان الساقين المذكورين ظاهراً فانما اذ اتسمنا جسماً مستديراً كالترس ستة اقسام متساوية يخرج
المخطوط الى غير النهاية بقدر مساحته العالم ستة اقسام كل خطين منها جاساقان على الوجه المذكور لان بينهما ثلثاً قائمة
فاذا فرضنا بعد انهما في اى موضع كان حدث زاويتان متساويتان من ثلث متساوي الساقين فيكون كل
من الزاويتين ثلثه قائمة فيكون ثلثا متساوي الاضلاع فنظير ان كل الفرع من الخطين انما هو بقدر امتدادها فانما
ان يكون متناهياً نحو الستة متناه او يكون غير متناه فليزوم ان يخصص باللاتناهي بين حاصرين وقال العلامة المذكور
في الحكايات اقول لاحتمال فرض الجسم المستدير بل كل نقطة افترض يمكن ان يخرج منها ستة خطوط بحيث يكون في اياها
متساوية فلو كان جميع الابعاد غير متناهية لامتدت المخطوط الى غير النهاية وانقسمت الى ستة اقسام غير
الاجل انتهى وقال فخر الاقطان اقول على هذا جواب قول البرهان السلكي الترس مع ان كلاهما بان على حد
كما لم يسطور في شرح الموقف والتجربة فالتجربة في الجواب ان يقال ان البرهان السلكي غير تجري في غير التناهي في جهة
او الجهتين انتهى واقول فوعدت هذا لبرهان على عدم تنافي البعد فافرق بينه وادعه وان كان مشهوراً في تأميم

الاصول
اللاتناهي
الخطين
المتساويين
المتساويين
المتساويين

الاصول
اللاتناهي
الخطين
المتساويين
المتساويين
المتساويين

حتى قال صاحب الموقف اعلان هذا الوجه بل لعل ان عدم تنامي الاعداد من جميع الجهات ولو جاز تجوز اسطوانات غير متناهية
لكن غير ذلك انتهى فثبت ان شمس البرازيل وغيره وكذا غير منى عندى فان من التحريك ليس الا ان لو استلطف ان لا غير النهاية
ومن الحلو من الان ان الفراج يزاد ويزيد واما كذا كان الامتداد وغير متناهية من ان يوجد ان الفراج غير متناهية مع كونه محدودا
بين الحاصل من ان عدد الاعداد على امتداد الخطين الى النهاية واستدل بها كذلك كفى لعدم التنامي في جهة فان قلت
لما كانت جهة الطول فقط غير متناهية ووجه العرض متناهية كيف يلزم عدم تنامي الان الفراج لان الان الفراج لا يكون الا في
جهة العرض قلت ما لم يزوم عدم تنامي الان الفراج ليس الامتداد والاساسين فاذا حصل حصل ان يكون انزوم الى الابد على
هذا التقدير ان لم يكن الا في جهة العرض ولقد اطمنا الكلاسي في هذا البرهان وفي برهان التطبيق اطمنا بالحق لا يحرمه في
غيره الرسالة ما استفت سابقا كما لم يجد على الغاية جدا وايضا المقصد الثامن والثلاثون في برهان تمامية
الموقف ثانيا وارضى تسمية برهان الاربعة التناهيته وهو قريب من البرهان السلي المذكور وتقريره انما يفرض ما
شككنا من جهة واحدة وكيف ما اتفق سواء كان الان الفراج بقدر الامتداد او ان يزيد بان يكون الان الفراج قد اتم
كان الامتداد ذراع المقياس كما اذا انقضى ان الفراج الى الساعات من جهة مخصوصة بالغة بالغ في ان الخطين يتقابلان فلا يتصلان الا بالانقضاء
واحدة فاذا امتد عشرة اذرع مثلا كان الان الفراج ح ذراعا فاذا امتد عشرين ذراعا كان الان الفراج ذراعين قطعا واذا امتد
ثلاثين كان اثنتي عشرة وعلى نفس القدر من الساعات الى غير النهاية لكان ثم بعد متناهية الامتداد الاول نسبة الى غير المتناهي في جهة
الامتداد الى غير النهاية من المتناهي في جهة الفراج لامل في التناهي وهو الان الفراج بينهما حال فيهما الى غير النهاية لما عرفت من ان نسبة الامتداد
الى التناهي او نسبة الان الفراج الى الفراج تراخفت لان نسبة التناهي الى التناهي يستعمل مثلان في غير المتناهي في جهة التناهي
ما كان يكون الان الفراج الحاصل الى التناهي في غير متناهية وايضا فاقول فيلزم تخصيصا ما لا يتناهي بين الحاصلين كذا في شرح
الموقف اقول في هذا الخطا ظاهرا فان نسبة الامتداد الاول الى الامتداد اذ لم يهبط الى غير النهاية ليس نسبة الان الفراج
الى الان الفراج ليس في نظام التناهي الى غير النهاية حتى يلزم مثل الزم بل كنسبة الان الفراج الاول الى الان الفراج حالى في غير النهاية
وهو من جهة اتم غير متناهية فيكون نسبة غير المتناهي الى غير المتناهي كنسبة غير المتناهي الى غير المتناهي فنقل فانه قد ثبت
وبان من حقيق المقصد التاسع والثلاثون في البرهان الثماني وتقريره على ما هو مشهور عند برهان
ان في غير المتناهي كاستدراك كالتقسيم مثلا في اقسام
وكل اية منها ثمانية وتساوى الزوايا مع تساوى
السطوح فضا خضعت سعة العالم في ستة اقسام فقل
فهو انخطوط متناهية او غير متناهية فان كان الثاني يلزم
ما ان كان الاول يلزم تنامي سعة العالم لان انضمام التناهي الى التناهي ولو جازت الانقياد الى التناهي ولما كانت
سعة العالم منحصرة في هذه السطوح الستة انحصرت من انخطوط الستة وكان كل منها متناهيا كانت سعة العالم متناهية
فراخفت واكبر على ان كلام من الزوايا ثمانية ما ثبت في الثالث عشر من اولي الاصول ان خطا اذا وقع على خط
خالا وديان الحاد ثمان من الجنيين فاما ان او حاد ثمان لهما ويطهران الزوايا الاربع الحادة عن اربعة جوانب
توازيها مساوية لهما فظاهر ان الاربع اتمت على الست فكل ثم قلها ثمانية وانما ان الزوايا اذا تساوت تساوت



الامتداد من جهة العرض الى جهة العرض

الامتداد من جهة العرض الى جهة العرض

الامتداد من جهة العرض الى جهة العرض

السطوح فلا تدرج في الخامس من اولى الاصول ان الزاويتين المتين على قاعدة المثلث المتساوي اساقبتين متساويتا
ولما كان الزاوية المحاذية عند القطع متساوية يكون كل من الزاويتان المحاذيتين عند الوتر ايضا متساويتا فثبت لما ثبت في
الشكل الثاني والعشرين من اولى الاصول ان الزاوية المثلثات متساوية لهما متينين الا ان يدور لا يقتصر لما ثبت
تساوي الزوايا المثلثات ثبتت تساوي السطوح في السطوح والعشرين منها ان اذا تساوي زاويتا في مثلث
من مثلثين وتساوي ضلعاهما من مثلث آخر تساوي المثلثات فثبتت تساوي المثلثات الستة بعضها لبعض فثبت
ليس مما به الا من السطح الى السطح بالخطوط الثلاثة فثبتت تساوي السطوح الستة وذلك ان اذا وقفت تساوي
زاويتي الوتر لزاوية القطع باذ لو لم يكن كل منها مثلثا فثبت لكان كل منهما زاوية واحدة او تقاسم عند واحداهما تقاسم عند
والثاني زاوية واحدة ولكن باطل كما لا اله الا الله الثاني فلا يلزم على هذا ان يكون الزوايا المثلثات اكثر من اثنتين
او اقل وهو خلاف ما قدر في الثاني والعشرين فاما المثلث فلا تدرج في الشكل التاسع عشر من اولى الاصول ان
الزاوية العظمى من المثلث بوتر الضلع الاطول فيلزم ان لا يبقى التساوي بين الساقين يكون احدهما اعظم والاخر اصغر فثبت
ثابت وممكن اثبات المطلوب بوجه اخر وهو ان ثبت في الرابع من اولى الاصول ان اذا تساوي ضلعاهما وزاوية
من مثلثين فثبتت تساوي المثلثات فثبتت ان كل واحد من الساقين من كل من المثلثات
متساوية بالفرق والزوايا ايضا متساوية تكون كل منها مثلثا فثبتت تساوي المثلثات باسرها وذلك ان اذا وقفت
اثبات المطلوب بنا على الاصول مع قطع النظر من الاشكال بان يقال يكون مرد الخط واحد بالنهاية من الجانبين وكذا
خط اخر قطع له وكذا خط ثالث مقاطع لهما مساواة الزوايا يعرف بتطبيق بعضها على بعض وقد يظن ان غير متساوية
على الستة فحصول الزوايا الست واثبات تساويها فثبتت تساوي السطوح الست التي في التفرع المشهور بان يقال لو فرض البعد
الغير المتساوي الا من لنا اخرج متساويين على نقطة في ذلك البعد لا اله الا الله فثبتت في الجانبين فحصل اربع زوايا توهم
بالبداهة فنقول باين كل خطين من السطح الا ان يكون متناهي او غير متناه على الثاني يلزم حصرا لا يتناهي بين المحاذين
وعلى الاول ثبت المطلوب ولا يخفى عليك في كل من تقاريره على ما اوضحه بوجه القوم وبغيره من ان السطحين
كان غير متناه في الجهات فاحاطوا بطرفي المتناهي طول وعرض واخطوا المقاطع على طائفة الف المتناهي طول وعرض
التي سمت تلك الخطوط المتقاطعة على المركز فان كان المقصود في الاستدلال ان السطوح المتناهي من كل ساقين متناهية فثبت
متناهية فثبتت التساوي ولكن لا يلزم منها التساوي في السطوح لان طولها في الوتر لا يلزم منها التساوي في الجوانب غاية ما يلزم
كل اية فرض فاطمة تلك الخطوط محاطا بها متناهية ولا يلزم منها التساوي في السطوح البتة وتكون في هذا القدر اثبات المتناهي
في جهة من الجهات لما اصبح الى اتم السطوح الطولية من ثبات تساوي المثلثات والزوايا وبغير ذلك وان كان المقصود
ان الخطوط كلها الستة متحدة في كل مرتبة مثلث متساوي الاضلاع ويكون الوتر مساويا للضلع فاذا امتدت الى غير متناهية
يكون بنهاية وتر في كل مثلث مثل الضلع والوتر متناهية فلا ضل في متناهيته للتساوي فسطوح ايضا متساوية فثبتت
من ابرار السلسلة كما قد هو فيتوجه عليه المنع التوجيه عليه بل مع شيئا يذيع وهو ان اذا اصابت الخطوط غير متناهية
ولكن فرض الوتر بنهاية حتى يثبت مثلث كما لا يخفى المقصود بالاجزاء باسرها مثلثا شاذي في حواشي شرح حكيم بعض
واري الشبهة بان تحرك الخط وجره ليرجع الى غير متناهية في جانب ولم يكن جوهرا فلا محالة فيبقى السطح غير متناهية

لا
لأنه
في
الخط
المتناهي
فثبت

فثبت
الخط
المتناهي
فثبت

فثبت
الخط
المتناهي
فثبت

فثبت
الخط
المتناهي
فثبت

وح نقول مغرض فلما آخر موافق بالفي ذلك السطح وكان البعد بينهما فاعاشا ثم نفرض ان يحرك الخط المفروض ثانيا
 الى جانب المفروض او الى خارج فرض نهاري ونسمى الخطين فح يلزم ملاقة الخطين لان التوازي من لابد ان يتلاقيا
 عند المسانحة او اخرها الى غير النهاية واذ لا تقيا فلا يمكن تلاقيهما نهاية الخطين لان المفروض ان النهاية لهما متعين
 ان يتلاقيا بسطحها فيلزم ان يحرك الخط الثاني في الزمان المتناهي القصير سافة غير متناهية وذلك لان من مبدء
 الخطين الى موضع الملاقة كان مقدرا متناهيما واذ فخص من غير المتناهي فقد المتناهي سفي الغز المتناهي اقول
 هذا قريب من برهان المسانحة فلهذا عليه عليه فنذكر المقصد الحادي والاربعون في البرهان المنسوب
 الى الفارابي المعروف بالاسد الاخر وهو ان اذا كان من احد من احوال المسانحة الذاتية بالفعل مرتبة الى النهاية
 الا وهو كالمواضع في ان ليس يوجد الا وجه آخر واداره ومن قبل كانت الاحاد الامتصاصية باسرها يصديق عليها انها
 لا تغفل في الوجود والممكن شي من ورثها وجودا من قبل فاذن بداهة العقل قاضية بان من اين يوجد في تلك السلسلة
 شي حتى يوجد شي ما بعد كذا في الاستقامات قول سخافة ظاهر فان كل واحد من احوال السلسلة وان صدق عليه انه لا يوجد
 الا يوجد واداره آخر نفرض الترتيب لكن لا يلزم من ان يكون كل واحد من تلك السلسلة ان لا يوجد له وجه بل هو سلسلته
 فان من الحكام ما يجري على الكمال الا وادى ولا يجري على الكمال الجوهري المقصد الثاني والاربعون في ما ذكره
 رئيس الصناعة في الشفا واري شبيهة برهان الوساطة المحفدة وهو ان لو وجدت الاسور لغير المتناهي مرتبة لزم
 ان يكون هناك واسطا بلا طرف فان كل واحد من الاحاد على هذا التقدير وسط بين سابعة ولاحقة الى النهاية
 فيلزم والوسط بدون الطرف وهو محال لان الوسط مضاييف للطرف والتضاييفان متكافيان في الوجود وفيه
 بحث على ما ورده المحقق الدواني في انموذج العلوم اما اولها فانه منقوض بالحركة العقلية السدسية اذ الموجود من الحركة
 عند لم يسر الا بالتوسط لا حقيقة ليس لهذا الحركة طرف الا بالاضافة فمثل ذلك يتحقق في صورة التسلسل اذ
 كل احد له اطراف اضافية واما ثانيا وهو محل انه ان اريد بالطرف الا يكون وسطا بالاضافة الى شي اصله فاعلم
 ان الوسط مضاييف للطرف بهذا المعنى وان اريد بالطرف اعلم من ذلك فذلك يتحقق ههنا واما ثالثا فلان عدم
 الانتهاء الى الطرف الذي ليس وسطا فانه بالتسلسل بين الاسور المرتبة بل كما يكون حينئذ فلا يتيسر الاستدلال بغيره
 ليس اولى منه واما الرابع فان مقتضى النفس الحرة فان ترتيب بينها ثابت وان لم يشعروا بها كما اعتقنا من قبل
 فيلزم وجود الوسط بدون الطرف المقصد الثالث والاربعون في برهان الوسط والطرف وبما قل
 رئيس الصناعة في الفصل الاول من المقالة الثامنة من الفن الثالث عشر من الجمل الرابعة من الشفا انا انما
 محلول او فرضنا له علة وعلة علة فليس يمكن ان يكون لكل علة علة بغير نهاية لان الحلول علة وعلة علة اذا اجريت
 بطلتها في القياس الذي لبعضها الى بعض كانت علة العلة علة اولى مطلقة للامرين وكان للامرين نسبة العلوم لية
 اليها وان اختلفا في ان احدهما محلول وجوه والآخر محلول بغير متوسط ولكن كذلك لا الاخير ولا المتوسط لا
 المتوسط الذي هو العلة المهمة للحلول علة لشي واحد فقط والحلول ليس على لشي واحد من احد من تلك العلة
 فكانت خاصة بالطرف للحلول ليس على لشي واحدة الطرف الاخر علة لكل غيره وكانت خاصة بالمتوسط علة
 لطرف وحلول الطرف وسوا كان بالوسط واحد او فوق واحد وسوا ترتب ترتيبا متناهيما او ترتيبا غير متناه فانه

المتوسط هو الذي لا يكون له علة

المتوسط هو الذي لا يكون له علة

المتوسط هو الذي لا يكون له علة

المتوسط هو الذي لا يكون له علة

المتوسط هو الذي لا يكون له علة

المتوسط هو الذي لا يكون له علة

المتوسط هو الذي لا يكون له علة

ان ترتب في اكثر من ثمانية كانت جملة عدد ما بين الطرفين كواسطة واحدة مشتركة في خاصية الواسطة بالقياس الطرفين يكون
لكل احد الطرفين خاصية وكذلك كان ترتب في اكثر من ثمانية فليس يلزم الطول كان جميع غير المتناهي في خاصية الواسطة لا يمكن ان يكون
كانت على لوج الحلول الاخرى كانت معلولة لكل احد منها معلول الجملة المتعلقة بالوجوه وخلق الوجوه بالمعلول معلول لكل اوجه
المحصور والانه كان يمكن ان لا ينهت باقية بالقياس في ان يكون جملة على مربعة وليس فيها على غير معلول ذلك اول فان جميع غير المتناهي
واسطة بالاطراف ونهت بالاشياء قلنا قال العلامة شيرازي في الاسفار والاساطير ان في هذا الباب ينبغي ان قول كيف يكون
اسد ووضوح في الباب هذا الواردة على قبل المقتصد الرابع والاربعون في بيان التضايف وتقريره وان يكون
سلسلة العلل المعلولات لا يكون معلولة لانه معلول كما في التضايفين الا ان على المعلولات حكمه على المعلولات ان المعلولات
يقتضي على معلولة محددة كل معلولة في علمه الى ما هو على معلولة غير معلول ما هو في لزوم في الوجوه معلولة بالاطراف وقيل
بانه لو كان التضايفان متكاملين لزم انهما سلسلة الى معلولة لكن المقدم عن ان معنى التكافؤ من اللزوم انهما بحيث متى ما وجد
في الخارج وفي التذيير جديلا خروا انفي فكذلك التالى حق ووجود آخر لوسلسلة العلل المعلولات لا في النهاية لزم زيادة
المعلول على هذه المعلولات لان معلولة في سلسلة في المفروض ليس كل معلول فيما على المعلول الاخرى فانه معلول على
المعلولة اطل ضرورة تضاد العلوية والمعلولة ووجود آخر فانه معلول في العلويات التي في هذه السلسلة واخرى العلويات فطبق بينهما فان ارد
احاد احد ما على الاخرى لطلن كما هو في العلوية والمعلولة لان معنى التكافؤ ان يكون بازا كل معلولة على وبازا كل معلولة
معلولة وان لم يزد لزم في الجانب الاخرية على المعلولة ضرورة ان في جانب المتناهي معلولة بالاطراف ومعلولات الاخر
في لزم المتناهي على تقدير المتناهي في ذلك ووجود آخر تلك السلسلة ما على المعلول الاخر على غير متناهي باعتبار معلولات
غير متناهي باعتبار سلسلة العلويات من المعلول الاخر وسلسلة العلوية من ما هو فاذ فرضنا تطبيق السلسلة بحيث
ينطبق كل معلول على معلول جديلا من جديلا معلولة على سلسلة العلوية او احدها من جانب التضاد ضرورة ان كل
علة لما معلول فلهذا لم تكن تلك الزيادة في جانب المصدر والواسطة منتظمة فبالضرورة تكون في جانب عدم النهاية فيلزم
ان يوجد هناك معلول به دون علة وهو محال ولا يخفى على الفطن ان في هذا البرهان فان يقتضيه طباع التضايف
هو ان يكون بازا لكل احد منها واحد من الاخر في التقابل والتحقق بحسب نفس الامر وذلك متحقق في صورة التماثل فان كان
معلولة المعلول الاخر معلولة علة وبما كان معلولة هذه العلة هو على معلولتها وبذلك الى غير النهاية فلا يلزم تحقق المعلولة
بالاطراف تضادها كما يتوجه في بابي الحاط من اخذ على لارتيه التوافقية المتضادة المعلولة المعلول الاخر مضادها على معلولة
تلك المرتبة فان قلت فمن اجل ان المعلول الاخر معلول محض ما هو قولي بالاقيناي على معلول مما تقدم
زيادة المعلولة قلت انما لزم الزيادة باعتبار علة ما هو في العلل الاخر مع معلولة التي هي غير مضادة لما
بل هي جديلية بالقياس اليها والمضاد لعلية كل علة انما هو معلولة تحتها وبهذا الاعتبار لان الزيادة اصلا ولزومها
مع الاجنبي لا فيا في اقتضيه التضايف فان قلت لا شك ان التضايف يقتضي ان يتوازي التضايفات
في العدد ومنها يلزم زيادة المعلولة في العدد بالضرورة فان في المعلول الاخر معلولة محددة ليست بازا على
محددة التساوي في العدد انما يجب في التضايفات لاجل الاجنبي ومنها انما لزم الزيادة اذا عتبرت
على كل معلول مع معلولة فبقيت المعلولة المحددة زيادة وما اذا عتبرت على كل معلول مع معلولة تحتها التي هي مضادة لها

معلوم ان
العلل المعلولة
تكون معلولة
بما هي معلولة
فيها

انما
معلولة
بما هي معلولة
فيها

انما
معلولة
بما هي معلولة
فيها

لا تخرج الزيادة فان معلولها الاخر بانها عليه معلولته هذه العلة بانها عليه علمتها وهكذا الى الابد انتهى فلان اذا بانها
ولا انفصال كذا لحقته القاطنة الكون فاعلم في شرح سلمه يتحقق حسن وقال الحقن الله اني في رسالة اثبات اقوال
اقول هذا البرهان جريانه على تقدير التسلسل في اصلها بين نقطه واصلها على تقدير التسلسل في الجاهل بين فقهه وتوهم
صدمه يات لان العلية والمعلول يصح غير متناهيين فلا يلزم عدم كذا توهم بها ووقع هذا توهم اذا انما ناسلسته في متناهيته
من اجل كون معين وقصدا عننا في علمها على المتناهيته فلا بد ان يكون عدد العليات والمعلولات الواقت في هذه شك فليس في
ان العلة تضاهي المعلولات الواقت فيها وهو ظاهر حتى كلامه اقول في بحث ظاهره لا تجلو اما ان يعتد بالمضاهي
مع معلول كل معلول عليه واعتد عليه كماله حتى فان كان الثاني فالتكافؤ موجود كما تحتبه ولا يحتاج الى جرح
على محضته في جانب عدم المتناهي وان كان الاول منع كونه غير صحيح غير ضرر ايضا فان العلول الاخر في صورة التسلسل
من الجاهل بين علتها ايضا على مضاهيها اي علمتها ايضا موجود في نفس الامر وانما الزيادة المعلول بسبب عدم
المطلوب الى تحت العلول الاخر وقد روي على البرهان بوجه آخر ايضا منهما نقله القائل الشيرازي في حواشي
شرح المواقف من ان العلية والمعلول امران انترهما في الخارج اصلا واما في الذهن فلا يصح تصور لانهما
في نفسهما لعدم قدرة على تلك التصورات الجاهلي لا استياد فيه ولا تعد فلا يصح تصور المتناهي العليات والمعلولات
حتى يجري البرهان بينهما وان جرى في موجوداته اي ذوات العلول فان لم يعتد بحديثه العلية والمعلول لا يجري
البرهان لعدم التضاهي وان اعتبرت تلك المحيثة بعد الكلام بان يتكلف لذين ههنا من الاعتبارات من ان اعتبارها
ليس في الخارج والافني الذي هو في نفسه لا يخلو ولا يخلو الا كلفني والجواب عنه من معين الاول ان اختيار الشئ
الاول من جريان البرهان في نفس العلية والمعلولية ونقول بهما وان كانا اعتبارين لكن لا يلزم من ذلك ان يكون
لها تفرق في الخارج اصلا كيف ولا تتراهيات لها تفرق خارجي بحسب المنشأ وان لم يكن لها تفرق خارجي مستقل كما مر
في التحقيق الهدائي في مواضع من حواشي شرح التجريد وغيره ومن انكره كما صرح ومن تعجب من نظري لوار الهدى في زماننا
لم يفكره الا من قلته بر وسور تفكر كما حققتا ذلك في نور الهدى لملته لوار الهدى فطالوا ان شئت **والثاني** ان اختيار
الشئ الثالث وهو جريان البرهان في الذات مع لحاظ المحيثيات ونقول لا يلزم من اعتبار المحيثيات معها كونها
اعتبارية حتى يبعد الكلام فانما الاختلاف المحيثيات في الحاطة دون المحفوظ والموجب للمحسنة به وهو هذا اذا كان كما لا يخفى
ومنها ان هذا البرهان كما يجري في جانب الماهي يجري في جانب الاستقبال ايضا مع ان عدم تنافي سلسلته في الجاهل
عند التكليف ايضا والجواب عنه ان من شرطه بيان هذا البرهان بان جميع الجاهل من حرد اليه المتناهي بصفة الامكان
بالفصل في نفس الامر فلا يجري واحد منها في الغير المتناهي الا لتقضي وعدم المتناهي عند المتكلمين في جانب الاستقبال انما
بالعنى الثاني فلا يجري منه شيء فيه ومنها **اقول** ان قاعدة تساوي المتضاهيات وجودا وعدا منتقضة بالآ
والدبوة على راي اهل الشيع فان في ابي البشر وهو آدم على نبينا وعليه معلومة رب العالم البوة محضه من غير قوة وفي ما
عده من اولاده في بعضها بئوته مع البوة وفي بعضها بئوته من غير قوة الا يحصى على نبينا وعليه المعلومة وسلام فان فيه البوة
لما رده جيل من انسا وفيلسوفه لم يولد له وليست فيه بئوته فانما اجترحت الابوات والبنوات في بني آدم زادت الابوة بئوته
ليست بانها بئوته تنال لعل المديح بعد ذلك امر المقصد الخامس **والاربعون** ان في برهان ذكره

العلية والمعلول
في الجاهل بين
فقهه وتوهم

العلية والمعلول
في الجاهل بين
فقهه وتوهم

العلية والمعلول
في الجاهل بين
فقهه وتوهم

العلية والمعلول
في الجاهل بين
فقهه وتوهم

العلية والمعلول
في الجاهل بين
فقهه وتوهم

لأثبت الواجب وتناهي سلسلة الممكنات وارى تسمية بمراد الحيز وهو انه لو تسلسلت العلل معلولاتها من غير
ان تنتهي الى علة مختصة فمناك جملة من نفس مجموعات الممكنات الموجودة العلل كل واحد منها لو اجتمعها ذلك الجملة موجود
ممكن تماماً وجوده فلا خصا لجزائها في الوجودات ومعلوم ان المركب لا يوجد الا بوجود شئ من اجزائه وانما لا يمكن ان لا يتقار
الجزء بمركب الممكن وما يخرج الى الممكن ان يكون ممكنا واذ اجمعت ان الجملة ممكنة موجودة فتقول بوجودها بالاستقلال اما
نفسها وبوجودها بالاستقلال وانما جزئها وبوجودها محال كاستلزامه كون ذلك الجزء علة لنفسه وبغيره اذ لا معنى لاجتماعها
الا بجمع اجزائه وانما امر خارج عنها ولا محالة يكون ذلك الخارج موجودا لبعض الاجزاء فينقطع السلسلة العلل الى الخارج
الخارج عن سلسلة الممكنات واجب بالذات ثم لا يكون ذلك البعض معلولا لشي من اجزاء الجملة لانها متناهية العلل ليس متقلية على
المعلول الواحد فليزى لم يخلف من معين لان الفروض ان السلسلة غير منقطعة وقد افترض ان كل جزء منها
معلول لجزء آخر ولم يزد منها خلافا وقد اورد عليه بوجه منهما ان المجموع والجميع والجملة انما يكون في المتناهي لا في الجزئي
وجوابه انه نزع لفظ فان مرادنا بالمجموع ههنا هو تلك الامور بحيث لا يخرج عنها شئ وهذا اعتبار مقول في التناهي
وغير المتناهي كليهما سواء يسمى ذلك مجموعا او لم يسمى ومنها ان الاتحاد الممكنة الذاهبة الى غير النهاية اذا كانت متعاقبة
لم يكن لها مجموع موجود في شئ من الازمنة وجوابه ان كلامنا في العلل الموثرة والعلل الموثرة بحيلها معا مع معلول
كما تقر في مقرر ومنها ان الاتحاد على تقدير اجتماعها في الوجود ليس بارة مع بنية اجتماعية يصير بها شيئا واحدا كما
بدون تلك البنية فان كان المراد بجميع السلسلة الشيء الاول لم يكن موجودا ولا ممكنا لان البنية الواحدة العتقوتها
امر اعتباري يستلزم وجوده في الخارج واستحالة وجود الجزء مستلزمية استحالة وجود الكل ان كان المراد هو الثاني فنقول علة
الجميع لنفسه على معنى انه يكفي في وجوده لنفسه من غير حاجة الى الخارج عنه فان الثاني علة للاول والثالث علة لثانيه وهكذا
على كل احد من احوال سلسلة علة فيها ما لا يمكن المجموع الماخوذ على هذا الوجه غير الاتحاد لم يخرج الى علة خارجة ولا امتناع
في جعل الشيء بنفسه على هذا الوجه وجوابه ان المراد هو الشيء الثاني فيكون المجموع ح عين الاتحاد والشك ان هذا الاتحاد
ممكنا بوجهه فانه ان كل واحد منها موجود وممكن كما ان الوجود الممكن يحتاج الى علة موجودة كافية كذلك الممكنات المتعددة
الموجودة تحتاج الى علة موجودة كافية حيث كان لكل واحد من احوال السلسلة علة موجودة داخلية في السلسلة كانت موجودة
لجميع الاتحاد جميع تلك العلل فتح نقول جميع تلك العلل الوجبة الذي هو علة موجودة لجميع الامكان يكون عين تلك السلسلة
او داخلية فيها اذ خارج عنها والاول محال لان علة الموجودة لشي يجب ان يتقدم بالوجود على العلل ولكن تميل تقدم
المجموع على نفسه الثاني يعجز به المظان التحسين الثالث اقول قد اعجب فلماذا لم تعتبر الاتحاد ونفسها من غير
اعتبار البنية الواحدة مطلقا لم يكن معلولتها مغايرة لمعلولتها كل واحد وانما يستلزم من علة عينه او دخل خارج
وبذا هو عرض المورد وهو الى الآن ابان وهذا التفصيل لم يعط الاقوة له ولا يحجب منه قول المحقق الدواني المراد بالمتعدد
بلا ملاحظة البنية كما في الاتحاد حيث قيل انها الودعات من غير ان يلاحظ فيها البنية وقد تبين ان الكل بهذا المعنى موجود في
جميع اجزائه انتهى وذلك لانه اذا كان المراد هو المتعدد المحض بلا ملاحظة البنية فكل اثنان من الاجزاء حتى يقال ان موجود بوجود
جميع اجزائه ليستفسر من علة لان الكل الجزز يتعارفان ولو اعتبرنا او معنا لا تقاير اصلا وتغاير بالعدد لاسم فانه ان
يقول بان العدد جملة من بعض الودعات لا يريد به عدم اعتبار البنية مطلقا بل عدم اعتبارها داخلها كما صرح به المحققون

فان

فان

فان

هذا هو المراد
بأنه لا ينفك عن
المتعدد

اي لو كان
المتعدد

وقد حققنا ذلك في المعارف في حاشي شرح الموقف وهذا ليس اول قارورة كسوت منه من اجل ما صرح به في شرح العقائد
 العنصرية وحاشي شرح التمهيد وغيره من تصانيفنا ايضا واحتمل في الجواب عن الايراد ان يقال ان اختيار الشئ الاول
 لكن لا في غير الهيئة الموصوفة في العنوان حتى يكون المجموع اعتبارا ياتل في العنوان فقط ولا شك في وجوب المجموع واسكانه
 بهما لانه ومنهما ان العلة الموجودة في الشيء لا يجب ان يكون موجودة لكل جزاء حتى يلزم من كون الجزء علة كونه علة
 لنفسه لا ترى ان الجملة التي هي عبارة عن الواجب والممكنات موجودة وعليها ليست الاجزاء منها وهو الواجب وجوبه
 على ما في شرح الموقف ان المراد بالعلة الفاعل المستقل بالاجزاء على معنى ان لا يكون له شريك في التاثير في تلك السلسلة
 واعتقدنا الجملة نفس جميع الممكنات بحيث يكون كل جزء منها معلولا لكل فظا ان تكون علمتها خارجة عنها لا جزئ منها وهذا
 بخلاف المجموع المركب من الواجب والممكنات فانه ما زال يستقل باجزاءه بعضه من الذي هو موجود بذاته مستغن عن غيره
 وبالحكمة فاعلة المجموع الذي لا يكون جزء منه موجودا بذاته مستغنيا عن البوشر لا يكون جزء منه وهذا هو الذي لا يطلو بنا ومنها
 ما ذكر في الاستفهام من وجوب كل شيء معين وحدته ووحدة كل شيء عين محدودة ووجوب المجموع ليس مفاديه للوجود اعادة الاستغنى
 اعتبار العقل كما اقرر ذلك في مقروعة القول لا سيما ان اتفاق الجملة الى علة غير الاتحاد وانما يلزم لو كان لها وجود ومغايرة لجزءها
 الاتحاد وتوحيدها كما اقره عبادته بل هي ممكنات تحقق كل منها بعلة وهذا لا يشترط في العقل على علة غير الاتحاد وبما يقال
 من ان وجودات الاتحاد غير وجوب كل منها في جميع اذكون جميع غير كل احد منها لا يستدعي ان يكون له وجود مغاير في العقل
 والقول بان التعدد قد يوجد جملة وهو بهذا الاعتبار واصدق قد يفرض مفصلا وهو بهذا الاعتبار مستعد ووجوب كل منهما
 لوجوده والاخر لا يجد شيئا لان الاجمال والتخصيص من احوال العقل فجميع السواء والارض سواء اقدمها العقل جملة او مفصلا
 يعطى ليحكم التمايز في الخارج لان اختلاف الملاحظة لا يوجب اختلاف الملاحظة والحاصل ان تغاير المجموع لكل احد وجه
 انما هو بحسب احوال العقل وهو ان كان من مطلق الواقع لكنه لا يوجب ان يكون المجموع وجودا مغاير في نفسه لوجوده
 الاتحاد فلا يجب ان يكون لكل علة مغايرة سوى كل الاجزاء فانهم فادق واثبات حقيق ومنهما ان الجزء ان يكون
 الشيء علة لنفسه ولتقدم العلة على المعلول كما هو في غير العلة انما زادوا وجب تقدم العلة التامة لزم من المركبات تقدمها
 نفسها بترتيب لان مجموع الاجزاء المادية والصورية جزء من العلة التامة فيكون مقفيا عليها وهي مقدمة على المعلول لانه
 هو عبارة عن عين مجموعها واجوابه على ما في شرح حكمة العيون في غير ان المراد بالعلة الفاعل المستقل بل انظر
 بالتاثير في ان لا يستند المعلول الا اليه توسطه وغير توسطه والفاعل يستقل بهذا المعنى في المجموع الذي عبارة عن
 جميع الاجزاء مجبيلين يكون فاعلا في كل واحد والامر من فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة اشتداد بعض الاجزاء الى غيره
 واوراد عليه **اولا** باننا لو لم يكن فاعل المجموع بالاعتقال فاعلا لكل اجزاء لزم في مركب اجزاء مرتبة ذاتا
 كاسر مثلما اختلف المعلول من علة او تقدم عليها اذ لا يخلو من ان فاعل المجموع كان موجودا عند وجود الجزء الاول
 من اجزائه او لم يكن فاعلا الاول بل من تحلف الجزء الثاني من علة المستقلة وعلى الثاني يلزم تقدم الجزء الاول على علة علة
 وثانيا اننا لو قلنا ان شيئا من معلول علة اخرى مستقلة يكون مجموع العمل التامة علة مستقلة لمجموع المعلولات
 التامة مع ان ليس على شيء منها ضرورة اشتداد كل منها على واحدة منها فقط واجيب من ان التمايز عن التمايز عن التمايز
 بهذا المعنى غير متنع اذ لم يغير فيه اجتماع جميع الابدان كما اعتبر ذلك في العلة التامة والتمتع انما هو تحلف من العلة التامة

في معنى التقاطع

الشيء السابق واللاحق
الشيء السابق وهو من
الشيء السابق واللاحق

الشيء السابق واللاحق
الشيء السابق واللاحق

في معنى التقاطع
الشيء السابق واللاحق
الشيء السابق واللاحق

والقيد الضروري ههنا ان لا يكون فاعل الجزاء خارجا عن فاعل الكل سواء كان بعينه فالاعلاما ولكن وهذا القيد كيفيتا
في غرضنا وهو ابطال كون الجزاء علة متقلة للجمهور كما لا يخفى وان الحق في الجواب عن اصل الابدان ان اختيار ان المراد هو
العلمة السابقة ولا يجوز ان يكون نفس الممكن فانه لو كان كذلك لكان في وجوده لا يستجيب الى غيره فنبه باب اشباه التوابع
من جهة الامكان هذا وقد بقي بعد في المقام تفصيل فانه مقام واسع طوله الزيل فيه غاية التطويل من اراد الاطلاع
عليه فليرجع الى حواشي شرح مكنه العين والرسالة الجمالية وغيرها المقصد السادس والاربعون في بيان
ارمى تسمية بمران التقاطع السلسلة وتقريره على ما في المواقف وغيره انا قد اثبتنا وجوده وانما يجب تعالى بغير
لاحتياج الى ابطال التسلسل وبعد ذلك نقول ان هذه السلسلة في العلل الى غير النهاية لكان وجوده الواجب وعرضه
سواء كان له نفس كذلك فلا بد ان تقطع السلسلة اليه المقصد السابع والاربعون في بيان الترتب و
تقريره على ما في القياسات وغيرها ان كل سلسلة من علل معلومات مترتبة يجب ان يكون بحيث اذا فرض افتقار
واحد من احوادها استوجب ذلك افتقارها بعد ذلك فاذن كل سلسلة موجودة بالفعل يستوجبها المعلوليات على الترتب
يجب ان يكون فيما عداها في اول العلل لولا ما انتفت جملة المتراتب التي هي معلولاتها والاعلام من المعلوليات قد استوجبت احواد
السلسلة بالاسر والتمس ان يستخرج المعلوليات على سبيل الترتب جملة احواد السلسلة التمام مع وضع ان لا يكون هناك
علة واحدة للجميع لولا ما انتفت السلسلة باسرها كلاما بالمتناقصين المقصد الثامن والاربعون في بيان ان
العلامات التي تنتمي في كتابنا صليح الحكماء لا يبطال عددها في احواد الانواع المولدة على سبيل التقاطع و ارمى تسمية
بمران البند الشجر وتقريره على سبيل التلخيص ان يقال اذا فرضت اشجارا و دجاجات غير متناهية في الملائمة
بان يكون قبل كل شجر شجر قبل كل دجاجة فلا بد ان يكون قبل كل شجر بدو سائر قبل كل دجاجة بقية مولدة لها قبل
كل شجر بدو يكون مثل كل بدو شجر لانه فرض عددها في المولدات من الطيرين وكذا في كل دجاجة و يبين في كل سائر المولدات
فنقول ان هذه جملة من الاشجار الموجودة في الدبر وفي الزمان الماضي الخارجة من القوة الى الفعل من اليوم الى الازل لان
يكون معدومة لعدم تعيين في نفس الامر ولو كان ذلك العدد غير متناه في الكمية بالفعل كيف والاشياء الخارجة من القوة
الى الفعل لا بد ان يكون معدومين اثنين شخصين على احواد شخصية بحيث لا يزد ولا ينقص بخلات بالقوة من الاشياء اللاحقة
فانما لا يجمع لها العدد ههنا من القوة الى الفعل وذلك ظاهر ويجب ان يكون ازاوا لكل شجر بدو سائر عليه فالشجر الذي
بازاءه بدو والشجر السابق عليه بازاءه ايضا بدو وكذا والبند الذي كان بازاوا الشجر الوجودي لا بد من الشجر السابق لما مر
كل بدو موقوف على الشجر والعكس اذ ان قبل كل بدو شجر بالعكس فالتوقف من طرفين لانهم ذلك باطل لافتنائه
الى الدور وقال الحق الطوسي في مصابيح المصابيح رادوا عليه باطلا علماء ليس بدو لاني للفظ لان الشيء
اذا توقف على شيء في وجوده الى ذلك الشيء لا يكون ودعا بل بما يشتمل على شيء جبهة الدور التسلسل عند المصاحف
وذلك بان نقول لما كان جملة الاشجار الموجودة من الشجر الوجودي الى الازل في الماضي او في الدهر بحيث لا يشتمل
موصوفة بعد تعيين ولو كان في ذلك فترده ولا حاكمه ويكون كل واحد منها مولدا لافتنه يكون بازاوا بدو جملة احواد
جملة البند المولدة لها ويحكم التفاضل بين التولد والتوليد ويكون هذه سابقة على تلك لما فرضت مولدة بالسر
وكما فرضت في جملة الاشجار شجر بدو مولدة الفتح صحت يكون في جملة البند و بدو بدو مولد بالسر صحت يحصل التكاثر بينهما

امكان كان رموله رموله اتم حيث التوكيد يكون مساويا لجملة الاشجار المولدة ومن حيث التولد لا يكون مساويا لسا
سوى الشجر البيومي لان مولد البفتح صرفه فكل واحد من البذور يكون ثمة مساويا لجملة الاشجار باضافته لعضوا آخر
فذلك البذر المعين الذي هو مولد البكر صرفه يكون سابقا على الاشجار تماما وان كان بلامتناه لما فرض مولد اكون
الضاحك لما بعده من جملة الاشجار الغير المتناهية والبذور الغير المتناهية فقد توقت جملة الاشجار بجمعها بحيث لا يثبت في
على ذلك البذر المفروض فان قلت اذ اثبتت بغيره من فوق الكل بالبيان المذكور وهو بعينه قد مات برهان التصديق
تمت التناسخ فلما حاجت الى البيان التزايد قلت حسب ما يمكن لتبيين الطريق ليس من واجبنا ان نقر جملة البذور الغير المتناهية
من البذر الذي يولد منه الشجر البيومي كل واحد منها مولد البفتح فحيث ان يكون باضافتها اعداد الاشجار الغير المتناهية بحسب احوالها فيكون
الاشجار مولدة لها فيجب ان يكون في الاشجار ايضا اعداد معين هو مولد البكر صرفه فكل المطلوب ان يكون جملة البذور بحيث
عنه شيء متوقفا على ذلك البذر المفروض في كل غير هذا الشجر المولدة الاكثر فكل اشجاره فكل البذر في كل الشجر المفروض في كل البذر
المفروض في كل الشجر فكل البكر من هذا هو ما اذا انتهت سلكي انتهى كلامي ايضا **المقصد التاسع والاربعون** في برهان
ذكر بعض المتخصصين وارضى التسمية برهان التوقف من الطريقين وهو انه لو لم يكن في الوجود وجوب على كل مكان غير
متناهية لتوقف كل وجود على ايجاد ما ووقت كل ايجاد على جملة ما فاما ما هو متوقف على وجوده وبالمعنى هو وجوب الدور
قال كمال المتخصصين في العروة الوثقى هذا الكلام يحمل على ما يناسب تقدير الطوسي في صياح المصاييع والافانظا هذه الاشجار
التسلسل فقط دون الدور لتبادل الحاجة بتبادل افراد النوعين انتهى **المقصد الخمسون** في برهان ابطال التسلسل
في النظريات لاثبات بداية بعض من كل من التصورات والتصدقات وتقديره انه لو لم يكن في من التصورات والتصدقات
ببرهان بل كان حصول كل ما خافوه لال نهاية لزمان يكون الادراك البيومي كادراك العقل مثلا فطنا على ان انقسام سداد الاشجار
المتناهية في النفس قبل اليوم واللانه باطل كون زمان وجود النفس متناهيما بنا على حدوث النفس كما ان العقل في الاشجار
فاللانه مشدوق قد يخرج الدليل بحيث يجري على تقدير تقدم النفس ايضا فيقال لكن بان ادراك النفس للاشجار بالغاثة عند
متناهية اما على تقدير حدوثها فظاهر وانما على تقدير عدمها فمفروض مرتبة العقل البيومي لا وحي في هذه المرتبة غاية من حيث
الادراكات المحسوسة وارضى التسمية برهان الحدوث وسرور عليه جملة ما يجوز ان يكون فيه المرتبة من حيث
حدوث النفس لا توجد على تقدير عدمها سلمنا ذلك ككلمات القول لم لا يجوز ان تكون النفس قبل عروض هذه المرتبة مدركة
بالادراكات المحسوسة وتكون هي مساوية لما يحصل لها بعد وقدير على وجوده مرتبة العقل البيومي لا على كل تقدير متناهية
الحال كما فصلته في كل المخلف في بحث الجمل المطلق فلا شبهة ههنا خوفا من الاطلاق **المقصد الحادي والخمسون**
في ما ذكره الشيخ الهروي في حاشي شريح التمهيد الجلالى لا بطلان التسلسل في النظريات من ان لو كان حصول التصورات
والتصدقات بطريق التسلسل لزم محقق ما بالعرض بدون ما بالذات واللانه باطل بداية فاللزم مثله في الملازمة
ان في التصرفيات ليس الا تصورا واحدا متعلقا بالعرفت بالبكر بالذات وبالعرفت بالفتح بالعرض فاذا كان حصول
كل ما خافوه كان كل منهما بالعرض وارضى التسمية برهان الحصول المحضى واورد عليه ان هذا الدليل انما يتقدم على
غيره من ان في التعريفات حصولا واحدا متعلقا بالعرفت بالبكر بالذات وبالعرفت بالفتح بالعرض وهو يدعيه بغير
علمه بل ان كان دليل قوي عليه كما هو على ان فيها حصولا لا يحصل بالعرفت بالبكر ولا في حصولا لا يحصل بالعرفت بالبكر

في كل واحد من هذه الاشجار
التي هي من الاشجار التي هي من الاشجار

في كل واحد من هذه الاشجار
التي هي من الاشجار التي هي من الاشجار

كل منهما على ذلك السبب بالذات من غير واسطة في العروض ولا فيه لازم عليه فان قلت الموقوف من الموقوف
ومساوي له لهما اذا كان جميع اجزائه عدلاتا ما كان فان كان هناك حصولان يلزم ان يكون الشيء واحدا وهو لان
قلت العينة الذاتية لا تتأني في العائرة الاعتبارية فينبغي ان لا يجهل التفصيل فلا تغير لو كان له حصولان فافهم
المقصد الثاني والمحسوس في برهان ذكره ولا يبال في الاثنائي اجزاء الاجسام على ما هو مذهب النظماء وهو
برهان التناسب ومقره ان لو كان الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل فانه كلما جملة متناهية وذلك منه
جسم اخر فنقول من العلوم ان نسبة جسم من الاجسام الى اجسام سائر الاجسام نسبة اجزائه الى اجزائها اذ زواياها جميعها
انما هو بحسب انحاء الاجزاء وانما كانت اجساما فبالنسبة الى اجسام سائر الاجسام والى اجسام والى اجسام
متناهية فلو لم تكن اجزاء الاجسام متناهية لزم ان تكون نسبة الاثنائي الى الاثنائي نسبة متناهية الى غير المتناهية
وهو منتهى او ورو عليه بوجه منها ان لا حاجة في الاستدلال الى ان يحصل جسم من اجزائه متناهية بل يكفي ان يقال
ان كان لكثرة متناهية فهو من جملة اجسامها وانما اجزاءها فيكون الذي اجزاءه متناهية نسبة جسم
جسم الجسم الى الاثنائي نسبة المتناهية الى غير المتناهية ليس كذلك واجاب عنه الحق الطوسي في شرح
الاشراك بان النسبة هي اية احد المقولين من الآخر واذا اتملنا اي هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه او غير
ذلك فانما يصح اذا كان من نوع واحد وكان النسب وتمامها بالمثل لا بالغير مثلا بالنسب لانه فان نقطة لا يكون ان
الى الخط ولا الى الخط ولا الى السطح ولا الى السطح الى الجسم فليس كما يحسب سببا ما لم يكن جسيما فذلك حصل اجسامهم او لا فتم نسبة واحدة
العلامة الراسية في الحركات بان الجسم لو كان شافيا فليس اجساما وكان الجسم غير شافيا فحسب اجساما اجساما
مكمل عدده لغير من تلك الاجسام بل واحد منها يكون نسبة الى الكمال الثلث والربع او غير ذلك بالقوة
فلا اعتبار الى تحصيل الجسم فعدا اصل القائمة اتمام المحبة ومنها ان الجسم لو كان يكون نسبة من الجسمين الى النسبة البهيمية
التي توجد في القادرون الاعداد فلا يوجد مثلها في الاعداد لان نسبتها عددية قطعاً وجوابه ان كلامنا بعد التفرقة
تحرك الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى وهي لازمة للنظام من حيث لا يشعر بوجوب جعلها عاد مشتركة هو الجزء
الوجه فيكون الى نسبة بينهما ايضا عددية ولذا ذكرنا حكاية لطيفة على في شرح الاشارات وغيره وهي انه قد تنظر
اصحاب الجزء واصحاب النظام يوما فالزم اصحاب الجزء واصحاب النظام بان يجب من كون الاجزاء غير متناهية ان لا
يقطع جسم سائفة محدودا في زمان غير متناهية لانه لا بد من تحركه من خروج كل جزء من حيزه ودخوله في حيز اخر فاذا كانت
الاجسام غير متناهية كانت زمان القطع غير متناهية فارتكبو القول بالحقوة والزموا ايضا بان كون الجسم شافيا
لا يتناهى من الاجزاء يستلزم ان يكون جسم غير متناهية فالتمسوا داخل الاجزاء ان اصحاب النظام لازم اصحاب
تناهي الاجسام فيجزء اجزاء القريب من تلك الرمي عند حركة البعد جزوا واحدا لكون القريب البطار من البعد فافهموا
ان البطار ليسكن في بعض ارضه حركة البطار ولا يكون ذلك الا بتلك اجزاء الرمي عند حركتها فاستمر التشديد
بين الطائفتين بالطرفة والتفكير وذكر في الشفاذه الحكاية بوجه آخر وهو انما حاول الغريقان السكاة
قال الغريق الاول يا ايها الجزء لو كانت الاجسام مركبة من اجزاء غير متناهية لما بلغت حركة الى الغاية والى الاول
بيان الملازمة ان الاجسام لو كانت غير متناهية لكانت الجسم قساما والصفات في اقسام الى غير النهاية والحركة فافهموا

تبلغ غاية المسافة اذ بلغت الى انفسها وانما بلغت اليها فبلغت الى النصف نصفها لكن الانصاف فيمتناهيته والانصاف
 الغير المتناهيته لا تقطع الا بحركات فيمتناهيته فلما اوردوا وانتهى بينه المقدمات اخذوا يعرضون لنسك ثلثين
 فمن ماك على اني رايت مختصين يحركان احداهما سيرين الحركة جدا والاخر بطي الحركة في النهاية ولم يعلل سيرين الخطي
 اصلا ومن قابل اني لا اختلف من بعض مطاح النظر ذرة تشبه عليها بغلة ولا يفرغ من قطعها لانها مركبة مما لا يشاي
 وانكسر الاول للقصد والى الثاني فمتناهيته وعلى هذا حال تشييع هؤلاء وشناعة اولئك فالتجاذب الى القول بالطفرة
 وهي ان يحرك جسم واحد بالمسافة يحصل في مركزه من المسافة من غير ملاقة الوسط ومحاذاة قاور ولا يكون ذلك
 مثلاً وهو ان الدائرة الخطية من الرمي والصغيرة القريبة من المركز اذا تحركت فلو كانت حركتها متساوية مع كائنت
 المسافتان مسافة واحدة وهو محال ايضا ان يكون الصغير في الوسط ضرورياً ان الرمي متصل بغيره بعضه ببعض فمتبين ان
 الصغيرة تحرك وتصل طرفاتها والقطعة تحرك وكثير طرافها لا تعد ولا مقدار حتى يحصل في البعد اكثر من بعد الصغيرة فلما انزلوا
 الى هذا المقام تصدى الاخر ان المسافة في كل وقت ايشيخون القول بالطفرة فاضطروا الى تكبير الصغيرة من السكون حتى
 حركوا بان الرمي يتفكك اجزاء بعد الحركة فوقع امرها في شناعة الطفرة والاخر في شناعة التفكك خاتمة الخ
 من قال باللاتناهي في الاجسام والابعاد لوجوده منهما ان الاجسام لو كانت متناهية لكان الخارج عنها اسيراً من
 في جانب من جانب اولاً يتبين فان كان الاول لم يكن هذا محضاً لان الشئ الوحد لخصوصية فيه ولا تخلف فكيف يحصل
 الاستبعاد بل لابد ان يكون له وجوداً ولا شك في انه يكون مثلاً لا فيكون مقبلاً او جسماً فالخارج عن كل اجسام
 جسم فذا خلت وان كان بالثاني فهو خلاف ما يحكمه العقل بما له من الجانب من ان الطرف الذي
 يليه القطب المشتمل على شئ غير الذي يلي القطب لا يفي به الكاره مكابرة **والجواب** عن ان المتكلمين سلموا اجزاء انجزاً
 خارج العالم ونعموا انها امور تقديرية بغير وجوده وفيه ضعف لان التقدير هو الذي لا وجود له في الذي لا
 وجود له في الذي لا وجود له ان لم يكن ذلك مطابقاً للخارج كافي كذا باوان كان مطابقاً لزم منه وجود الاجزاء في
 نفس الامر و يعود الالتزام واما الحكماء فانهم صرحوا بان خارج العالم لا يميز فيه جانب عن جانب وان الحكم بهذا التميز
 هو الوجه للعقل وهو غير مقبول كذا في المحصل ومنها ان ما وازر العالم متقدر فان ما وازر ربيع العالم اقل مما
 يوازي نصفه مثلاً وكل متقدر فهو موجود وجواب على ما في المواقف ان هذا التقدير وهم باطل غير مطابق لخلق الله
 ومنها ان لو فرضنا اننا على طرف العالم فان المنة مدية في ما وازر ثم فضاء موجود كسلكه في المنة في عدمه فضاء
 فيكون متقدر ايضا لان ما يسد اصبع اقل مما يسد اليد وان لم يكن في المنة جسم فم لا يدور على التقديرين نعم بعد انا
 مجردا وادى وجواب على ما في حكمة العين وغيره ان امتنا الشق الثاني ونقول ليس استتاع في المنة هناك لعدم وجود
 جسم ما في بل لعدم فضاء وهو شرط اقول فيضع ظاهراً فان منع الفضاء هناك كاد ان يكون مكابرة والادلة
 التي اقاموها على ان التبع كمالا لا تخلو عن شئ ومنها ان الجسم ما بهية كلية يمكن لما افرد غير متناهية متخلفاً فاوجدت
 تلك الافراد كانت الابعاد غير متناهية **والجواب** عنه في حكمة العين وغيره باننا لا نسلم ان ما بهية الجسم كلية فيضه
 لكان وجود الاجسام الغير المتناهية على اننا نقول المدعي عدم وجود اجسام غير متناهية فان كان وجودها في غير متناهية
 لا ينافي ما وادى في حكمة العين ان الحكيم يعني لاشناعه والاسكان في

ما

ما

ما

ما

ما

الحمد لله
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
وآله الطيبين
الطاهرين

انتهى وفيه فاني فان الحكماء لم يدعي امتناعا بالغير فالامكان الذي لا يتا فيه وقال الفاضل الشيرازي في محشيه
اقول لنا ان نستفيد من المذمور في المتن ثلثه اساسيا اخرى احد ما ان كان كليلا لا يمنع نفس قصوره من نقل
شركه من كثيرين لكن يجوز ان يمنع ذلك من وقوعه الخارج اصلا كالكلمات الغريبة وثانيها يجوز ان يمنع نفسه من وقوعه
في افراد كثيرة مطلقا وثالثها ان يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في ضمن افراد غير متناهية مطلقا لكن الاول مستدفع
بالتخصيص الذي ذكره السيدي في حاشية حيث قال اي مكنة واللام هي المقصود وتبقى الاخران ولم يتوجه في المتن والشرح
اليها لعدم مطالقتها الواقع فيصير كلاما بعد ان انتهى هذا ولما اخرج الكلام الى هذا المقام ختمته بجملة الاعتناء حامدا للفرقة
العلماء وصلينا على سيد الانام وآله الكرام وكان ذلك يوم الخميس السابع والعشرين من الربيع الآخر من سنة ثمانين
ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من هجرة سيد الثقلين عليه السلام في مكة المكرمة في شهر ربيع الثمانين من سنة ثمان
من شهر ربيع الثمانين من سنة ثمانين من هجرة سيد الثقلين في هذه الرسالة والمستفيد من هذه العجالة ان يدعوا الى الخير في الدنيا
والعقبى والنهاية عن كل خير في الآخرة والاولى صلى الله عليه وسلم ان يرحمني بعد اللهم سبحانه في غير ما عالج

ختم الطبع

تمت ك ما من قصرت عن اظهار صفاته لسان المحامدين، وعجزت عن اداء سماته آيات عقول العارفين، بحيث في الايام
رسوله فاقم النبيين، وسيد المرسلين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، شدة قواعد الاحكام وسوسوا اصول الدين
ولقد هذا هو الكلام المتين، بل هو دستور الحق وقسطا لليقين، في تنقيح البراهين، الذي لم ينظر مثلها احد
من الفضلاء السابقين لانها كانت تشته في زمر المتقدمين، ولم يطلع عليها احدين العالمين، فالتقطها غير الحق
بالهرة السابقين، من راسل القصير، فخر المقتضين، علم العلماء والمجاهدين، بفضل الفضلاء المتبحرين، بما معجزي العقول
والمستقول، بحادي الذروع والاصول، بدولي الجواهر والعلام، بوستاد ذي السديد، الفقاه، المستوفد، بالبحر والحدود
الحفاظ مولانا محمد عبد الحفيظ، راجع بعد نظر العالي، بما فورت الايام، فطلعت الدنيا، بالبحر، العالم الجليل، الفاضل
البشير المولوي محمد عبد الحفيظ، راجع بعد في جنات الخيرات، ولما كانت الرسالة الشريفة في غاية اللطافة
ونهاية الرشاقة، فاعتنى بطباعتها محمد عبد الوهاب محمد عبد الواحد خان ابن الغفور

محمد مصطفى خان، سكنه اسكنه في دار الجنان في سنة ثمان وثمانين بعد الالف
والمائتين من هجرة سيد الثقلين صلى الله عليه وسلم

مادامه والفقيرين منقذ احوج المريد من ال
رب العالي ذي الجلال السيد محمد مرتضى

عقد الله يوم الجمعة
١٢٨٨

الحمد لله
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
وآله الطيبين
الطاهرين

وَمِنْ بَيِّنَاتِهِ صَلَاتُكَ عَلَى آلِهِ وَرَحْمَتُهُ

يعلمون الشؤى العكسية بالنية والعزة الغالبية بشرح حجة النشر بالنية استقامة



بن الخضر بن محمد بن الحاج المظفر بن علي بن الحسين بن جعفر

المطبع في المطبعة المصطفوية
في المطبعة المصطفوية

في تكميل الادب على الاطلاق ان يكون في كل علم من العلوم الادبي والموسيقى والطبيع في العلوم العامة
 الطبيعية وكونها من العلوم الطبيعية في كل علم من العلوم الادبي والموسيقى والطبيع في العلوم العامة
 وفي احوال الانبياء التي لا تشبه ولا تتقاربه مع كتاب السما والارض في احوال الكون والفضاء
 مما صرح به في كتاب الكون والفضاء في احوال الكون والفضاء في احوال الكون والفضاء
 من تباينها في الاثر والسماء وفي الاثر والسماء في احوال الكون والفضاء
 طبقات الكائنات في طبقات الكائنات في طبقات الكائنات في طبقات الكائنات
 وذلك كما لا يخفى على العقول والعقول في حاله في حاله في حاله في حاله
 في النبات والحيوان وذلك كما لا يخفى على العقول والعقول في حاله في حاله
 والحيوان كونه في طبقات الكائنات في طبقات الكائنات في طبقات الكائنات
 وهي قد استوفيت في كتاب النفس واورث فيه الاكل من نباتات والحيوان وما يخص
 بالحيوان بل وما يخص بالانسان وكان في الطبقات في النبات والحيوان وما يخص
 من كنهه في كتابه في الطبقات في النبات والحيوان وما يخص
 الذي ليس يمان في وفوه ولكن تلك الاحوال مصدرة عن تلك الاختلافات بحسب الاكل
 في طبقات الكائنات في طبقات الكائنات في طبقات الكائنات في طبقات الكائنات
 الطبيعى وحده اكل منها فكلما قلت النفس الاول في سماع الطبيعى وفيه مقامات ان المقادير
 وهي باق واحد فيه اربعة فصول الفصل الاول في الطرق الموصل الى العلم الطبيعى
 وتعدى اليها بدى والاسباب لما اظهر العلم الطبيعى علم جنى موضوع الجسم من حيث ما هو
 واقع في التغير ويحدث فيه من الواضح والذاتية لدا موضوع منه والواقع ذاتي لدا موضوع
 من هذا الموضوع كانت اذ احصاها او شتتة منها والجسم هو الجوهري الذي يمكن ان يعرف من غير
 امتداد ثم آخره مطلق على قواعد ثلث مطلق لما كان كونه بهذه الصفة هو صورة التي
 بها جازمها وليست بجمعية مشروطة بالاستعدادات الموجودة او المفردة بالفعل في ثلثية
 تلك الجمعية باقية وكل من الجسم كونه المذكورة والجمعة من تلك الجمعية يسمى طبيعى لتبلي
 الطبيعى واستقر في اربعة فصول منها لدا وجعلنا اربعة فصول منها وادوية في فصل

في تكميل الادب على الاطلاق ان يكون في كل علم من العلوم الادبي والموسيقى والطبيع في العلوم العامة
 الطبيعية وكونها من العلوم الطبيعية في كل علم من العلوم الادبي والموسيقى والطبيع في العلوم العامة
 وفي احوال الانبياء التي لا تشبه ولا تتقاربه مع كتاب السما والارض في احوال الكون والفضاء
 مما صرح به في كتاب الكون والفضاء في احوال الكون والفضاء في احوال الكون والفضاء
 من تباينها في الاثر والسماء وفي الاثر والسماء في احوال الكون والفضاء
 طبقات الكائنات في طبقات الكائنات في طبقات الكائنات في طبقات الكائنات
 وذلك كما لا يخفى على العقول والعقول في حاله في حاله في حاله في حاله
 في النبات والحيوان وذلك كما لا يخفى على العقول والعقول في حاله في حاله
 والحيوان كونه في طبقات الكائنات في طبقات الكائنات في طبقات الكائنات
 وهي قد استوفيت في كتاب النفس واورث فيه الاكل من نباتات والحيوان وما يخص
 بالحيوان بل وما يخص بالانسان وكان في الطبقات في النبات والحيوان وما يخص
 من كنهه في كتابه في الطبقات في النبات والحيوان وما يخص
 الذي ليس يمان في وفوه ولكن تلك الاحوال مصدرة عن تلك الاختلافات بحسب الاكل
 في طبقات الكائنات في طبقات الكائنات في طبقات الكائنات في طبقات الكائنات
 الطبيعى وحده اكل منها فكلما قلت النفس الاول في سماع الطبيعى وفيه مقامات ان المقادير
 وهي باق واحد فيه اربعة فصول الفصل الاول في الطرق الموصل الى العلم الطبيعى
 وتعدى اليها بدى والاسباب لما اظهر العلم الطبيعى علم جنى موضوع الجسم من حيث ما هو
 واقع في التغير ويحدث فيه من الواضح والذاتية لدا موضوع منه والواقع ذاتي لدا موضوع
 من هذا الموضوع كانت اذ احصاها او شتتة منها والجسم هو الجوهري الذي يمكن ان يعرف من غير
 امتداد ثم آخره مطلق على قواعد ثلث مطلق لما كان كونه بهذه الصفة هو صورة التي
 بها جازمها وليست بجمعية مشروطة بالاستعدادات الموجودة او المفردة بالفعل في ثلثية
 تلك الجمعية باقية وكل من الجسم كونه المذكورة والجمعة من تلك الجمعية يسمى طبيعى لتبلي
 الطبيعى واستقر في اربعة فصول منها لدا وجعلنا اربعة فصول منها وادوية في فصل

[illegible][illegible]

غير قريبين وانما القريب المادة والصورة والفاعل من النسخة في الوجود في الاعيان والخاصية هي حيث شئت في المادة
وقد سلكنا عليه فاعلمنا ان الفاعل في النسخة هو المادة والصورة في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
تكون الصورة الانسانية في النسخة وهي التي تتحرك النسخة اليها هي التي حصلت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
فاذا قيست الى المادة والترك كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت فاعلمنا ان الحركة هي حيث شئت في المادة
منها تبدي في وجودها من حيث انها ليست هي ما قول واما الخاصية في الطبقات فاعلمنا ان الحركة هي حيث شئت في المادة
بما كل خرج من قوة الفاعل والخاصية هي التي تتحرك النسخة اليها هي التي حصلت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
في الخاصية هي التي تتحرك النسخة اليها هي التي حصلت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
كانت خاصية هي التي تتحرك النسخة اليها هي التي حصلت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
من الطبقات خاصة والخاصية هي التي تتحرك النسخة اليها هي التي حصلت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
والخاصية هي التي تتحرك النسخة اليها هي التي حصلت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
استغنى الكليات عن الفاعل من النسخة في الوجود في الاعيان حيثما كان في الخاصية هي التي تتحرك النسخة اليها هي التي حصلت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
الفاعل من النسخة في الوجود في الاعيان حيثما كان في الخاصية هي التي تتحرك النسخة اليها هي التي حصلت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
ومن حيث وجوده في النسخة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
هي المادة الفاعل في النسخة في الوجود في الاعيان حيثما كان في الخاصية هي التي تتحرك النسخة اليها هي التي حصلت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
النسخة اليها هي التي حصلت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
قيست الى الحركة كانت فاعلمنا ان الحركة هي حيث شئت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
وتجلى فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
ما قربا وبعبارة اخرى فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
هذه الياضي الاربعة التي تتحرك النسخة اليها هي التي حصلت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
ما قربا وبعبارة اخرى فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
كل الى اثنين متساويين حيثما كان في النسخة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
للمادة الجنسية الصورة والخاصية هي التي تتحرك النسخة اليها هي التي حصلت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة
تعد الصورة هي التي تتحرك النسخة اليها هي التي حصلت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة فاعلمنا ان المادة في النسخة هي حيث شئت في المادة

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

عقود

لأن الفنون والحرف اليدوية
تتطلب الإبداع

الحمد لله

مجلس

تفہیم

3

اتحادیه

الخط

590

2000

تاریخ

من مکتوبات

100

2

•

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

402

مجلسه

Figure 1

1994

2009

32

1999

192

11/2/91

2275

1992

1999

١٠٠

2000

۱۰۰

•

والجسمية المنطوية دون الاولى وكما قسم من الاولى خافلون وقوله الرازي اشدها واسن الاول فانها لا
الصورة فقد تقطعت على خاصه في الكمال الطبيعي ولو حياها التي هي صورة ما كان من ان ارادوا ما مادة الاول
الصورة قد تقطعت من العلم ثم قدما الاول فصل بل هو في ذاته مادة وقوله ثم ان السبل الى ان ياتها انما هي في
الصورة والاعراض من ذاتها عرض عن ذلك في ان السبل في ذاته وان ارادوا الصورة فلو خرجوا على الاول فخرج
عن كمالها الصورة وقد قسم ذلك خاصه في الكمال الطبيعي من صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته
وهو هو الاول الجسم العنصرية التي هي في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل
التي هي في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل
تفصيله في ذلك ان السبل في الكمال الطبيعي هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل
من الاول في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل
سبله في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل
التي هي في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل
الصورة في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل
على ان السبل قلت المتعدي الثانية في اللوح العامة للاجسام وفي باب الالباب الاول
في تناسل الاجسام والانسايما في الانقسام والاعظام وفي فصلان الفصل الاول في عدم
تناسل الاجسام وما يمتنع في الانقسام في الاتصال بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل
بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل
تجوز في ذلك ان السبل في الكمال الطبيعي هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل
ولو في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل
في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل
التي هي في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل
في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل
لا في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل بل هو في ذاته في صورها في الصورة في السبل

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

برمت غير ثمانية العدد و قد عرفت ان الواحد من ثمانية عاشر ان يكون نسبة مجموع حصره
الى مجموع حصر من الاجسام التي هي ثمانية الاخر النسبة عدد الاجزاء الى عدد الاجزاء من ثمانية العدد الى العدد
نسبة تناه الى غير تناه فيكون ان نسبة كل من الاجسام ثمانية الى ثمانية اقل من ثمانية الاخر
من الراس اذا كان المجموع ازيد و ازيد الاجزاء و اقل و اقل الاجزاء الى الاثناسي بلغ ازيد و اقل
الى الاثناسي فيكون كل ثمانية من الاجزاء الغير الثمانية غير تناه الى مجموع كل الاجسام ثمانية الى ثمانية
فلا تنسب منها بكون من الاجزاء الى الثمانية فكل واحد من تلك النسبة قد شدد من قبل طريقين
الى ان اقل من كل من تلك النسبة في الاجسام من تلك النسبة و اقل من تلك النسبة من الاجزاء الاخرى
ثمانية او غير ثمانية و طيلة الاربعة و ثمانية الى ثمانية من مجموع و اقل من الاجزاء فيما قبل ان يجرى
المجموع الى مجموع طبيعي الذي هو كسره مجموع ثمانية الى ثمانية ثمانية في الحاصل فكل واحد من تلك النسبة
بجسم طبيعي من حيث انقطاع استداده في حصة فيكون ثمانية الى ثمانية و اقل من تلك النسبة من الاجزاء الاخرى
انقطاع استداده في حصة فيكون ثمانية الى ثمانية و اقل من تلك النسبة من الاجزاء الاخرى
الحركة و ثمانية الى ثمانية فيكون ثمانية الى ثمانية و اقل من تلك النسبة من الاجزاء الاخرى
العلم الاربعة الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية
الثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية
قلت في فصل الثاني في احوال الاثناسي في تلك النسبة و اقل من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية
الثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية
ما الفصل و الاثناسي من آت بعد احوالنا و اقل من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية
آت في جزاء اقل من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية
في تناه في الحركة الاخرى لتساوي الحيز و اقل من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية
آت الاربعة الى ثمانية فيكون ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية
على آخره لتطبيق الباقي على الباقي و اقل من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية
الانقطاع على مجموع الفاق و اقل من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية
كل من طرف الذي لا يوجب آت من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية و اقل من ثمانية الى ثمانية

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script.

فما ذكره من ان النفس في الشفا ذكرا لانه لا كان اذ لم يجد في الارض شيئا كالافان والارض في ايسر
انفسها فنفذت اذ وجدت في الارض شيئا كالافان والارض في ايسر
الافان فباتت كالافان والارض في ايسر
فما ذكره من ان النفس في الشفا ذكرا لانه لا كان اذ لم يجد في الارض شيئا كالافان والارض في ايسر
انفسها فنفذت اذ وجدت في الارض شيئا كالافان والارض في ايسر
الافان فباتت كالافان والارض في ايسر
فما ذكره من ان النفس في الشفا ذكرا لانه لا كان اذ لم يجد في الارض شيئا كالافان والارض في ايسر
انفسها فنفذت اذ وجدت في الارض شيئا كالافان والارض في ايسر
الافان فباتت كالافان والارض في ايسر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible][illegible]

لا بد من العلم بالحقائق
 والبرهان على صحة ما
 يدعى من الحقائق
 والبرهان على صحة ما
 يدعى من الحقائق

انما العلم بالحقائق
 والبرهان على صحة ما
 يدعى من الحقائق
 والبرهان على صحة ما
 يدعى من الحقائق

انما العلم بالحقائق
 والبرهان على صحة ما
 يدعى من الحقائق
 والبرهان على صحة ما
 يدعى من الحقائق

انما العلم بالحقائق
 والبرهان على صحة ما
 يدعى من الحقائق
 والبرهان على صحة ما
 يدعى من الحقائق

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۲- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۳- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۴- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۵- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۶- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۷- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۸- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۹- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۱۰- در این کتاب که در این کتابخانه است

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible][illegible]

ON

المرضاة الى الماس
 فبما ان الله قد جعل
 الى زادكم من النول
 من كل ما كان فيكم
 في اموالكم من كل
 على وجه الاستيفاء
 من كل ما كان فيكم
 العيون والاموال
 فليكن من كل ما
 من كل ما كان فيكم
 من كل ما كان فيكم
 من كل ما كان فيكم

[illegible]

۱۵
 ۱- وکیل و محامیان
 ۲- وکیل و محامیان
 ۳- وکیل و محامیان
 ۴- وکیل و محامیان
 ۵- وکیل و محامیان
 ۶- وکیل و محامیان
 ۷- وکیل و محامیان
 ۸- وکیل و محامیان
 ۹- وکیل و محامیان
 ۱۰- وکیل و محامیان

في الاوان فقط ما فيها الحركة بمعنى التوسط وهي كون الشيء بين البسائط المتضمنة بحيث يكون في كل زمان
يعرض بعد الفارق من البسائط وقبل الوصول الى المنتهى في حيز الساعات لكن فيه قبل ولا يكون بعد
وهذا معنى واحد غير متقدم واما الحركة كساعتها وليس وجوده في الزمان على سبيل الانعقاب عليه بل
كان في فرض في ذلك الزمان يكون حيزا بعد غيره وقد مر في الحركة ما كان في الحركة كساعتها ليس في الزمان
فمن حيز الحركة الى حيز الحركة ليس عليه في كل زمان حيزا بعد غيره وقد مر في الحركة ما كان في الحركة كساعتها ليس في الزمان
ان اشتراكه في كون الى الحركة ولا يتبعه بواحدة من اقسام الزمان واسطة في اتصالها بالزمان المستقل في الزمان
وتقبله ولا يتبعه في اتصالها بواحدة من اقسام الزمان واسطة في اتصالها بالزمان المستقل في الزمان
متجيزة وتلقها ما حيزا اخرى كذلك فكر الحركة كساعتها ليس في الزمان واسطة في اتصالها بالزمان المستقل في الزمان
يستعمل اجتماعها في الوجود وكان واحدة من اقسام الزمان واسطة في اتصالها بالزمان المستقل في الزمان
ما في غلاتها حيزا ما حيزا حيزا في الزمان واسطة في اتصالها بالزمان المستقل في الزمان
وجوده ما في كل ذلك الزمان والوجود مطلقا المضمن في الوجود في الزمان كذلك في كل الزمان المضمن في الزمان
وجوده في الزمان المضمن في الزمان والوجود مطلقا المضمن في الوجود في الزمان كذلك في كل الزمان المضمن في الزمان
باعتبارها موجودة بعد حيزا في الزمان واحدة من اقسام الزمان واسطة في اتصالها بالزمان المستقل في الزمان
معدومة مطلقا بل في الزمان وانما يتبين اتصالها بين الوجود والمعدوم والعرف والربط بالزمان الحاضرة
بمعنى الواقعة في الزمان حيزا في الزمان المضمن في الزمان واسطة في اتصالها بالزمان المستقل في الزمان
اوليس حيزا في الزمان المضمن في الزمان والوجود مطلقا المضمن في الوجود في الزمان كذلك في كل الزمان المضمن في الزمان
وجودها الزمان موجود في الزمان واسطة في اتصالها بالزمان المستقل في الزمان
بالنسبة الى الزمان مفروض الوجود بعدة الزمان والحركة والوجود المضمن في الزمان واسطة في اتصالها بالزمان المستقل في الزمان
في الزمان الحركة الواحدة المتصلة بحيزا في الزمان المضمن في الزمان واسطة في اتصالها بالزمان المستقل في الزمان
ما يتبين حيزا في الزمان المضمن في الزمان والوجود مطلقا المضمن في الوجود في الزمان كذلك في كل الزمان المضمن في الزمان
تفصيل حيزا في الزمان المضمن في الزمان والوجود مطلقا المضمن في الوجود في الزمان كذلك في كل الزمان المضمن في الزمان
بمعنى حيزا في الزمان المضمن في الزمان والوجود مطلقا المضمن في الوجود في الزمان كذلك في كل الزمان المضمن في الزمان
الحركة الواحدة المتصلة بحيزا في الزمان المضمن في الزمان واسطة في اتصالها بالزمان المستقل في الزمان

[illegible]

49

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بالصدق طلاقاً والواجب علماً عرفته سابقاً لا يعرفه في آن فلا يكون هناك حركة ماضية في الماضي
في آن حاصلة بل ماضية بالانتقال وذلك لأن مستقبلية وكل من الماضي مستقبلية
وان كانتا مستقبلتين في الآن فما هو وجودان في الزمان الماضي المستقبل لهما اذ في الوجود
في الماضي كان لهما في وجودهما مقادير وصف الماضي فيكون وجودهما مستقبلية لهما في الماضي
الا انهما قد اذ كان وجودهما كان مقاديرهما وصف الحاضر فيكون وجودهما في الماضي مستقبلية لهما
موجود في آن فلا يكون وجوداً في آن لا يكون وجوداً في الزمان الماضي مستقبلية لهما في وجودهما
مقاديرهما وصف الماضي فهو مستقبل في الآن لئلا يمتد في الزمان فيكون وجوداً في الآن وان كان
مقاديرهما وصف الحاضر فيكون وجوداً في آن لا يكون في الماضي مستقبلية لهما في وجودهما
مقاديرهما في آن استلزم عدم المستقبلين فيهما وجودهما في الماضي لهما وجوداً في الماضي
المستقبلين في آن المستقبلين في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي
وليس وجوداً في آن والمستقبلين في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي
الزمان في الحركة مستقلة في الماضي مستقبل في الزمان في الماضي مستقبل في الزمان في الماضي مستقبل في الزمان
ولا الحركة مستقلة في الماضي مستقبل في الزمان في الماضي مستقبل في الزمان في الماضي مستقبل في الزمان
لا في ذلك المكان فقط ولا انما هو باعتبار تقدمه على المكان في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي
موجود في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي
في ذلك المكان في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي
في ذلك المكان في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي
في ذلك المكان في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي لهما وجوداً في الماضي

[illegible]

۱- قلم و کلام
 ۲- قلم و کلام
 ۳- قلم و کلام
 ۴- قلم و کلام
 ۵- قلم و کلام
 ۶- قلم و کلام
 ۷- قلم و کلام
 ۸- قلم و کلام
 ۹- قلم و کلام
 ۱۰- قلم و کلام
 ۱۱- قلم و کلام
 ۱۲- قلم و کلام
 ۱۳- قلم و کلام
 ۱۴- قلم و کلام
 ۱۵- قلم و کلام
 ۱۶- قلم و کلام
 ۱۷- قلم و کلام
 ۱۸- قلم و کلام
 ۱۹- قلم و کلام
 ۲۰- قلم و کلام
 ۲۱- قلم و کلام
 ۲۲- قلم و کلام
 ۲۳- قلم و کلام
 ۲۴- قلم و کلام
 ۲۵- قلم و کلام
 ۲۶- قلم و کلام
 ۲۷- قلم و کلام
 ۲۸- قلم و کلام
 ۲۹- قلم و کلام
 ۳۰- قلم و کلام
 ۳۱- قلم و کلام
 ۳۲- قلم و کلام
 ۳۳- قلم و کلام
 ۳۴- قلم و کلام
 ۳۵- قلم و کلام
 ۳۶- قلم و کلام
 ۳۷- قلم و کلام
 ۳۸- قلم و کلام
 ۳۹- قلم و کلام
 ۴۰- قلم و کلام
 ۴۱- قلم و کلام
 ۴۲- قلم و کلام
 ۴۳- قلم و کلام
 ۴۴- قلم و کلام
 ۴۵- قلم و کلام
 ۴۶- قلم و کلام
 ۴۷- قلم و کلام
 ۴۸- قلم و کلام
 ۴۹- قلم و کلام
 ۵۰- قلم و کلام
 ۵۱- قلم و کلام
 ۵۲- قلم و کلام
 ۵۳- قلم و کلام
 ۵۴- قلم و کلام
 ۵۵- قلم و کلام
 ۵۶- قلم و کلام
 ۵۷- قلم و کلام
 ۵۸- قلم و کلام
 ۵۹- قلم و کلام
 ۶۰- قلم و کلام
 ۶۱- قلم و کلام
 ۶۲- قلم و کلام
 ۶۳- قلم و کلام
 ۶۴- قلم و کلام
 ۶۵- قلم و کلام
 ۶۶- قلم و کلام
 ۶۷- قلم و کلام
 ۶۸- قلم و کلام
 ۶۹- قلم و کلام
 ۷۰- قلم و کلام
 ۷۱- قلم و کلام
 ۷۲- قلم و کلام
 ۷۳- قلم و کلام
 ۷۴- قلم و کلام
 ۷۵- قلم و کلام
 ۷۶- قلم و کلام
 ۷۷- قلم و کلام
 ۷۸- قلم و کلام
 ۷۹- قلم و کلام
 ۸۰- قلم و کلام
 ۸۱- قلم و کلام
 ۸۲- قلم و کلام
 ۸۳- قلم و کلام
 ۸۴- قلم و کلام
 ۸۵- قلم و کلام
 ۸۶- قلم و کلام
 ۸۷- قلم و کلام
 ۸۸- قلم و کلام
 ۸۹- قلم و کلام
 ۹۰- قلم و کلام
 ۹۱- قلم و کلام
 ۹۲- قلم و کلام
 ۹۳- قلم و کلام
 ۹۴- قلم و کلام
 ۹۵- قلم و کلام
 ۹۶- قلم و کلام
 ۹۷- قلم و کلام
 ۹۸- قلم و کلام
 ۹۹- قلم و کلام
 ۱۰۰- قلم و کلام

المنطقة حالية وصل في إحدى فئتيه نحو الواحد من تلك الساعات الأربعين أو أكثر أو علمنا كما كان في ذلك المشكوك
واستأنا الساعات في الوجود في كل من الحركة المتصلة الواحدة والحوادث المتعددة في كل ما كان له الوجود والواقع
في الأعيان بالحركة المتصلة دون القطعية والتعقيد في هذا الحكم لا يرد في شئ من الأعيان وأما ما كان له الوجود بالذات
كما في القول بالوجود والواقع كما حصل في الآن بالحركة المتصلة دون القطعية والآن بالمشكوك فيها إذ هو موجود
بعينه في زمان كون الحركة بين الساعات المتعقبة في كل آن فرفض في ذلك الزمان أن له سبباً متصلاً
متفصلاً في غير ذلك الزمان بالحركة المتصلة فاستلزم أن لا يكون الزمان في الأعيان شيئاً قائماً بما أصلاً في الآن
لأنه لا يمكن أن يكون له الوجود المستكمل في الآن في كل منطقة من الزمان من غير أن يكون له الوجود بالقطعية
عن الأعيان مطلقاً وأن لا يوجد له إلا في الزمان وتوهم أن ذلك لا يمكن من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من
موجباً في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من
بأن لا يكون له الوجود في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من
والوجود في الأعيان كما هو عليه في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من
فغير أن يتصور في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من
الوجود في الأعيان في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من
ستقتضي عليه في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من
في القطعية في زمان يكون في الأعيان في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من
الوجود والعين في الوجود لا بد من فاعل لها فالحال حدوثاً استصحاباً في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من
وأنما كان التحقق في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من
واستقامت كونها بالحركة والزمان في الأعيان في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من
للوجود في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من غير أن يكون له الوجود في كل شئ من
عن وجود الحركة والزمان في الأعيان فقلت وأذا لا بد لها من قابل مبدئاً التحرك وفاعل وجود الحركة
ولا يتعدان لما شاع في ذلك مطلقاً كما يتبين في الحقيقة ولا يلزم خصوصاً ما هنا لأن الحكم الطبعي من حيث
هو قابل إما أن يكون في فعله لا استواء المبدء وحمته مطلقاً بل لا بد من مبدءاً ففهمنا في الفعل
أما القوة تكون منه لا يخرجها بل لا يتعدان من حيث هي كما كنا في زماننا من جهة المبدء فكانا

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

و انما نريد ان نذكر في هذا الكتاب
 ما نرى من احوال الناس في هذه
 الدنيا من احوالهم في الدنيا
 و انما نريد ان نذكر في هذا الكتاب
 ما نرى من احوال الناس في هذه
 الدنيا من احوالهم في الدنيا

[illegible]

والله اعلم بالصواب الذي افحصناه في الصلاة من الدين لا يعرفه تركان في محبتنا ان اعتبارا في ترك تركان احد
باجل اهل على اعني الكيفية قلت الفصل خصائص الحركات والامضاءاتها والمقاييس بينها ما
والبطور والسوادة السريعة التي تقطع مثل ما يقطع الاخرى في زمانا قطعا والى تقطع ان يمد في
مثل زمانا الاخرى على البطور وقاطعة للشيء مثل الزمان على المساوية في ثلثي في هذه المقاييس
بين حركتين كمن لا يقدر ان يقطع في احدى مساهلها في الاخرى كما ان الزيادة والنقصان والسوادة كما
بين كمين او بالاشارة والضعف والسوادة كمن يغير بين في الاول على المعبر في في الحركات الكمية والذاتية
والوضعية فكلهم السوادة فيما وجه على وجهين قسمة كمين ثلثين خطين مستقيمين كل منهما تساهله على الاخر
فتساويان وايضا واحد على مطابق الاخر في قضا صلاان وتعبدة كما بين ثلثين ومربع او يمكن ان يقطع
الثلثين فخطو عاين في الى نظام يكون في مربع يساوي الاول في قضا صلاان وكما بين في طين في مستقيم مستقيم
فان ذلك لم يكن ان يكون اجماعا او يمد الى التقطيع على الاخر لكن قد يوجه ان يصير المستقيم سائر في الكبار
في المقياس بينها والاشارة في المعبر في الحركات الكيفية وهي السريعة كمين سواوين في عبدة
كما بين سواوين من حيث كونها في الغاية وان حيث بعد جاعل المعط او الطول في حصة في المقاييس
على التقسيم بين كمين او في الجنتين الى على اعتبار زمانا جازيتان ابعدها بعد والاشارة في زمانا المقاييس
وان كانت ما تجزي بين جنانين في الحركات لكن في وضعية لقضيتها في الاخر لا في الزمان في التجربة فخطو
توهم كان ما يقاس بها ان يمد في مستقيمة في مستقيمة في اقول صلاان الحركات في المقاييس بينها في السريعة
والبطور فالحركة ان كانت سريعة ان فرض تساويها في المسافة او يمد في مجرى مجرى في الحركات وقطعه
كانت مدة واحدة منها القصير في الاخرى فكلما السوادة هي السريعة وتجاوز ذلك ما بينها حيث ان فرض
تساويها في المدة كان ما يقطع الواحدة اكثر ما يقطع الاخرى فالوصفان الزمان للسريعة هو ان
بكل واحد في السريعة التي تقطع مثل ما يقطع الاخرى في زمانا قطعا والى تقطع ان يمد في المقاييس بينها في
في مثل زمانا الاخرى على البطور لثلث ما يقطع مثل ما يقطع في زمانا الطول والقاطعة الاقل ما يقطع صاحبها
مثل زمانا على البطور في الحركات كمين ان فرض تساويها في قضا صلاان في المدة وان فرض تساويها
في المدة تساويها في قضا صلاان في تركان في اجماعا فمد في مقاييس بين حركتين في اعتبارا السوادة
او القاطعة في قضا صلاان في حركات يكون ما يقطعها في حركتين في المقاييس بالسوادة والاطول

(Faint handwritten text from another page)

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

ملك قزم
 خلق من اهل الجنة
 المستغفر فان اغترابا في الدنيا
 الى الدنيا من الدنيا
 الملك قزم
 خلق من اهل الجنة
 المستغفر فان اغترابا في الدنيا
 الى الدنيا من الدنيا

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

موجودی آن را که الوصول و ان لم یجد سبباً ولا يكون في الوصول حياً اهل الاثر الزيل مروهه تمامه سبباً
 بفصل ويكون له الوصول والاشاق في الاول ان لم يجد سبباً ولا يكون له سبباً ولا يكون له سبباً
 ولا يكون فيه حركة الاقتصار الاولى وعدم حدوث سبباً ثانياً فيهما سكون وتشنج فيهما سبباً
 المزمع الى فوق لولا ان في صعوده حارساً باطله فان سكنت قبل الرجوع او وقعت الرجوع سبباً
 بانها انقضت قبل الوصول السبباً بجماعه فخرج وقاما يتبدل الى ما بعد لوجوده سبباً ما عدى وهو عدم سبباً
 لكن سبباً لم يكن له السبباً بسبباً موجود في الجملة الى فوق باو جردى وهو ما بطبيعى ان ارادى وليد اخيه
 او قسرى وهو في واجبه الى الجردى ان يكون له سبباً ما عدى وهو عدم سبباً لولا السبباً لولا السبباً
 القدره بطبيعى من سبباً ما عدى وهو عدم سبباً لولا السبباً لولا السبباً لولا السبباً لولا السبباً
 فوجه سبباً القول في اشتباكه في جملة الاتصال من غير محتمل كون بين كل حركتين متتاليتين في الجملة
 اذا اتفقت على وضويعه ولا يكون له سبباً لولا السبباً لولا السبباً لولا السبباً لولا السبباً
 اما لكونه في طريقه واجبه الى ما عدى وهو عدم سبباً لولا السبباً لولا السبباً لولا السبباً
 وبالحسن في الاستقامه في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون
 والطريق في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون
 من الطريق المذكور في التبيين في طريقه واجبه الى ما عدى وهو عدم سبباً لولا السبباً
 فاحتمل اشتباكه في الاتصال ووجه سبباً لكونه في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون
 الا طريقه واجبه الى ما عدى وهو عدم سبباً لولا السبباً لولا السبباً لولا السبباً
 لولا ان محتمل السكون فيما كان مجموع حركته واحده وذلك كما ذكره من السبباً لولا السبباً
 على جملة واجبه الى ما عدى وهو عدم سبباً لولا السبباً لولا السبباً لولا السبباً
 خطه واحده فان السكون فيما كان مجموع حركته واحده وذلك كما ذكره من السبباً
 الشخص قد نقلنا من الشيخ في فصله واحده حركته بايدي الى ذلك كما ذكره من السبباً
 فاحتمل اشتباكه في الاتصال ووجه سبباً لكونه في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون
 الوصول الى ما عدى وهو عدم سبباً لولا السبباً لولا السبباً لولا السبباً
 في غير سكون وقول الشيخ ان هذه السبباً حركته ان معنى بالان لا يكون في غير سكون

فانما هو في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون
 من الطريق المذكور في التبيين في طريقه واجبه الى ما عدى وهو عدم سبباً لولا السبباً
 فاحتمل اشتباكه في الاتصال ووجه سبباً لكونه في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون
 الا طريقه واجبه الى ما عدى وهو عدم سبباً لولا السبباً لولا السبباً لولا السبباً
 لولا ان محتمل السكون فيما كان مجموع حركته واحده وذلك كما ذكره من السبباً
 على جملة واجبه الى ما عدى وهو عدم سبباً لولا السبباً لولا السبباً لولا السبباً
 خطه واحده فان السكون فيما كان مجموع حركته واحده وذلك كما ذكره من السبباً
 الشخص قد نقلنا من الشيخ في فصله واحده حركته بايدي الى ذلك كما ذكره من السبباً
 فاحتمل اشتباكه في الاتصال ووجه سبباً لكونه في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون
 الوصول الى ما عدى وهو عدم سبباً لولا السبباً لولا السبباً لولا السبباً
 في غير سكون وقول الشيخ ان هذه السبباً حركته ان معنى بالان لا يكون في غير سكون

فانما هو في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون
 من الطريق المذكور في التبيين في طريقه واجبه الى ما عدى وهو عدم سبباً لولا السبباً
 فاحتمل اشتباكه في الاتصال ووجه سبباً لكونه في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون
 الا طريقه واجبه الى ما عدى وهو عدم سبباً لولا السبباً لولا السبباً لولا السبباً
 لولا ان محتمل السكون فيما كان مجموع حركته واحده وذلك كما ذكره من السبباً
 على جملة واجبه الى ما عدى وهو عدم سبباً لولا السبباً لولا السبباً لولا السبباً
 خطه واحده فان السكون فيما كان مجموع حركته واحده وذلك كما ذكره من السبباً
 الشخص قد نقلنا من الشيخ في فصله واحده حركته بايدي الى ذلك كما ذكره من السبباً
 فاحتمل اشتباكه في الاتصال ووجه سبباً لكونه في اللون او لكونه في اللون او لكونه في اللون
 الوصول الى ما عدى وهو عدم سبباً لولا السبباً لولا السبباً لولا السبباً
 في غير سكون وقول الشيخ ان هذه السبباً حركته ان معنى بالان لا يكون في غير سكون

[illegible][illegible][illegible]

مجلس شورای اسلامی

۱۰۰

19

۵۰۰

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سید محمد علی

میں نے

تجارت و بازرگانی

کے

2000

10

20

مجلس شورای اسلامی

١٠٠

...

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

۹۹
 ۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰

وہاں پہنچ کر ان کے ساتھ بیٹھ کر ان کے دل میں جو باتیں تھیں ان کو جاننے لگا۔ ان کے دل میں جو باتیں تھیں ان کو جاننے لگا۔ ان کے دل میں جو باتیں تھیں ان کو جاننے لگا۔

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

واما في هذا الموضع فانه قد وجد في بعض النسخ
 من هذا الكتاب ما يدل على ان هذا الموضع
 قد كان من قبل هذا الموضع
 واما في هذا الموضع فانه قد وجد في بعض النسخ
 من هذا الكتاب ما يدل على ان هذا الموضع
 قد كان من قبل هذا الموضع

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

الارض في تلك الساعة كما يكون في تلك الساعة والاول الى المثل الاول لا يتغير زمان حركة عدم الميل الى
وان حركة الميل الاول او الثاني لا تتغير في الزمان فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
الميل العلوي انما هي نسبة الميل الى الجاه فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
كذلك الميل الثاني الى المثل الاول فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
حركة في المثل الثاني فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
الكلام على ان الواجب ان يكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
الاتي والا ضعف في ذلك المثل الثاني فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
ويثبت الحاقه فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
في ذلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
سريع فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
اما انما في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
في ان يكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
واذا كان في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
اي لا يكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
من تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
خصوصا في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
ان يكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
بحر في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
اسما في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
ان يكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
سريع في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة
واقيم في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة فيكون في تلك الساعة

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

۱- **مقدمه:** این سند به منظور تعیین اهداف و وظایف کلیه پرسنل و مدیران سازمان تدوین شده است. هدف اصلی، ارتقای بهره‌وری و تحقق اهداف سازمانی است.

۲- **اصول کلی:**

- ۲-۱. **شفافیت:** تمامی وظایف و اهداف باید به وضوح تعریف و ابلاغ شود.
- ۲-۲. **مسئولیت:** هر فرد مسئول انجام وظایف محوله و پاسخگویی به نتایج آن است.
- ۲-۳. **همکاری:** همکاری و تعامل بین واحدها و افراد برای تحقق اهداف ضروری است.
- ۲-۴. **پایداری:** برنامه‌ریزی و اجرای وظایف باید به گونه‌ای باشد که منجر به نتایج پایدار شود.

۳- **فرآیندها:**

- ۳-۱. **تعیین وظایف:** مدیران موظفند وظایف را بر اساس نیازهای سازمان و توانایی افراد تعیین کنند.
- ۳-۲. **توزیع منابع:** منابع انسانی، مالی و فیزیکی باید به صورت عادلانه و کارآمد توزیع شود.
- ۳-۳. **نظارت و ارزیابی:** پیشرفت کار و تحقق اهداف باید به صورت مستمر نظارت و ارزیابی شود.
- ۳-۴. **گزارش‌دهی:** افراد موظفند به صورت منظم گزارش پیشرفت کار خود را به مدیران ارائه دهند.

۴- **پیوسته‌ها:**

- ۴-۱. **فرم‌های گزارش:** فرم‌های استاندارد برای گزارش پیشرفت کار تهیه و ابلاغ شود.
- ۴-۲. **جلسات هماهنگی:** جلسات منظم برای هماهنگی و رفع موانع برگزار شود.
- ۴-۳. **آموزش و توجیه:** پرسنل باید به صورت مستمر آموزش و توجیه شوند.

۵- **تذکرات:**

- ۵-۱. **تکمیل:** این سند باید به صورت منظم به روز رسانی و تکمیل شود.
- ۵-۲. **توزیع:** این سند باید به کلیه پرسنل و مدیران توزیع و ابلاغ شود.

۶- **تاییدیه:** این سند با تصویب هیئت مدیره و مدیرعامل به اجرا در می‌آید.

۷- **تاریخ تصویب:** ۱۴۰۳/۰۵/۰۱

۸- **محل امضا:**

۹- **مهر:**

۱۰- **تذکرات:**

۱۱- **تاریخ:**

۱۲- **محل امضا:**

۱۳- **مهر:**

۱۴- **تذکرات:**

۱۵- **تاریخ:**

۱۶- **محل امضا:**

۱۷- **مهر:**

۱۸- **تذکرات:**

۱۹- **تاریخ:**

۲۰- **محل امضا:**

۲۱- **مهر:**

۲۲- **تذکرات:**

۲۳- **تاریخ:**

۲۴- **محل امضا:**

۲۵- **مهر:**

۲۶- **تذکرات:**

۲۷- **تاریخ:**

۲۸- **محل امضا:**

۲۹- **مهر:**

۳۰- **تذکرات:**

۳۱- **تاریخ:**

۳۲- **محل امضا:**

۳۳- **مهر:**

۳۴- **تذکرات:**

۳۵- **تاریخ:**

۳۶- **محل امضا:**

۳۷- **مهر:**

۳۸- **تذکرات:**

۳۹- **تاریخ:**

۴۰- **محل امضا:**

۴۱- **مهر:**

۴۲- **تذکرات:**

۴۳- **تاریخ:**

۴۴- **محل امضا:**

۴۵- **مهر:**

۴۶- **تذکرات:**

۴۷- **تاریخ:**

۴۸- **محل امضا:**

۴۹- **مهر:**

۵۰- **تذکرات:**

۵۱- **تاریخ:**

۵۲- **محل امضا:**

۵۳- **مهر:**

۵۴- **تذکرات:**

۵۵- **تاریخ:**

۵۶- **محل امضا:**

۵۷- **مهر:**

۵۸- **تذکرات:**

۵۹- **تاریخ:**

۶۰- **محل امضا:**

۶۱- **مهر:**

۶۲- **تذکرات:**

۶۳- **تاریخ:**

۶۴- **محل امضا:**

۶۵- **مهر:**

۶۶- **تذکرات:**

۶۷- **تاریخ:**

۶۸- **محل امضا:**

۶۹- **مهر:**

۷۰- **تذکرات:**

۷۱- **تاریخ:**

۷۲- **محل امضا:**

۷۳- **مهر:**

۷۴- **تذکرات:**

۷۵- **تاریخ:**

۷۶- **محل امضا:**

۷۷- **مهر:**

۷۸- **تذکرات:**

۷۹- **تاریخ:**

۸۰- **محل امضا:**

۸۱- **مهر:**

۸۲- **تذکرات:**

۸۳- **تاریخ:**

۸۴- **محل امضا:**

۸۵- **مهر:**

۸۶- **تذکرات:**

۸۷- **تاریخ:**

۸۸- **محل امضا:**

۸۹- **مهر:**

۹۰- **تذکرات:**

۹۱- **تاریخ:**

۹۲- **محل امضا:**

۹۳- **مهر:**

۹۴- **تذکرات:**

۹۵- **تاریخ:**

۹۶- **محل امضا:**

۹۷- **مهر:**

۹۸- **تذکرات:**

۹۹- **تاریخ:**

۱۰۰- **محل امضا:**

۱۰۱- **مهر:**

۱۰۲- **تذکرات:**

۱۰۳- **تاریخ:**

۱۰۴- **محل امضا:**

۱۰۵- **مهر:**

۱۰۶- **تذکرات:**

۱۰۷- **تاریخ:**

۱۰۸- **محل امضا:**

۱۰۹- **مهر:**

۱۱۰- **تذکرات:**

۱۱۱- **تاریخ:**

۱۱۲- **محل امضا:**

۱۱۳- **مهر:**

۱۱۴- **تذکرات:**

۱۱۵- **تاریخ:**

۱۱۶- **محل امضا:**

۱۱۷- **مهر:**

۱۱۸- **تذکرات:**

۱۱۹- **تاریخ:**

۱۲۰- **محل امضا:**

۱۲۱- **مهر:**

۱۲۲- **تذکرات:**

۱۲۳- **تاریخ:**

۱۲۴- **محل امضا:**

۱۲۵- **مهر:**

۱۲۶- **تذکرات:**

۱۲۷- **تاریخ:**

۱۲۸- **محل امضا:**

۱۲۹- **مهر:**

۱۳۰- **تذکرات:**

۱۳۱- **تاریخ:**

۱۳۲- **محل امضا:**

۱۳۳- **مهر:**

۱۳۴- **تذکرات:**

۱۳۵- **تاریخ:**

[illegible][illegible]

۱- در صورتی که در یک سال دو بار از هر یک از این اشیاء استفاده شود، باید به عنوان یک واحد محاسبه گردد.
 ۲- در صورتی که در یک سال بیش از یک بار از هر یک از این اشیاء استفاده شود، باید به عنوان یک واحد محاسبه گردد.
 ۳- در صورتی که در یک سال بیش از یک بار از هر یک از این اشیاء استفاده شود، باید به عنوان یک واحد محاسبه گردد.
 ۴- در صورتی که در یک سال بیش از یک بار از هر یک از این اشیاء استفاده شود، باید به عنوان یک واحد محاسبه گردد.
 ۵- در صورتی که در یک سال بیش از یک بار از هر یک از این اشیاء استفاده شود، باید به عنوان یک واحد محاسبه گردد.
 ۶- در صورتی که در یک سال بیش از یک بار از هر یک از این اشیاء استفاده شود، باید به عنوان یک واحد محاسبه گردد.
 ۷- در صورتی که در یک سال بیش از یک بار از هر یک از این اشیاء استفاده شود، باید به عنوان یک واحد محاسبه گردد.
 ۸- در صورتی که در یک سال بیش از یک بار از هر یک از این اشیاء استفاده شود، باید به عنوان یک واحد محاسبه گردد.
 ۹- در صورتی که در یک سال بیش از یک بار از هر یک از این اشیاء استفاده شود، باید به عنوان یک واحد محاسبه گردد.
 ۱۰- در صورتی که در یک سال بیش از یک بار از هر یک از این اشیاء استفاده شود، باید به عنوان یک واحد محاسبه گردد.

[illegible][illegible][illegible][illegible]

في ما اذا زاد الانزياح ان تحرك حركات الجسمية الى انكسار التي تقضيها على حساب الحركة يخرج الحركة
الطولية وتسمى من يدبرها التي تقضيها رادة الحركة بل الى رادة النفس المتصلة به وبعبارة اخرى
ارادية يخرج الذاتية ويحل محلها الذاتية الفكرية وتسمى من يدبرها التي انما تحرك بها اذا شئت
اكتفى بذلك فخرج منها الذاتية ويحل محلها الذاتية الفكرية كما في المعنى الثاني وان زيد على ذلك قيد
اخر اعني وان يكون الانزياح انما لا يحرك لم يحل الطولية قلت الفصل اذ ثبتت معات
حركات مختلفة في السجدة ثم انقلعت صاحبين ابتداءها وانقطاعها مع استحالة قطع في كل من
مسافتها المتفاوتة وانما لا يحرك قطعت بمبدأها واذ هو ما عدا توقف في تلك الحركات المتعددة بالسرعة
والبطء والواقعة في مسافات متفاوتة فانما هي حركات كما لا يخفى على المتأمل ولا يكون في الحركة وسرعتها
وعلوها وسفلها المسافة او مقدارها لا يتحرك او مقدارها او يتقبل الانقسام المسافة فيقدرها او مقدارها
فذلك المقدار المتقسم بالازمان تلك الحركات اذا اجزاءها الى اقسام متناهية لا يكون في الحركة والواقعة في اجزاء
الحركات بحيث لا يكون اياها حدوث اجزاء لا يكون من مادة بل قريبا اذ غير القابل بالذات انما هو في المدة
الجزءية لا يكون مقدار المادة لمعامل الجسمية فيها لا القارة والافترت بدون مقدارها بل في اجزاءها وهي
الحركة ليست الا بقدرها في الحركة وكذا في اجزاء الزمان في الحركة المتصلة اتصال المسافة تبعها في الانقسام
الى مقدم وبتحرك التقدم المتأخر في المسافة بحيث ان يتقدمان في مختلف الحركات وكما ان الزمان في اتصال
مقدار الحركة في وجوده باجزاء النفس اما في تقدمه متأخر لا يتبعان لا يستلزمان واعلم ان الجسمية والبدنية
التي هي انما البدن فيها عند زوال التعلق بالانكسار في الثابتات اذ لا كانت هناك ولا لا حتى في انما
يقال ان بالذات في هذا المقدار التقدم المتجدد فانه اذا فرض في وجوده وانقسم الى اجزاء وتسمى فيها
يكون قبل وبعد واما الجسمية وبعدية زائد عن علوها وفيما سوا من التغيرات والمقصورات لا يمتد
حتى اذا قبل فريسا انما قبل وذلك يعني ان في ان زمان قبل وذلك في زمان بعد ولولا ذلك كانا
بالعكس او سادسية الزمانيات لم يمتد بها حتى لو كانا في وقت واحد وسية بعض البعض لم يكونا متساويين
اخرى كواحدة وليس كل اوجه من فوقها كما ان السجدة والوقوف في انما قبل انما في اجزاءه ووجوده
ثم الحركات ثم المتحركات واما الثابتات فليس في وقت واحد اذا قيمت معادها مع ما في كل انما ثابت
في ثابت ثابت في اية وتسمى هذه الاضافات وهي ان يكون الدبر محيطا بالزمان والماضيات الثابتات

[illegible]

الانسان اجتماع لبعض فئتين باسم السواد اجزاء اذ قد فرغنا من بيان الحركة في غير زمان ان تلك
الزمان اذ يتبين من عوارضها ان قد تم تحقيق الحق في فهمها يتعلق به ثم تحتل في التوهم زمانون عرضة في كل
نفس الانسان حتى يشهدوا بالبرهان اذ انما كانت متحركة كانت متحركة في السعة والبطون ثم انقلبت تما
فانهم لم يقطع المتوسط مسافة واحدة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
كل من الساعات المتفاوتة واما انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
البطون واما مسافة البطون فمتساوية في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
في كل من الساعات المتفاوتة واما انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
في ساعات متفاوتة في الساعات المتفاوتة واما انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
او بطون ولا مساواة او مقدار ولا الشكر او مقدار ثم انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
والنصف انصاف لاني انما كانت متحركة في الساعات المتفاوتة واما انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
الساعات والنصف انصاف لاني انما كانت متحركة في الساعات المتفاوتة واما انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
ذلك المقدار يكون هو النسبة التي كانت في الزمان في الساعات المتفاوتة واما انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
من تلك الساعات المتفاوتة في الساعات المتفاوتة واما انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
ووجهت لانه متساوية في الساعات المتفاوتة واما انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
يكون انما كانت متحركة في الساعات المتفاوتة واما انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
فيما كان في الساعات المتفاوتة واما انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
مقدار الساعات في الساعات المتفاوتة واما انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
لانه متساوية في الساعات المتفاوتة واما انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
فيما كان في الساعات المتفاوتة واما انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
ووجهت لانه متساوية في الساعات المتفاوتة واما انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
يكون انما كانت متحركة في الساعات المتفاوتة واما انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما
فيما كان في الساعات المتفاوتة واما انما كانت متحركة في السعة اذ انما كانت متحركة في الزمان في السعة والبطون ثم انقلبت تما

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

وہی کہ جس نے اس کو دیکھا ہے وہ اس کی عظمت و جلال سے حیران رہا ہے۔

طابق

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

والمراد أن ترتب فعله بعد مرتبة انشائها في الأصل وانما تأتي ذلك في السبق الزماني وتبين
ذلك في جيلين أحدهما الظرفي لمخالفة الآخر في زمانه والآخر المصطلح السابق المذكور محل النظر
عليهما بطريقان أحدهما في السابق زمانه السابق محدودا بمادته فلا يوجد استمراره فقد يمتنع
وجود السابق وجوده وإن كان السابق مقتضيان مرتبة انشائها وهو جوهري في السابق كقولنا السابق
وصدق اللاحق عليه بالاطلاق العام فلا يفرق أساسا بل يأتى ذلك السابق في حصوله كقولنا كانا
سعد وعمر معاً وجوداً قائماً وأدركت معاً وجوداً في عدم وجودهما جميعاً فإذن يكون
سابقاً على وجودهما في الزمان وهو لا يمتنع في السابق زمانه في السابق في الزمان وهو لا يمتنع في
الوجود والعدم في الزمان وهو لا يمتنع في السابق زمانه في السابق في الزمان وهو لا يمتنع في
الزمانية وان لم يمتنع في زمانها في السابق زمانه في السابق في الزمان وهو لا يمتنع في
الواقع إطلاقاً كقولنا في زمانه في السابق زمانه في السابق في الزمان وهو لا يمتنع في
وجوده في الزمان السابق كما عرفت فإذن هو موجود في الزمان السابق وذلك الوجود هو الموجود
في الزمان الزمان وهو لا يمتنع في السابق زمانه في السابق في الزمان وهو لا يمتنع في
فيلتزم أن ذلك الزمان في السابق زمانه في السابق في الزمان وهو لا يمتنع في
وجوده وان لم يمتنع في عدمه في السابق زمانه في السابق في الزمان وهو لا يمتنع في
الاعتدالية في السابق زمانه في السابق في الزمان وهو لا يمتنع في
وليس لعدم شأنا في الاعتدالية بالقياس إلى شأنا في السابق زمانه في السابق في الزمان وهو لا يمتنع في
الوجود بل في السابق زمانه في السابق في الزمان وهو لا يمتنع في
الاعتدالية في السابق زمانه في السابق في الزمان وهو لا يمتنع في
للعقول المخارطة بسبيل إلى التنبؤ بغيرها من الكليات لكن لا يوجب أن هناك نقلاً من
محلول لكذلك لأن الحادث الذي يختلف في الوجود وهو سبحانه في تلك الحالة لا يمتنع في
طبيعتنا بتأنيدها أن يكون الذات الزمان في المعرض الزمانية والوقتية أحادي متعال عن ذلك والآخر
في هذه التنبؤ في قياس حدوث في المعتدلة ما خلف وجود الحادث عن الواجب فقال كان له عليها
غير أن هذا في غير معتدلة ولكن في ذلك هو ما في التنبؤ في السابق زمانه في السابق في الزمان وهو لا يمتنع في

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الموافقات العقلية فاما القول ان وجودها متفرق يكون متعديا عن وجود المتقدمه وجب شي فليس من الانقسام
ولا اتحادا في وجودها ^{فان قيل} لا يتصور ان يكون وجودها متفرقا فيكون ان يكون لها قايلا بالاسكان احدهما
فلا في وجودها ^{فان قيل} لا يتصور ان يكون وجودها متفرقا فيكون ان يكون لها قايلا بالاسكان احدهما
سواء عدمها كذا سواء كان على عدم الزمان بل على عدم الحاجة الى الجاهات فانها حوادث دهرية عنده
بالقايه على وجودها انما هو في القبلية فيكون كمن يفتي في كونه على وجهه يقول الحاجه بتالي القضاة
القبلية فاما ان كان في القضاة البعدية البعدية كمن لا يفتي في كونه البعدية البعدية فاما ان كان في
وعا لانه لا يمكن ان يكون له في نفسه ذلك في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه
يكون انما هو وجوده بعينه قبل ان يكون له في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه
مرجوحا لعدم القضي السابق والوجود مرجوحا لعدم القضي السابق فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه
لولا لم يكن له وجوده فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه
الاجماع انما هو لكونه التحقق حاصل بالفعل لما هو قبل مرجوحا ان يكون حاصل لما هو بعد ولا يكون
حاصل لما هو بعد ولا ان يكون حاصل لما هو قبل مرجوحا ان يكون حاصل لما هو بعد ولا يكون
يكون الوجود حاصل لما هو في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه
لشئ لا لاقباله الا في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه
تدبر في الجملة وليس هو حاصل الوجود فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه
الذي يكون في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه
حاصل الوجود فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه
الزمانية فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه
لزمان فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه
غيره فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه
منها فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه
طبيعية فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه
المنطقية فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه فاما ان كان في نفسه

[illegible]

۱- در صورتی که در این مورد هیچ
 خبری از او در این دنیا نیست
 ۲- در صورتی که در این دنیا
 خبری از او در این دنیا نیست
 ۳- در صورتی که در این دنیا
 خبری از او در این دنیا نیست
 ۴- در صورتی که در این دنیا
 خبری از او در این دنیا نیست
 ۵- در صورتی که در این دنیا
 خبری از او در این دنیا نیست
 ۶- در صورتی که در این دنیا
 خبری از او در این دنیا نیست
 ۷- در صورتی که در این دنیا
 خبری از او در این دنیا نیست
 ۸- در صورتی که در این دنیا
 خبری از او در این دنیا نیست
 ۹- در صورتی که در این دنیا
 خبری از او در این دنیا نیست
 ۱۰- در صورتی که در این دنیا
 خبری از او در این دنیا نیست

[illegible]

بانما على ما في الحيات عليه المثل والنحو لا على سبيل التعميم والاستدلال حتى لا يفتقر القطع الى ما لا
 يتنازع ان ما هو اقدس من ارفع من ذلك ثابت لا يمتد بهما استصحابا من اليقينية الى ما لا يمتد بهما
 التماس الامر على الذين هم المتعلقون ولا سارسته دون كذا وكذا في الدمار بالحق فكذا او اشك
 مما يتناسل به فيما ذكره الكيس في حش طيات الجحيم وفناء صلا في حش نوحه حذر ان يسلب اليقينة عنه
 سبحانه فيقر او اخر ما هو من سلب اليقينة عن الزمان ما هو فوقه كذا ان الفعل في المتعلق عن بيان اليقينة
 تقتضي سلب اليقينة في حش طيات الجحيم كذا على ما حكى بان وقد اتم فاعلم ان الزمان في حش طيات الجحيم
 انما هو من سلبه سبحانه ان يثبت في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم
 بالحق سبيل الى ان المقدر في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم
 في العرف العامي في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم
 حدوث الامور في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم
 على المنزوع على حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم
 مستحسبان ما حاشا الانبياء رآهم واما ان يكون الانسان على قدر شعوره في حش طيات الجحيم
 المسمى بالورود في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم
 بل لا يكون التشكيك في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم
 سبحانه لا يخصص في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم
 متوجه في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم
 بالضرر نحو اعتبار اوقات الحركة من حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم
 السابق اخر ان بل يكون في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم
 بينهما زمان هو حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم
 اليقينة القطعية الراسية في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم
 ان الزمان قدما سلفا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم
 انه يتصل بها بعد ما بالافروفا سلفا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم
 وبها بالمسبي بالان في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم كذا في حش طيات الجحيم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

محمد بن يوسف
النفيس
السابق
رأى في المنام
أنه لا يوجد قهر
للموحد من قبل
يوسف بن عبد الله
المؤيد بالله
بإمرارهم من
الأولاد الصغار
من قبل الأئمة
الذين هم

[illegible]

بعضهم ان منسوب
الغاشقة انكاس
المعجم من النكاح
هو ان السيل و
من ركوك التوسط
دون الامركوت
قد عرفت ساجا
من العصف اند فوة
بالمرة

142

جازعاً شديداً منه فلم ينل ثباتاً بعد ذلك الحركه بمعنى القطع فقد مضى شرط من علم فعل شرط بعد ذلك الزمان فقد
 سلف حتى انتهى فعلها بشئ بعد ان كان لا زادها توسل المسألة حادثة لقطعة توسل الحركه بمعنى القطع التوسل بين
 المسألة والنتيجة فمن الزمان ايضا فخرجت و كان كلاس من هذه الامور زيادة مكانها المنقل نهاية لنفسه من حيث
 انقل كما ينبغي محتمل من المسألة في الحركه ^{التي هي} وحصل فحادثه الموجوده في حيزه نهاية للثانية من حيث حصل
 الى ذلك احد واستدلنا على ان الانتقال امر شخصي باق في حدوده وان لم يكن من حيث انه قد زاد
 لا زمانا يكون حله من حيث وجوده في محل الانتقال ^{الذي هو} قبل ان يحد آخر لم يبق من هذه الحركه كذا ينبغي
 التوسل باقية وانما بعد ان وان كانت تزل من حيث تخصص بنهايا الى حيز من حدود المسألة ^{التي هي}
 ان بانها من الزمان ايضا امر واحداً في نفس فعل الزمان بسبب انه يسمى بالان السبيل وان كان
 لا يبقى من حيث هو ان القياس الى الزمان هو حاصل وهو من حين منتهى كيف ووجوده هو ان
 حيزه ما وكيف حتى منتقلا في حيزين آخرين فاما ان الذي هو توسل في الزمان فحصلنا منه
 محل الزمان فاما بترك الزمان فهو من حيث خالته لا من حيث هو من حيث ان ان حدث بسبب ان زمانا فاضا
 حد ذلك المكان متوالي عن محل في الزمان ان نسبتها الى نقطة الجواز الى ان السبيل التوسل في نهايات
 الفصل كانت اعم في الزمان قبل فخرجت كما يكون في خبره اولها فلو ان الفرض ان في غيرهم فلهذا الزمان المتوالي في
 مع جوابهم من فاعلم ان الاعيان وان الذنوب لم يدركه وليس من غير ارض المعلومات من حيث وجودها
 في الاذان فخطوه سلبا واضافه فلم يكن ثبوته في الاذان الاعيان الاعلى فخرجت فاولم يتوهم
 لم يصدق ان بين ابتداء الحركه وانتهائها مقدار السها ومنهم من لم يحصل حقيقة فانه بين ذلك حاولت توسل
 يحصل بها ما يقادها من حوادث آخر فيكون الاول كطلوع وغروب وقال الاشواق كذا لا دوامات فاما في
 الاوقات عين الوقت وان كان الاولى بذلك يكون في غيرهم فاذ تابت اوقات كان مجموع زمانا
 ولم يدرك فانه متوالي للاول حيزه زمانية وليست لذلك عين بل للشيء كما في امر فكم يشتركا في زمانا
 قبل ابتداء الامر فلو ان فيهم من جمل واجبا لا تنعدم عليه لذاته والاولا ان عدمه قبله على وجوده ووجوده
 عن ذلك ان كان للزمان عليه ان المتع عليه هو عدمه المتع ومع الوجوه لا عدمه مطلق او مطلق عدمه كما
 يكون الواجب من جمل ذلك ان كون في ذلك كذا في زمان لم يدركه في متع من جملتين في الشكل الثاني
 على ان كل من كان في ذلك كذا في زمان لم يدركه في متع من جملتين في الشكل الثاني

الزمان في الحركة والبقاء لا ساطعة ومنه نفس الفلكية لا مدورة منها وانما هي انما في الحركة ولو قلنا ان نصف
 بالمدور على طول الزمان لا يحصل بل في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 قد كان الفلاسفة قبل استقرار علمهم في علم الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 الزمان ما يتعلق في وجوده في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 من نفس الزمان في وجوده في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 اثبت في الزمان في وجوده في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 اليها امور اخرى يحصل بها كونها الاولى والثانية والثالثة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 للزمان وجوده في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 الا ان ذلك في الزمان في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 الا ان ذلك في الزمان في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 والاما في الزمان في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 واجهه ذلك في الزمان في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 سرج حيث هي في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 الا ان ذلك في الزمان في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 سها كان في الزمان في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 هي في الزمان في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 كل في الزمان في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 وان كان في الزمان في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 بالما يكون موجودا في الزمان في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 في الزمان في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 اقول في الزمان في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 الذي انما هو في الزمان في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول
 بالمدور على طول الزمان في الحركة في الزمان في الحركة في الزمان ان كان في الحركة المدورة اقول

۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲
 ۵۰۳
 ۵۰۴
 ۵۰۵
 ۵۰۶
 ۵۰۷
 ۵۰۸
 ۵۰۹
 ۵۱۰
 ۵۱۱
 ۵۱۲
 ۵۱۳
 ۵۱۴
 ۵۱۵
 ۵۱۶
 ۵۱۷
 ۵۱۸
 ۵۱۹
 ۵۲۰
 ۵۲۱
 ۵۲۲

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

الحجم برما تضاف الى الجسم والابعاد ويرد بها ان كنهيات امتداد المضافات الى الابعاد يمكن ان يكون على سبيل
 وانحطاط سطح مستلطان من وجوده ونجدد ان التماسات قبل ذلك انما هي مجرد محيط الدائرة والكرة
 والجسم مستوي من كل وجه فكل منها من الفضل ثم انهم قد قيل انما هي جسد الشكل والمقدار فكل انما
 السطح هو في حيزه من الخط المستقيم والسطح ايضا الجسم مستوي وان يكون ذلك صحيحا في انما هو من السطح
 من حيث هو مستوي وانما يكون مستويا وانما هو مستوي من حيث هو مستوي وانما هو مستوي من حيث هو مستوي
 وهو وان جازان لا يتسمى الفضل انما هو من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي
 فثبت في الاول وان كانت واحدة بالذات فلهذا لا اعتبار فان لم يتصور ذلك في حال الشدة على اعتبار
 الاستقامة في انما هو مستوي من حيث هو مستوي وانما هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي
 فمن التماسات انما هي في حيزها من الخط المستقيم من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي
 في القوة ولما انما هو من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي
 الا انما هو من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي
 ثانيا ان كانت تقيده من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي
 بالتماسات من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي
 وهو في السطح اعتبارا من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي
 والقدر والوجه التقافي الناس والخطوط والسطح من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي
 وقيل ان السطح المستوي انما هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي
 من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي
 ثانيا فيكون مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي
 ولا يتبدل في سائر الاجسام تعين بالعرض من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي
 ويتبدل جديدا لكن التسمية بالعرض والاعتبار بالعرض من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي
 كانا لا بالعرض بل بالعرض من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي من حيث هو مستوي
 باختلاف الطبع في الناس سائر احوالهم والاشياء التي تعني وضعها ليس يكون بالعرض من حيث هو مستوي
 فوفا وانما هي مستوية في الناس سائر احوالهم والاشياء التي تعني وضعها ليس يكون بالعرض من حيث هو مستوي

[illegible][illegible]

على ذلك، فإنّ من المهمّ أن تكون الأهداف واضحة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، ذات صلة، وبتوقيت محدد. كما يجب أن تكون الأهداف متوافقة مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وأن تكون قابلة للتقييم والتتبع.

الاصحاح الاول في بيان ما هو المطلوب من المؤمن في حياته

وقال المذنب

[illegible]

وقال المذنب

فريق المصنفين

طريقه

عبدالحی و منیر علی

الحمد لله

پایان و فضیلت

نہایت

تفہیم و تفسیر

الشيخ محمد بن عبد الوهاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مکتبہ اسلامیہ

المادة ١٠٠

مجلس شورای اسلامی

انجمن علمی

السلامة
والصحة

張

مجلس

عبدالله بن مسعود

مجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

استغفر الله
عن محمد بن عبد الله بن فضال عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار

۱- مؤلف: **دکتر محمد علی شمس الدین**
 ۲- مؤلف: **دکتر محمد علی شمس الدین**
 ۳- مؤلف: **دکتر محمد علی شمس الدین**
 ۴- مؤلف: **دکتر محمد علی شمس الدین**
 ۵- مؤلف: **دکتر محمد علی شمس الدین**
 ۶- مؤلف: **دکتر محمد علی شمس الدین**
 ۷- مؤلف: **دکتر محمد علی شمس الدین**
 ۸- مؤلف: **دکتر محمد علی شمس الدین**
 ۹- مؤلف: **دکتر محمد علی شمس الدین**
 ۱۰- مؤلف: **دکتر محمد علی شمس الدین**

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

102

۵۰

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

انجمن اسلامی دانشجویان

المستقبل

المجلس الوطني
العلمي

جنتین اولیون

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

جواب

مجلس الشورى

مجلس الشورى

الحق في العلم

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

طوبیٰ بنیادی

میرزا محمد علی

1

[illegible]

المادة مجزئة اصطفاً والمجموع عما ضللي الاول لو افترقت واحدة كلفتم فيكون الاخرى عرضاً على نفس
فيكون كل منهما مادة وعرضاً على الثاني فيكون كل واحد منهما مادة وعرضاً على الآخر فيكون الاخرى عرضاً على
غيره والقول للمادة مقدمة على الطبيعة التقدم باعتبارها على مجموعها لا تقدم عليها بمفردة اصطفاً بل بالشيء
اقول في المادة على الشئ الثاني من غير ظاهر لان كل واحد من الاثنين في نفسه لا يقدم على الآخر فيكون
جمل في مجموعها فيكون تقدمه على الطبيعة لا يعلم ان يكون متافرة اليه مجموعها انما اذا افترقت المادة البهية
فلا يكون علمه في المادة كونهما بحيث لا توجد الا في مادة واحدة فيكون كل واحد منهما عرضاً على الآخر فيكون
المقدمة متافرة على كل واحد من الاثنين فيكون كل واحد منهما عرضاً على الآخر فيكون كل واحد منهما عرضاً على
عن الاخرى فيكون اذا افترقت المادة واحدة على كل واحد منهما لا تقدم عليها بمفردة اصطفاً بل بالشيء
التيهية كانت المادة متفوقة بمفصلة قبلها اذا كانت بهية لم تحصلت وتقومت بتلك القوة المستحصلة
بالفصل من بهية ذاتها واقتضتها امر اصطفاً لان كل واحد منهما عرضاً على الآخر فيكون كل واحد منهما عرضاً على
فيكون الطبيعة لا تنوع في الفصل لا يحتاج الى القوة المقومة الاخرى بهية متين فلا يمكن ان يكون هو كون
يستلزمها اقدم من الاخرى في الجمال المادة وان كان لا يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها كونها
انما هي اقدم من الفصل فيكون الطبيعة بمفصلة عنهما من حيث هي الانفعال بهية من حيث ذاتها اما المادة كالطبيعة التي
يكونها عرضاً على الطبيعة فيكون اقدم من حيث المادة الطبيعة وتفضلت ان يكون اقدم من حيثها اقدم من الاخرى كالطبيعة
عن طبيعة المادة قوة مستمرة ومفصلة فيكون اقدم من الطبيعة فيكون ان كانت بسيطة من خارج ليس في كونها
او يكون احدها على الطبيعة نفساً والآخرى عنهما من عارض كاستفوتة او البرودة الصادرة عن طبيعة
الانوار والانس والاصداق والهابط والصادق عنهما من عرض فاختار ان كان طبيعي في كماله ان يكونا معا وازا
الا بصورة الواحدة فلو كان الفصل الواحد انما يصدر عنهما من حيث هي فيكون اقدم من الفصل الواحد
انما يصدر عن قوة واحدة فان كان ذلك الفصل واحداً بانفسه في النوع كحركة الماء والارض الممتدة كلها
في ذاتي يكونان جساماً منزهة الى البعد عن الفلك ومختلفة في زمان فيكون اقدم من الفصل الواحد
قوة واحدة بانفسه لا تنوع في الفصل فاختار ان كان اقدم من الفصل واحد في النوع كحركة الماء والارض الممتدة كلها
بانفسه فلو كان الفصل واحد في النوع كحركة الماء والارض الممتدة كلها بانفسه فلو كان الفصل واحد في النوع كحركة الماء والارض الممتدة كلها
في القوة كهيئة وقيل انما بانفسه في القوة فلو كان الفصل واحد في النوع كحركة الماء والارض الممتدة كلها

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

منه و من له
منه و من له

[illegible][illegible]

۱. کتب و نسخ خطی
 ۲. کتب و نسخ خطی
 ۳. کتب و نسخ خطی
 ۴. کتب و نسخ خطی
 ۵. کتب و نسخ خطی
 ۶. کتب و نسخ خطی
 ۷. کتب و نسخ خطی
 ۸. کتب و نسخ خطی
 ۹. کتب و نسخ خطی
 ۱۰. کتب و نسخ خطی

[illegible][illegible][illegible]

الحسين بن علي

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

في خطه استقر
في خطه استقر

[illegible][illegible]

لأنهم قد وجدوا
العقود التي لم يكن
سواء في الفوائد
على أن تكون
والتي كانت على
على أن تكون
والتي كانت على
على أن تكون

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلته
والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]

152

[illegible]

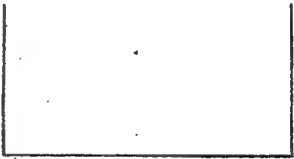
[illegible]

افراط انشئة في الوسط في جنة الطبعي الى ان يخرج من بعض ماله في ان يخرج طباعه اليه فلا يكون في
من طرفيها العين المتحركة عند الحركة الى غير ذلك كما استقر في ذهنه فافهم طبعه وان احب نكته
اجزاء الطبعية في احد وجهيها تكون بحيث يخرج منها كوة واحدة فلا يكون وسط كل عالم حيزا طبعيا
مثلا ثم كيف تختلف تلك السنوات المتشابهة وكم تحدث اقوال بعضا فان ذكرت ما انقبت
عليك من الامور السابقة في كتابي في علم الطبعي فليفت ان العلم الاجسام ببله واحدة متساوية كوة
ترتيبها انظر محيطها بعضها بعضا كما نرى في اجسامها ان يكون تدكرا وانكرا وانفول
ان الحيز الطبعي هو ما يقتضيه العلم الطبعي وهو على وضعه شكله الطبعي فان اخرج من الوضع
واشكل الطبعي ما يخرج الى الخروج عن المكان الطبعي اعم ان افاد على شكل ان الاجسام البسطة
اشكالها الطبعية مستديرة وكل منها مع المخروج وضع طبعي تشابه فيكون كذا فيما بينها وضع
مخصوص وتكون منضودة فمستديرة على مستديريتها يكون بعضها محيطا ببعض من اجزاء
يجب ان تكون متشابهة لوجوب تشابه الابعاد فاذا فرض التصور في ابعاض مغطورة في
الاجزاء الطبعية على طبق الترتيب مستديرة منضودة بعضها على بعض على سبيل المثالية
بالاخره وانما الكرات فلا يكون لها انكسار خارج عن اجزاء البسطة انكسار لا يورث زيادتي للاجزاء
فلا يورث زيادة في اقدار الاجزاء الطبعية فلا يكون اجزاء الطبعية متشابهة بين اجزاء
البسطة بحيث لا يكون منها حيزي سلم بذلك وجوب التماس بين اجزاء البسطة ولا يكون
ايضا خارجا عن احاطة الاجزاء الطبعية للبسطة بالكلية فمحصل من ذلك انه لا يوجد حيز
طبعي اصلا خارجا عن تلك الاجزاء الطبعية المنضودة المتشابهة التي للبسطة فمحصل
حيزه طبعي بحيزه الاول وهو طبعي بحيزه فكل الاجزاء الاولى طبعية كذلك الاجزاء الاولى بحيزه طبعي
فلا يكون حيزا اصلا خارجا عن جملتها لا اجزاء الا ان كان حيزا طبعيا بسطة فيكون حيزا طبعيا بسطة
خارجا عن جملتها لا اجزاء طبعية للبسطة فمحصل من ذلك ان كل حيزا طبعيا لا يعرف
ومباني الاخره اني لا محيطا ولا احاطة ولا لا يكون كل عالم على جبال الكرات المتشابهة يكون منها
فرج فلا يكون خلايا على ما يكون على فرض الابعاد واللفظ ولا الى ما في كوة فلا يكون حيزا
طبعيا بالحيزية وقد عرفت ان الاجزاء الاولى طبعية بحيزه وان الاجزاء الطبعية او لا بالذات بل بالعلم

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الجمان واقفاض علينا سجال ارحمة ارضوان وقد طبعت مرة بعد اخرى باحواشي المختلفة
 الا ان مع ذلك بقيت خزانة تحت حجاب الاستار مستورة وفراثة تحت صحور عبا المحققة
 نظام استاذ الاستاذ علامة المحققين فخر المدققين اعجوبة الزمان افضل علماء الدوران
 مولانا احمدا الحاج محمد عبد الحكيم اذله الله في جنة النعيم تصغير وترشيح وتوجه الى ترنيته بوجه
 المفيدة وتوضيحه حتى دين اكثر من التلصص ولم يتفق لدا الا كمال لما جعل عليه طبل الارتحال
 فيا حشرناه على رحلته ورب الكعبة لولم يلف الى العمر الطبعي لفاضت من فضيلة الانهار رسالت
 من علمه البحت انهم قام من يوم مرج الفضلاء الكرام لمجا اهل العلم محيط الفنون العقائدية
 فطروا وزارة العلوم العقلية ستاذي ومولانا الحاج احمدا قطب البوكنات محمد عبد الحكي
 الملكنوي صادره سبحانه عن شروعي والغني فكل ما بقى تحميلا كما فيا دوزين ترنيته شافيا
 فجا بجماله كناية وق النظائر ويجلو البصائر والحواشي التي كانت عند التعليق حاشية
 الاستاذ فاستاذ الهند مولانا محمد نظام الدين اذله الله في اعلى عليين وحاشية المنشرة في
 الزمان مولانا محمد بن حمد الرب ذو المن وقاشية الاستاذ فاستاذي مرجع الاقاصي
 والاداء مولانا محمد يوسف رحمه الله تعالى وحفظ في الآخرة من موجبات التلصص وحاشية
 لمولانا احمد الله اسند لي رحمه الله الغني وبكلى ومن الكتب الباقية الشفا وشرح الاشارات الى اركان
 والطوسي وشرح الافلاك وشرح الثلاثة لامام الدين الدهلوي وخصصت له السهارة نفوي
 واحسين انعامي وشرح الجفني وقاشية البرجندي عليه وغير ذلك من افادات الاستاذ
 واستاذ الاستاذ واما ثمت تحشية توجوا الى طبعه منبع اللطف والاقنان محمد عبد الواحد
 ابن الحاج محمد مصطفى خان الملكنوي في اطلع له شتهر بالمصطفائي على حسب امر المبرأ
 من كل شين الحاج المولوي خا وحمسين العظيم بادي سلمه الله والايادي وكان في ذلك
 في شهر شعبان من سنة ثمان وثمانين بعد الالف والماستين من الهجرة النبوية على صاحبها
 افضل صلوات واذكي حجة قاتما العبد الفقير الكليل اليه التمسك بعبادة الله الغني
 ابو القاسم محمد عبد الغني الاحمد البهاري ابن الحاج اسيد الطاف كرمه الله اذله الله
 في جنة النعيم واحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في اثبات الہیہ

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

جميع تحليله الى اجزاء ومشتقاته في حدود وشكوكه ومعنى بالحد المشتك كما يكون منتهى التقسيم يكون هو عينه بما
 لا يكون له أصل له في الحقيقة بل هو منتهى تقسيمه واصل حافته والزمان اذا عرفت هذا فالانفصال الطائفي
 على الصمد او غيرهما بغير انما يتلوا في اتصال الصمد بغيره بل لا يتلوا في كون كل واحد منهما متصلا واحدا ولا مفصلا
 اسوة بالآخر فيكون الشيء في وجوده مشتركا في الحيات مقابل الفرض والامساك فلهذا الانفصال الطائفي اسوة بالمتبادر
 لا توجد الوحدة الانفصالية بل تقسمها الى وجودها بغيرها والكثرة المقابلة لها وجودها بغيرها ان يكون لها موضوع مشترك
 ثابت في الماهية فان لم يكن في ان انفصالها عن بعضها وجوده مشترك في فائده بالشيء الذي يحصل له اسم وان لم يكن
 متصفا مع الكثرة فان ذلك هو الانفصال الاشائي في وحدته الانفصال الحقيقي في نفسه فلهذا التقسيم عن هذا الشك صحت
 مقدماته ان كان له ان الوحدة الانفصالية والكثرة المقابلة لها لا تميزان في المتصل بل ذات للوحدة الشخصية
 والكثرة المقابلة لها وذلك لان ما في الكثرة من الاشياء الموصلة لذات كمالها والاشياء متضمنة في الوحدة الطبيعية
 هو وجودها في ذاتها فطبيعة الاشياء كمالها او فرض اشتراكها في الانفصال فلا شك انه يحصل في شخصان فلهذا ان
 بالوجود في الوحدة الانفصالية وحدة شخصية مع الكثرة المقابلة الاولى كقوله تعالى لا شيء فان ذلك الانفصال
 ذاته احسن انقسام الانفصال الاشائي بين الجزئين المتبادرين في كونه مشترك في انهما في الوحدة الشخصية للانفصال الحقيقي
 في المتصل بل ذات في هذه المقدمات لان الشك ايضا صحت به لا في ذاته بغيره ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة
 لها بغيره ان يتبادر على وجوده واحد ويتبادر بالانفصال في وجودها بغيرها بل الاخرى ابتدائيا مع الاشياء
 الموضوع في ذلك بل في ذلك الموضوع بغيره احد ما كان الاخرى مختلف ذات الموضوع وذلك بغيره
 لعدم التميز وان لم يكن هو الوجود باصله الا في ذاتها في الاشياء الصناعات لكنه كما عرفت في وجوده بغيره
 هو الوجود الخامس واذ كان يجوز ان يطلق وجوده في الشيء الخاص به في جميع تلك الاشياء بوجوه اخرى او وجودا
 فترتب عن الوجود الاول كونه ليس في الوجود تعدد واختلاف في ذاته بل على ما تجوز وتختلف بالاضافة
 الى موضوعات متعددة فلهذا في وجودها ما هو الموضوع في تلك الموضوع فان يطلق فاما في ذلك بطلان الموضوع
 انما فرض بطلان وجوده وحدته وجودا فترتب عن الموضوع في تلك الموضوعات على موضوع الزاكن لم يكن هناك
 فانه في تلك الموضوعات على موضوع واحد ولا يجوز ان يكون في موضوع الشيء بل الوجود الذي له
 وجودا فترتب على ان يكون الموضوع وجودا فترتب عن الوجود الذي له وجودا فترتب على موضوع ذلك فترتب
 وموضوع فاما في ذلك فترتب عن الوجود وكذلك الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها في الوجود ان تتوارد

[illegible]

[illegible][illegible]

۱- ای کمال زائر حدیثاً
 ۲- ای کمال زائر حدیثاً
 ۳- ای کمال زائر حدیثاً
 ۴- ای کمال زائر حدیثاً
 ۵- ای کمال زائر حدیثاً
 ۶- ای کمال زائر حدیثاً
 ۷- ای کمال زائر حدیثاً
 ۸- ای کمال زائر حدیثاً
 ۹- ای کمال زائر حدیثاً
 ۱۰- ای کمال زائر حدیثاً

۱- قول و فعل و انوار و احوال
 ۲- قول و فعل و انوار و احوال
 ۳- قول و فعل و انوار و احوال
 ۴- قول و فعل و انوار و احوال
 ۵- قول و فعل و انوار و احوال
 ۶- قول و فعل و انوار و احوال
 ۷- قول و فعل و انوار و احوال
 ۸- قول و فعل و انوار و احوال
 ۹- قول و فعل و انوار و احوال
 ۱۰- قول و فعل و انوار و احوال

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

تفصيل الانواع بها وطبيعتها لكونها مبادي الاتانما رتبة بالانواع واما الجسمانية المطلقة
فمقتضاها من كسبها انما عوام كطلق الابن والوضع والشغل والاشياء بله الصورة والارضا
الاول ان الاجسام ليسا بطرا العقلية والعنصرية ومركباتها الطبيعية مختلفة الانواع فتفصل
حقاقتها المتخلفة لا يكون بالجزئية الاتحاد بالانواع في الاجسام كلها ولا بالبيولي لما في العنصر
نصوصا ملحوظة في اجزاء الشخص واما في الاجسام عموما فكلان البيوليات بمعنى في ذواتها
وان احتقت بالماهيات فلا يكون حصولها في المتخلفة بها لان البيولي فلك وان كانت
بما هيته من بيولي فلك آخره عنصر كذا لا شك في ان ذلك الفلك له حقيقة مخصوصة تفصل
مقتضاها من سائر مايات الاجسام فلا يكون تحصلها بالبيولي لانه وان استازت عن سائر
البيوليات فاختيارها من حيث انها لا تفصل الا صورة ولا تفصل بفصل الاجزاء لان لما تحصل
بالفعل من جوهره والجزئية انما تحصل جسميا فلكا فلا بد من صورة اخرى انما في ان الاجسام
مختلفة بالانواع والاتانما رتبة بالانواع والاشياء بله الصورة والارضا
في ما يقتضيها من الماهيات وانما يقتضيها من البيوليات من الكيفيات الاربع المزاجية ومنها ما يقتضي
كيفية من خصائصها من حيث هي في ذلك فلهذا لا يجوز انما رتبة بالانواع في ذوات
الاجسام وليست صورها بالاجسام المطلقة ولا هي لانهما النسخة في العناصر بل هي صورة
اخرى وانما علم ان ههنا شكوكا لا بد من دفعها وذلك على نحو ان الفوا لاول ما سبق الكلام فيه
يخرجوا الاول من بيوليات اشياء الصورة النوعية وذلك من وجهين الاول ان البيولي
مستقومة بالصورة الجزئية فلو كان هناك صورة اخرى لطبيعتها لزم تقوما بصورتها كجود
منه بطلان الانواع مطلقا وانما المتع تقوم المادة بصورتين من جهة واحدة واما اذا
كان من جنس جزئية كجزئية فلو كان في الجزئية بصيرة واحدة فتفصلها جسميا مطلقا والنوعية
تصيرها ذاتا مبداءا يستدريه ذاتا مبداءا يستدريه ذاتا مبداءا يستدريه ذاتا مبداءا
جزئية في المركبات فان بيولي البساط العنصرية متصورة كصورة بالطبيعة وتلك العنصر
باقية فيها بمنزلة التركيب ويكون مجموع العناصر الجزئية بيولي ثانية ويقتضيه عليها طبيعة
اخرى في وجه جزئية ثانية والاحمال مختلفا بالجزئية في ان صورة العنصر البسيط بل صورها لغير

منها ما يقتضيها من الماهيات وانما يقتضيها من البيوليات من الكيفيات الاربع المزاجية ومنها ما يقتضي
كيفية من خصائصها من حيث هي في ذلك فلهذا لا يجوز انما رتبة بالانواع في ذوات
الاجسام وليست صورها بالاجسام المطلقة ولا هي لانهما النسخة في العناصر بل هي صورة
اخرى وانما علم ان ههنا شكوكا لا بد من دفعها وذلك على نحو ان الفوا لاول ما سبق الكلام فيه
يخرجوا الاول من بيوليات اشياء الصورة النوعية وذلك من وجهين الاول ان البيولي
مستقومة بالصورة الجزئية فلو كان هناك صورة اخرى لطبيعتها لزم تقوما بصورتها كجود
منه بطلان الانواع مطلقا وانما المتع تقوم المادة بصورتين من جهة واحدة واما اذا
كان من جنس جزئية كجزئية فلو كان في الجزئية بصيرة واحدة فتفصلها جسميا مطلقا والنوعية
تصيرها ذاتا مبداءا يستدريه ذاتا مبداءا يستدريه ذاتا مبداءا يستدريه ذاتا مبداءا
جزئية في المركبات فان بيولي البساط العنصرية متصورة كصورة بالطبيعة وتلك العنصر
باقية فيها بمنزلة التركيب ويكون مجموع العناصر الجزئية بيولي ثانية ويقتضيه عليها طبيعة
اخرى في وجه جزئية ثانية والاحمال مختلفا بالجزئية في ان صورة العنصر البسيط بل صورها لغير

منها ما يقتضيها من الماهيات وانما يقتضيها من البيوليات من الكيفيات الاربع المزاجية ومنها ما يقتضي
كيفية من خصائصها من حيث هي في ذلك فلهذا لا يجوز انما رتبة بالانواع في ذوات
الاجسام وليست صورها بالاجسام المطلقة ولا هي لانهما النسخة في العناصر بل هي صورة
اخرى وانما علم ان ههنا شكوكا لا بد من دفعها وذلك على نحو ان الفوا لاول ما سبق الكلام فيه
يخرجوا الاول من بيوليات اشياء الصورة النوعية وذلك من وجهين الاول ان البيولي
مستقومة بالصورة الجزئية فلو كان هناك صورة اخرى لطبيعتها لزم تقوما بصورتها كجود
منه بطلان الانواع مطلقا وانما المتع تقوم المادة بصورتين من جهة واحدة واما اذا
كان من جنس جزئية كجزئية فلو كان في الجزئية بصيرة واحدة فتفصلها جسميا مطلقا والنوعية
تصيرها ذاتا مبداءا يستدريه ذاتا مبداءا يستدريه ذاتا مبداءا يستدريه ذاتا مبداءا
جزئية في المركبات فان بيولي البساط العنصرية متصورة كصورة بالطبيعة وتلك العنصر
باقية فيها بمنزلة التركيب ويكون مجموع العناصر الجزئية بيولي ثانية ويقتضيه عليها طبيعة
اخرى في وجه جزئية ثانية والاحمال مختلفا بالجزئية في ان صورة العنصر البسيط بل صورها لغير

مفتی محمد امجد علی صاحب دہلوی صاحب دارالافتاء دارالعلوم دیوبند

يجوز من حامل صورة المركب وأقل من الجبرية مستندة في تقويم السيلوي على الطبيعة عند تحديد
 وأصح نكس فانها وان كانا طبيعيتين حصلتين بعينين غير ان الجبرية تبدأ بفصل الجسم المطلق
 والطبيعة تبدأ بفصل نوعه من الثبات في انه يجوز ان يكون اختلاف النوع الاجسام بالاعراض
 دون الصور أو امتناع دخول الاعراض في تقويم الجواهر سلقا ثم تقويم الجواهر بعرض تقويم
 محال تقويم الدور معزولة تقدم الجزر على الكل والاصل على المجال لا تقوم الجواهر مع تقويم
 بعيدا كما لو كانت الصور بعينها وبغيره في تقويم الجواهر مع اختلافها في تقويم الجواهر مع اختلافها
 وانما جواب ان تقويم الجواهر بعرض وان لم يكن مجال اسطقا كما في الكوكب لكن الفطرة السليمة
 التي لم تدرس غلبة عليها محال لا تتشعب ثم زمان يحصل من تقارن مقولتين في اثنين
 لا يماثل مقولتين في الجبر وحشي من مقولات العرض متباعدة وحوادث نوعي يحصل طبيعي ثم يحصل
 معينة باعتبار نوعه في صانع كقائمه الاتحاد العرضي والخاص في ذلك ولذلك خصصنا الكوكب
 في ربان اثبات الصور النوعية بالطبيعة ويجوز دخول الاعراض في تصنفات الطبائع
 وشخصا وادراقت في ذلك كما نستوفي في الترتيب الثاني باساق الكلام فيه فيجب تجاهه ان
 من طريق اثبات النوعية وذلك ايضا بوجهين الاول انكم استدلتم باختلاف الآثار والادوار
 على صور مختلفة فان اخذت اختلاف الآثار الى الصور بطريق اختلاف الصور ايضا الى صور أخرى
 محتفية ليس هذا اليها اختلاف الصور التي اثبتوا بكونها الى الما يتجاسر في بولزم التركيب
 مما لا يتجاسر وأجواب ان الافلاك تختلف في المواد المائية فاختلاف صورها يستند الى
 اختلاف موادها لا حاجتها الى صور أخرى والعناصر وان اختلفت في المادة لكن اختلاف موادها
 يستند الى اختلف استعدادات ماؤها بحسب الصور السابقة المتعارضة ومن هنا نتجت
 في استظام امر عالم الكون والنفس الى مادة انزلية تعزى عليها صور متعاقبة بحسب استعدادها
 متعاقبة في زمان غير متناه بكونه دورية وحبس متحرك بحدوده لا يمكن استنادها الى الوجود
 البسيط الحق بل مجده الاثباتو سطو جبر على تسجانه من نصب العقول مرقاة من حضيض
 السحيق عالم الكون الى اوج عرشنا من رتبتي دورك سلسلة الوجود الى ما بين عليه فان قلت لم
 يجوز ان يستند اختلاف الادوار والادوات الى الجسام أو الى ما يستند اليه اختلاف

[illegible][illegible][illegible]

في صوره لا يتحقق بمادة او موصوف مختص وفي صوره او حادث معدلات ولا ح من ذلك ما رت
 الاشارة اليه من ان استناد الآثار الى الصور ليس من قبيل استنادها الى العلل الحاصلة
قلت فصل في ترتيب الميولي والصوره في سلسلة الكون
 كما لم بعد ما بين ان الصوره باسرها جرمياتها وطبيعتها لا توجد الا حاله في مادة لا تحتاج
 الى برهان تقيض منه افتقارها الى المادة ثم انك قد علمت ان المادة انما لها في صدها
 محض القوة وانما الفعل لها من الصوره وعلك حاكم بان الاشئ افتقارها في الوجود الى
 محصله لاستنادها فقط للمادة ايضا متفكره الى الصوره وليس شئ منها المتفكر في
 تعين ما يهتد الى الاخر اذ لا جزئية بينهما ولا مكان تعقل كل منفك عن الآخر وليست حيل ان يكون
 الى جزء من الجانبيين في وجود الذات الى الذات والذات من الصوره ليقبلها المادة
 من المادة لا بمجهه البهت اذ لا قابل للقابل فان ذلك لا يقع الدور اذ العلل باسرها متفكره
 بوجودها تعالى على وجودات معلوله لا تماثلها وارت العلية تقدم الاشئ على نفسه بالوجود بل انما يتكلم
 عقدة الدور بان حاجه الصور الى القابل ليست من حيث طبيعتها فان الجرميات لا تحتاج
 اليها لا لكان طر القسمة المقدارية عليها والقسمة انما تظر على الفرد دون الطبيعية
 والنوعيات انما يعني بها الطبائع الجسمانية وانما يحتاج الى القابل لذلك فاحتياجا على
 نحو احتياج الجسميات فكل صورة لامن حيث طبيعتها الصوره بل من حيث انها فرد مطلق من
 الطبيعية محتاج في الوجود الفرداني الى طبيعة المادة بل الى فرد منها لا الى مادة مخصصة واما من
 حيث انها بالفراد من الصوره فلا يمكن ان يقوم الا بما اختص به من المادة فمحتاج اليها
 من حيث انها هي المادة والمادة هي ما هي مادة وما هي مادة ما هذه المادة محتاج في الوجود
 الى الصوره من حيث هي صورة ما وهذه الصوره لتأخر في الوجود عن هذه الحيثية من الميولي
 بما هي الميولي وهذه الميولي على ان الصوره الشخصية في الغا صر وزل مع تقار الميولي
 بشخصا فاما الميولي بالحيثيتين بل بالحيثيات والعلية للصوره بالحيثية الطبيعية دون الفرقة
 بشخصا فضلا عن خصوصها ثم هي اذ ليست من علل الماهيات ولا هي بالقابل وهي من حيثية
 الطبيعية لا لتصل ان تكون جاعلة قوتية او بعيدة او آله مطلقة للميولي شخصية اذ الواحد

الواحد بالعموم لا يصلح لذلك بالنسبة الى الواحد بالعدد ولا للمبني على المطلقه والا كانت الصورة
اشخصية بطلت او كانت مطلقة للمبني على الشخصية اذا لم يحصل الاكيدة المطلقة للمطلقة لانه ان يكون
عند اعتبار شخصه بواحد لاجل ولا يكون له في نفسه غير مشترك لاجل
مغاير فواحد بالعدد ولا يستحق ان يكون واحدا بالعدد الى ما عدا احدى وجهات اشتراكه بواحد بالعموم
سواء كان له الامانة في فرد كل من نوعيات الافلاك او لا كصور العالم من حيث بها الطبيعة
جنسية والمادة اذا تقابل بها يجب ان يحصل من الواحد ما في فرد فعله وجودا في غاية الشخصا
وفي المسئلة من خواص الحركة الاكيدة اقول لما ثبت ان الصور الجسمانية باسرها جزئياتها
وطبيعتها لا توجد الا بالاعتدال في مادة قابلية لها وقد علمت ان الشيء لا يمكن ان يكون في آخر الادوات
حاجة ذاتية ظهر لك ان الصورة مختصة على المادة انتقار العلول الى الطبيعة العالمية من غير احتياج
الى شيء اخر واذا اخبرنا في الصور فطابق المثل على الافراد لا يشترط لك من قريب ثم لك
قد علمت ان المادة انما لها في حد ذاتها القوة المحضة اذا لا تعني بها الا الوجه القابل ولو كان لها
مع القوة جهة فعلية كانت مركبة من مادة وبصورة المادة او كانت تعلم ان الوجودات يحصل
لا بد ان يكون محضها وان لا يكون شي موجودا بالفعل وذات القوة من كل وجه لم يمتد يحصل من
خارج فاذا كان في حد ذاته القوة يحتاج في الوجود الى حصول فاعلم ان وجهه لا يحصل الا بالاشتراك
بالحصول ولا يحتاج اليه كما ان الجسم يستكمل الامين ولا يحتاج اليه فان الجسم له يحصل في ذاته فيكون
ان يوجد من غير انتقار الى الامين ويستكمل الاربع يستند بخلات المادة اذ ليس لها تحصل في
ذاتها وانما لها القوة فكيف يستند في الوجود بدون حصول حتى يستند في وجودها بالفعل
فظهر ان المبني على الواقع حقيقة الى الصورة واذا ثبت العاجز من الجائز فنقول ليس شي منها
ينفرد في نفس مبدية الى الآخر حتى يكون شي منها مقوما للجوهر حقيقة الا فراد لا جزئية بينهما بل كذا
حالاتي الآخر على انما يتصل الصورة ولا تعلم ان المادة المتخلف خفية وتعمل المادة بوحدها
مستند ولا تعلم ذلك ان ما يستند اليه ان يكون في شيء من الفعل الانجاب وقد افهم
ذلك عدم التضاد بينهما وان كان ذلك مما يستلزم في اسلوب تسلك في هذا الفصل وذلك
لم يتعرض له في المتن بل ان ذلك ظاهر من ثبوت الانتقار بينهما اذ لا انتقار في شي من التضاديين

الواحد بالاسم لا يصلح لذلك بالنسبة الى الواحد بالعدد ولا العيولي المطلقة والا كانت الصورة
 الشخصية جاعلة بكونها مطلقة للعيولي الشخصية اذا لم ياجعل الالائية المطلقة للعطية لاجل ان يكون
 عند اعتبار الشخصها هو الماحل والكلالة لا فرق وليست فليست فهي من غير الحيزية بشرط ان ياحل
 مفارق واحد بالعدد ولا كماله في استثناء واحد بالعدد الى جامع احد بعينه ولا كماله في استثناء
 سواء لم يفرقة العامة في فرد كل من نوعيات الاطلاق او لا كصور العامة من حيث بها لطبيعة
 جنسية والمادة اذا قابل لما يجب انحصار كل من النوعا في فرد فله وجودا في غاية شخصها
 وهذه المسئلة من خواص احكام الالائية اقوال لما ثبت ان الصور العامة بها باسرها من انبها
 وطبيعا لثما لا توجد العامة في مادة فاجله لما وقد علمت ان الشيء لا يمكن ان يكن في آخر الاماكن
 عاجبة ذاتية فظهر لك ان الصورة مشتقة على المادة افتقار العلول الى المادة التالية له من غير احتياج
 الى بزمان آخر واذا اخترنا في الصور حفظا لمجموع الدال على الافراد لما يشتمل على كل من قريب ثم انك
 قد علمت ان المادة انما لها في حدودها القوة المحضة اذ لا تنتمي بها الى الماهية القابل ولو كان لها
 مع القوة جهة فعلية وكانت مركبة من مادة وصورة المادة اولي كانت تعلم ان الوجود بالفضل
 لا بد وان يكون محضلا ولا يشا لكونه شي موجودا بالفعل وذا كانت القوة من كل وجود لم يحصل من
 خارج فاقا وكان في حد ذاته بالقوة محتاجا في الوجود الى حصول قايح من جوهره اذ لا يحصل الا بالاشتراك
 بالفضل ولا يحتاج اليها ان الجسم بغيره من الاماكن ولا يحتاج اليه فان الجسم له فضل في انه يمكن
 ان يوجد من غير افتقار الى الاماكن ويستلزم الاماكن يستلزم صفات المادة اذ ليس لها فضل في
 ذاتها وانما لها القوة فكيف يستلزم الوجود دون حصول شي يستلزم شي بعد ما بالفضل
 فظهر ان البيولي الالائية مشتقة الى الصورة واذ ثبت الحاجة من الجانبين فنقول ليس شي منها
 يستلزم نفس مبدية الى الاخر حتى يكون شي منها مقوما لموجبه حتى يتبين الاخر اذ لا حيزية بينهما بل احدهما
 عال في الاخر على ان يتشبه الصورة ولا تعلم ان لها مادة المتشبه فغيره ونقل المادة جوهرها
 مستعدا ولا نعلم من ذلك ان ما يستلزم يجب ان يكون فيه شي منه بالفعل لا بالاحتياج وقد افهم
 بذلك عدم التناقض بينهما وان كان ذلك مما يستلزم في اسلوب سلك في هذا الفصل وذلك انك
 لم تتعرض له في المتن على ان ذلك ظاهر من شئ لا افتقار بينهما اذ لا افتقار بين المتناقضين

[illegible]

الى الملاحظ في الحاجة في التحقيق لكل منها الى العمل الآخر في المشهور من اعمق الذاتين المتحدتين
مع الوصفين الوحدتين من كل الى الذات من المخافة الحاجة اذن من المبدأ في الصورة انما هي
في الوجود قطعاً انما هي متحدة ان يكون الحاجة من الجانبين في وجوده استكمل الى الذات الآخران
ذلك هو مع التامة حيثية الحاجة من جانب غير حيثية الحاجة من جانب الآخر فلا يلزم الدور وذلك لان
الحاجة من جانب الصورة الى المادة من حيث ان الصورة ملائمة قابلية لها الحاجة من المادة الى الصورة
ليست من حيث ان الصورة ملائمة قابلية لها المادة الاولى هي القابل البسيط ولا قابل للمقابل
لأننا نقول ما ذكرتم انما ينفيد بعدا حيثيتين التعليقيةتين وذلك لا يفسد الدور اذ لا يورث تقابل في
المحتاج والمحتاج الى العمل باسرها مستقدرة بوجودها على وجودات معلولة لانها اذا كانت حادثة
عليه لا يفي بآية ملائمة كانت تكون متحدة عليها بالوجود وظل كانت لا يفي بالاولى وانما هي متحدة
عليها تكون هي المتقدرة بالوجود ولا محالة على الاولى المتقدرة عليها فتكون متحدة على نفسها واذ اضع
انما هي في الشكل لزوم الدور وان حاجة العمل الى القابل ليست من حيث طبيعة الموضوع قطع النظر عن
بل باعتبار الفردية لا بصورة طبيعة فلا انما يحتاج الى القابل على ما يلائم له في مكانه على ما تقتضيه المقدارية عليها
والعبرة التقديرية انما كانت او هي انما هي على الموضوع من حيث انه هو دون الطبيعة من حيث انها طبيعة
وذا الصورة المتزوجة قلت فمتى يما هي الاطباع كسما يلائم له في اشياء في المقارفة فان الصورة يتايطر
عليها ايضا حيث يقع منها صورة واحدة في الوجود الى القابل وانما هي في نفس الامر في تلك الصور
كان الصورة منها في الفردية واذ انما هي في تلك الصورة المتزوجة هي الى القابل في تلك الصورة بل انما هو جسماني
يلزم النفس على الجسم فحينها الى القابل على نحو احتياج الصورة كجسمانية بآية الفردية دون الطبيعة فالتصور
مستلزم حيث كونهما متحدة من حيث طبعها احتياج الى المادة لتقبلها فتقبلها لا يتقبلها كترتيبها بل الى
بالذليل انما هو احتياج الصورة الى المادة لا احتياج طبيعة الصورة ككل بل يلزم منها احتياجها الى الطبع او كقول
الشيء لا يوجب ثبوتها لعلنا نقول سلفاً ذلك كمن فيكون في المادة في وضع الدور ثم انما هي في حيثية طبيعة
الصورة الى المادة وثبتت طبيعة المادة اليساوجب في حاجة طبيعة الصورة الى المادة كمن لا يلزم الدور فالتقبل
كما ان الصورة الشخصية في المادة وذلك طبعها ما هي غير مادية فمفهومها انما هي في الحمول لا يكون الاحتياج مادية
فيجب ان يكون الطبع الباطني متجاها الى المواد في الوجود وقلت العلول لا يكون الاحتياج ذاتية في مرتبة من المراتب

کتابخانه عمومی
وزارت معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
تبریز

المادة في ماباى مادة وما يباى مادة ما هذه المادة يمكن ان في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة لان
 هي صورة مادة الصورة كذا حتى ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث القوة هي صورة ما وخصوصا
 مما يتا الى الصورة من حيث الطبيعة لا من حيث القوة بل بصورة ما وخصوصا من حيث القوة على التو
 هو المخصوص من المايون من حيث الطبيعة قطعاً من حيث القوة على العموم والشيء على المخصوص ان من حيث الطبيعة تلك ان
 الصورة الشخصية هي صورة من صور ما وخصوصا من حيث الطبيعة لا من حيث القوة بل بصورة ما وخصوصا من حيث القوة على التو
 على المايون ماباى مادة ان كانت قاطعة على المايون بل بالحيثية من الحيثية الطبيعية وحيثية القوة بل بالحيثيات
 اذا اعتبر كل من مطلق الفردية وخصوصا حيثية ماباى مادة والعلية للصورة حيثية الطبيعية دون حيثية القوة
 يستخرج فضلاً عن خصوص ما يتا تمام الكلام في تعيين المحتاج والمحتاج المايون من حيثية الطبيعة حتى يتفرع منه
 الدور ثم لا يخفى ان نوع العلية من جانب المايون بالنسبة الى الصورة هي القاطبة لها بهية التي يكون
 المحل بالنسبة الى الحال فليس العلية في الوجود الا الاولية التي يكون الجزء المادي من المركب بالنسبة اليه
 والعلية القاطبة مطلقاً لا يكون على اى غير القاطبة لا قاطبة ولا غير باذلكا كان موضع الاشتباه
 كونها قاطبة وما يتحد وحد ما يفرض انفسها خاصة قصار ذلك بل الكمال عنه فوق الحد بل ذرية الى
 تجزئة كونها على اى سوى القاطبة ولا شك في ذلك ان المادى لا يمكن ان يكون من حيثية الصورة هي المادة وان
 نوع كل شخص لا يتفرع من شخص غيره المادة هو ان المادة هي من حيث انفسها من حيث انفسها من حيثية
 المتكثرة بالعدد لا من حيث انفسها من حيثية الشخص ويكون لها شركة ما في الصنع بل انفسها من حيثية
 مفوض الوجود والى ص ما الاوضاع المتكثرة بالمادة في شخصات بمعنى ان اثارها في شخص ولو اثار
 عاشرت الاشارة اليه لا انما هي موجبة لانتفاع الشركة ثم ربما اعتبر الشخص لا مجرد الطبيعة الا ان من
 الشركة بل مخلوقة مع اللوازم ما تفرع مع الاعراض الباقية مقياساً كما هو الحال اليك وتعتبر الطبيعة التي
 والحيثية بهية بالنسبة الى الاشخاص بالمعنى الماخوذ بالاشواط حتى تتجه معاني الوجود اذا قيلت في
 تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة الفصول الى الاجناس فكذلك الاعراض من حيثية
 الصورة الشخصية ومن حيثيات العلوة القاطبة الشخص النوع واما النوع العلية من جانب الصورة فتع
 عرفت انما حيثية كل المايون لا بالحيثية بل بالعلوة القاطبة الى المحل كما تم كما عرفت ان علوية
 انما هي من حيث الطبيعة وهي من حيثية الشخصية ان يكون جاعلة قريبة وبعيدة او ان مطلقه

من ان الطبيعة هي صورة ما وخصوصا من حيث القوة على التو هو المخصوص من المايون من حيث الطبيعة تلك ان الصورة الشخصية هي صورة من صور ما وخصوصا من حيث الطبيعة لا من حيث القوة بل بصورة ما وخصوصا من حيث القوة على التو على المايون ماباى مادة ان كانت قاطعة على المايون بل بالحيثية من الحيثية الطبيعية وحيثية القوة بل بالحيثيات اذا اعتبر كل من مطلق الفردية وخصوصا حيثية ماباى مادة والعلية للصورة حيثية الطبيعية دون حيثية القوة يستخرج فضلاً عن خصوص ما يتا تمام الكلام في تعيين المحتاج والمحتاج المايون من حيثية الطبيعة حتى يتفرع منه الدور ثم لا يخفى ان نوع العلية من جانب المايون بالنسبة الى الصورة هي القاطبة لها بهية التي يكون المحل بالنسبة الى الحال فليس العلية في الوجود الا الاولية التي يكون الجزء المادي من المركب بالنسبة اليه والعلية القاطبة مطلقاً لا يكون على اى غير القاطبة لا قاطبة ولا غير باذلكا كان موضع الاشتباه كونها قاطبة وما يتحد وحد ما يفرض انفسها خاصة قصار ذلك بل الكمال عنه فوق الحد بل ذرية الى تجزئة كونها على اى سوى القاطبة ولا شك في ذلك ان المادى لا يمكن ان يكون من حيثية الصورة هي المادة وان نوع كل شخص لا يتفرع من شخص غيره المادة هو ان المادة هي من حيث انفسها من حيث انفسها من حيثية المتكثرة بالعدد لا من حيث انفسها من حيثية الشخص ويكون لها شركة ما في الصنع بل انفسها من حيثية مفوض الوجود والى ص ما الاوضاع المتكثرة بالمادة في شخصات بمعنى ان اثارها في شخص ولو اثار عاشرت الاشارة اليه لا انما هي موجبة لانتفاع الشركة ثم ربما اعتبر الشخص لا مجرد الطبيعة الا ان من الشركة بل مخلوقة مع اللوازم ما تفرع مع الاعراض الباقية مقياساً كما هو الحال اليك وتعتبر الطبيعة التي والحيثية بهية بالنسبة الى الاشخاص بالمعنى الماخوذ بالاشواط حتى تتجه معاني الوجود اذا قيلت في تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة الفصول الى الاجناس فكذلك الاعراض من حيثية الصورة الشخصية ومن حيثيات العلوة القاطبة الشخص النوع واما النوع العلية من جانب الصورة فتع عرفت انما حيثية كل المايون لا بالحيثية بل بالعلوة القاطبة الى المحل كما تم كما عرفت ان علوية انما هي من حيث الطبيعة وهي من حيثية الشخصية ان يكون جاعلة قريبة وبعيدة او ان مطلقه

من ان الطبيعة هي صورة ما وخصوصا من حيث القوة على التو هو المخصوص من المايون من حيث الطبيعة تلك ان الصورة الشخصية هي صورة من صور ما وخصوصا من حيث الطبيعة لا من حيث القوة بل بصورة ما وخصوصا من حيث القوة على التو على المايون ماباى مادة ان كانت قاطعة على المايون بل بالحيثية من الحيثية الطبيعية وحيثية القوة بل بالحيثيات اذا اعتبر كل من مطلق الفردية وخصوصا حيثية ماباى مادة والعلية للصورة حيثية الطبيعية دون حيثية القوة يستخرج فضلاً عن خصوص ما يتا تمام الكلام في تعيين المحتاج والمحتاج المايون من حيثية الطبيعة حتى يتفرع منه الدور ثم لا يخفى ان نوع العلية من جانب المايون بالنسبة الى الصورة هي القاطبة لها بهية التي يكون المحل بالنسبة الى الحال فليس العلية في الوجود الا الاولية التي يكون الجزء المادي من المركب بالنسبة اليه والعلية القاطبة مطلقاً لا يكون على اى غير القاطبة لا قاطبة ولا غير باذلكا كان موضع الاشتباه كونها قاطبة وما يتحد وحد ما يفرض انفسها خاصة قصار ذلك بل الكمال عنه فوق الحد بل ذرية الى تجزئة كونها على اى سوى القاطبة ولا شك في ذلك ان المادى لا يمكن ان يكون من حيثية الصورة هي المادة وان نوع كل شخص لا يتفرع من شخص غيره المادة هو ان المادة هي من حيث انفسها من حيث انفسها من حيثية المتكثرة بالعدد لا من حيث انفسها من حيثية الشخص ويكون لها شركة ما في الصنع بل انفسها من حيثية مفوض الوجود والى ص ما الاوضاع المتكثرة بالمادة في شخصات بمعنى ان اثارها في شخص ولو اثار عاشرت الاشارة اليه لا انما هي موجبة لانتفاع الشركة ثم ربما اعتبر الشخص لا مجرد الطبيعة الا ان من الشركة بل مخلوقة مع اللوازم ما تفرع مع الاعراض الباقية مقياساً كما هو الحال اليك وتعتبر الطبيعة التي والحيثية بهية بالنسبة الى الاشخاص بالمعنى الماخوذ بالاشواط حتى تتجه معاني الوجود اذا قيلت في تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة الفصول الى الاجناس فكذلك الاعراض من حيثية الصورة الشخصية ومن حيثيات العلوة القاطبة الشخص النوع واما النوع العلية من جانب الصورة فتع عرفت انما حيثية كل المايون لا بالحيثية بل بالعلوة القاطبة الى المحل كما تم كما عرفت ان علوية انما هي من حيث الطبيعة وهي من حيثية الشخصية ان يكون جاعلة قريبة وبعيدة او ان مطلقه

الذي يتصل بالانضمام اليهم بفاعلية زائدة في الواجبات المعموم اذا شارك الخاضع الواحد بالعدد لا ثم لا يخرج
 تلك الصلة الشاملة الفاعل المتصل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل يجعل الواحد بالعدد واما في
 العلوية مستقلة بالتأثير فمراد بالعموم فيما نحن فيه ان لا يخص بوجوهه العامة في فرد وكل من الصور العددية
 الا فلاك فان كل منها بطبيعتها النوعية مستقلة لئلا يواوونها منحصري فرد ومنه ليس كذلك
 كالصورة الطبيعية للعناصر فانها مستقلة ليسولى العناصر الواحد بالشخص من حيث ان الصورة
 العنصرية طبيعية شخصية تحتها انواع وانواعها ايضا لا يجب ان يخص كل منها في فردا ولا مانع من ان
 القسمة الفلكية ولا شبة في ما يجابها كثر الافراد وكذلك الصورة الجسمية مطلقا فانها بطبيعتها النوعية
 المشتركة في الاجسام كلها مستقلة ليسولى بده حال الصورة واما المادة فاذا قابل لها وكثرة افراد
 نوع واحد انما يتصور فيما له قابل كيب انحصار كل من انواعها في فرد ليسولى كل من الافلاك نوع على حدة
 منحصري فرد ليسولى العناصر كلها شخص واحد انحصري نوع في حقه وجود ليسولى هي ملته تشخصا او الحاصل
 كذلك فيما لا قابل له وانه المستقلة اعني مستقلة الصورة من حيث الطبيعية لكونها شاملة لافلاك
 على ليسولى مطلقا ولقد قدم ليسولى لكونها قابلة على الصورة من حيث الفردية المطلقة من غير ان يخصص
 تعالى المودعة في خلقها ومن خواص حكمته بالبعد الطبيعية وعلى انما كانت منها السواضي وفرت في
 تحقيقها بالقدح المعلق

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد الله الصلوة على رسوله وعلى آله وبعد فقد الطبع الرسالة المسماة بالدرة المياداة لصاحب الشرح الربانية
 جليل من جوف الفنون الحكيم عديم النقص في الفنون النخلة البدر المنيرة لا اله الا الله محمد عبد الحميد
 المكنى بآدم فيض العلي في الطبع المصطفى بهم زوا الفضل عايز كمال الانسان محمد عبد الواحد خال
 ابن الحاج المرحوم محمد مصطفى خان في سنة ثمان وثمانين بعد الالاف
 والمائتين من الهجرة النبوية الغليل على المديون على
 بالامور القرين

[illegible]

[illegible]

كالنطق وغيره كان المحسوسات اذ هي سببه وتعد جسما في الشرط في الحيوان ان يكون في غير ذلك فالحيوان ح بالقبضاس كالمشعر وما ينشأ من حصول
يكون بنسبة استوارس حوله عليه من ذلك النسل كالمناطق فلهذا انما اعجب حصولا استوارسا ان كان حوله من ذلك النسل حوله من غير حصوله
حصولا للشرع من غير ما يقبض على حصوله من ذلك النسل كالمناطق فلهذا انما اعجب حصولا استوارسا ان كان حوله من ذلك النسل حوله من غير حصوله
شرح فحينئذ انما كان الحيوان الطليق كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
من جهة حصوله اما وجوده الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
بالشرط والملاحظ بهذه الحيثية كما اذ حكم عليها بغير من حيث هو موجود واحد ولا يشترط فيكون ذلك هو النفس فشرط الحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
شيء لا يختلف فيه الا انها لا يبرهن خارج فيكون الملاحظ فيكون من حيث هو موجود واحد ولا يشترط فيكون ذلك هو النفس فشرط الحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
بالشرط وعنوان له وكذا في غيره انما لا يبرهن خارج فيكون الملاحظ فيكون من حيث هو موجود واحد ولا يشترط فيكون ذلك هو النفس فشرط الحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
الخارج الا ان يكون الطليق في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
والنفس من حصوله انما لا يبرهن خارج فيكون الملاحظ فيكون من حيث هو موجود واحد ولا يشترط فيكون ذلك هو النفس فشرط الحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
مستطاعا فيكون مقتضى من غير شي في حصوله في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
ذات على الامانة في حصوله في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
بغير ما يقتضيه كغيره في حصوله في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
طليق فانه لا يمكن ان يكون في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
بأنه لا يمكن ان يكون في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
يكون جوارا ما حاصلا في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
بوجوده في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
فيكون في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
شيء لا يمكن ان يكون في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
لان الملاحظ في حصوله في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
وتحوله في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
فانما لا يمكن ان يكون في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
ان هذا لا يمكن ان يكون في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
بالحاصل والشرط في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
الاشياء ما حاصلا في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
الحيثية اذ لا يمكن ان يكون في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
وغيره في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض
في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض والحيوان الاكل في الارض كالمسجد في الارض

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مرج حيث الكمال جازاً قطعاً فالجائز انما انقضى بالانقضاء الى الشيء وانهم عاجز الى حاجته محتاج الى آخره ولو ادعى تسلسل الوجود الى الشيء
فهذا سراج به ان لا موثر في الوجود الا الله وهذه الجملة ما لو انقضت فلهذا تسلسل مع التسلسل وان كان بين الطرفين غلات في
ان المتعلق بالذات والمحتاج فيكذلك هو الوجود واول الذوات عام للمتعلق بالذات والتمتع فيه اولا يستلزم الذات باعتبارها
اصل قوامه ونفقه ويستلزم ذلك المتعلق والحاجة في التأسيس والوجود واذا قدر عرفت ان المجرى البسيط فلا ترتيب في ان الحق هو
وكذلك في ان الامكان المخرج بالذات هو بسببه وجوب الوجود والعدم لم يسجد وجوب النقص والبطان في مسخ الذات
المستتبقة ليس بسببه وجوب الوجود والعدم وفي ان جهة المتعلق بالذات هو وجوب وجود الذات مثلاً بالغير او وجوب تفرقه
بالمستتبقة لوجوب وجوده وانما خالفنا في تلك الجملة الانظار الكلامية اعتماداً بالاولى والهم العامة فتبين ان المتعلق من القول بمخالفة
انما هو عودته وهي في ذلك مرتان فتبين ان الحدوث حاله متوسط بين الوجود والعدم هي المخرج عن الوجود وتبين
بمبدأ الوجود في اول ان ولم يصحوا اعلت الحاجة الى الامكان على الاستقلال بل الجمهور لم يصحوا بالحدوث استقلالاً عنهم من جملة مع الامكان
شروطاً وشروطاً ولا هم يميزون بالحدوث هناك كون الشيء بحيث يكون وجوده مسبوقاً بالعدم فلا يلزم من الحاجة شققة على الحدوث
طبعاً يكون حله لها دوناً على ذلك ان التعديل بالزمان لا يكون له سبب البتة وان الحادث وان احتياج السبب لخلق في ذلك
اعني به الحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن الوجود او الوجود في اول ان لكنه مستغن عن غيره متعلق به في البقاء الى الوجود مما كان
بعد الحالة المتوسطة او بعد الآن اللادول ولما نرى من ذلك انه لو فرض عدم الباري تعالى لما ضرت في بقاء العالم فتبين انهم من تهاجر
على الاتزان من تهم من انهم في القول بتعدد الاجسام والاعراض وجمهورهم لكتفوا بالانكباب التجسد في الاعراض وتوهموا ان الجواهر
محتاجون في انحاءها الى الاعراض المتعدياً لتعدياً الى الواجب وهذه الادام وان كانت لتستحق الاعراض دون الاعراض من شفاهاً وكانت
فيها حقيقة من الحق كفاية في انزاحتها لكنها لا تنقص على ذلك فنقول اولاً انه لا واسطة بين الوجود والعدم فلا يكون له حدوث
حالة متوسطة بل هو الوجود بعد العدم مطلقاً وفي اول ان خاصة فالحال الاول منهما عدم وجوده وكون ذلك الوجود متصفاً بالمستتبقة
بالعدم بالعدم فهو وان احتياج الى وجوب لخلق يكون ذلك هو عدم فاعل الوجود كما عرفت ليس هو بالضرورة فاعل الوجود والحال
في خلق الوجود وبوجبه ولما يكون ذلك العدم مسبوقاً بالعدم فهو وجوب البتة لهذا الوجود فلا يحتاج في كونك الى ما قبل جملة كمال
بين من الحدوث على هذا معنى يصلح المتعلق بالاعراض الى الوجود وان كان الشاى خصصاً مع ما يكون الوجود في اول ان مدته في الشيء انه
ينظر الى امرين احدهما ان يكون مسبوقاً بالعدم فاعل الوجود في ذلك حاله الثاني ان يكون غير مسبوقاً بالعدم في الشيء في ان اذ كان
فثبتت بها الوصف بالعدم ضروري الوجود في اول ان فالمتعلق انما هو ذات الوجود ثم حقيقة الوجود واحدة في الوجود والعدم في الوجود
في اول ان الوجود بعده يعني المتعلق في جهة المتعلق وحده الحاجة بل تشترك في كل اقسامه ليس فنقول ذلك ان الحلال متعلق بالوجود وبعده
الاستدراج الوجود بها ومن ما حكم انه لا يخلو منها بالزمان في الوقتات فلهذا تميز بين الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
فالواجب بالوجود حسب تهم من ان يكون قديماً او لاحقاً وان من من وجود الاثنين مانع من خارج والمتعلق بالغير مثل فليس يمكن
لحدوث الاثنين كالحدوث اولى والامر لم يجر القسم الاثر كالتعدي بل لحدوث اوله والذات لا مانع من وجوب بالغير المتعلق بالغير الوجود
به دون الحدوث والوجوب بالغير لا يجر الوجود وادام واقفاً هكذا المتعلق وادام ان كان المتعلق من جهة الوجوب ثانياً على ان لو كانت
الحاجة في الحدوث بمعنى المسبوقية بالعدم كانت الحاجة والمتعلق دليلاً ما دام الوجود لا المسبوقية بالعدم غير انما عرفت فنقول المشهور
حالاً في هذه الحالة وجب ان الاول مشاهداً في البقاء بعد البقاء وعرف ذلك كبقاها والابن بعد انتفاء الاب وعرف ذلك في البقاء

والنفاضة من النقيضين انما هو باعتبار انها لا تصدقان معا اي لظاهقان لا يقدرا باعتبار الصدق والكذب لا باعتبار اصلهما
 واشتقاقا فظهر منه ان نقيض الضموم التصديقي مضموم تصديقي ونقيض الضموم التصديقي مضموم تصديقي وان نقيض الوجبة الكلية يكون
 ونقيض الوجبة الجزئية مضموم عليها فتكون ان نقيض الوجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان نقيض الوجبة الجزئية هي السالبة الكلية يعني ان
 للساكنة والساكنة السالبة والنقيضين الحقيقيين معناه فلا يقدرا مطلقا ولا يقدرا مطلقا في كذا في بحث النفاضة في كذا في بحث النفاضة
 بين الضمومات التصديقية اذا كان باعتبار اصلها موطاة فانما يستحيل اجتماعها بان كل من كليهما موطاة على كل موطاة وكذا انما يستحيل ارتفاعها
 بان لا يكون شي منها موطاة على كل موطاة لان احدى موطاة على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة
 مضموم الكلي على مضموم الجزئي الذي غير ذلك كما لا يستحيل ان كل احدى موطاة على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة
 بالاشتقاق على زيد على نقيضه وهو الملاجذ ومجمول عليه موطاة فاذا كان باعتبار اصلها اشتقاقا فانما يستحيل اجتماعها ارتفاعا مطلقا
 ولا غير فلا يستحيل ان كل كذا يستلزم على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة
 عن شي بان لا يكون شي منها موطاة على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة على كل موطاة
 ارتفاعا باعتبار اصلها موطاة ولا اشتقاقا وكذا لا يستحيل ارتفاع النقيضين مطلقا باعتبار الوجود الخارج عن نقيضه كما عرفت فلا يكون
 شي من النقيضين موجودا في الخارج كما لا يمكن ولا لا يمكن ولا لا يمكن ولا لا يمكن ولا لا يمكن ولا لا يمكن ولا لا يمكن ولا لا يمكن
 في القضايا الان النسبية من الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين باعتبار انتقال والتصور لان العقل ان يتصور جميع الاشياء
 النقيضين معا وكيف يستحيل مع ان نقل النقيضين وهو سلب لا يمكن بدون نقل الايجاب لتوقف عليه ولو شتر ان تصور السلب
 فرع لتصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعها بذلك الاعتبارية فبذلك لا يتصور شيئا من النقيضين من هو موطاة في الذهن منها
 تحقيق الكلام في النقيض على وجهين بذكر كل واحد في موضع حديق كما لا يخفى على من له تبحر في هذا العلم

١٥

خاتمة الطبع

الحمد لله والصلوة على اهلها وبعد فقد انطبعت الرسالة الطيفتان احداهما في تحقيق الكلي الطبعي واخرها
 في تحقيق ارتفاع النقيضين من مصنفات محقق وهو مدقق عصره ملا محمود البحروري في حاشية الموطاة
 موافقا لامر المولى خادوم حسين العظيم آبادي سلمه الله والايادي
 في المطبع المصطفائي اتمهم عبدا للواحد خان
 المكنون ابن المرحوم محمد مصطفی خان في سنة
 ثمان وثمانين بعد الثلاث وثمانين من
 الهجرة النبوية على صاحبها افضل
 صلواته وتوفيقه
 حفظ

ترجمة مولف الشمس التباينة

احرك باسم جو محمود والصلوة على صاحبها وسلم على من تبعه الى اليوم الموعود وبعد فيقول الراعي محمود القوي محمد عبد الله
 الملك النوري قد سالتني بعض خلتي ان احرق ترجمته صاحب الشمس التباينة ليعظم فضله على الطالبين لفضل الشمس التباينة فاجبته
 الى سؤالي فاعول هو العلامة في حصره الفهاشة في دهره حق الفنون احميته ودرق العلوم العقلية مولانا محمود الجوهري في
 الجوهري في فتح الجوهري وفتح الراد بعد ما نون ساكنة بعد ما بارها سبعة بعد ما واو ثمر راجحة بلدة ريفية الشان معادن من تدبير اليا
 لا باب العلو الشان من بلاد قورب تلمذ على جده القريب شاه محمد المتوفى سنة اثنى وثلاثين بعد الالف وحق الشيخ طاهر
 الجوهري وكونه من التجميع عمر سبعة عشر سنة واطلق جواد العلم في فضله والى الف واصل الحكمة الى بحار التاليف
 قصد الشمس التباينة ولم يتبين له في ايراد جميع فنون الطبيعة لطرب بلل الرحيل في اثنا عشر وعمره الطبع وحرر على الفهاشة
 لاضعة الاجم شراسها الفرائد وعلق عليها شية مجملها اكثر من مجمل شرحه واتي فيرعيها بفتح فتنطبه الاذ بان وفتح بهاها
 الاذ بان وكما انما صمدونه في تمامه وقل سبع منه ذلكا المثل التجميع مل الى دار الخلافه اكبر آباء ولقى اصعب خان احاط
 امره السلطان شاه جهان نجده عظمه ثم رجع الى جوهري وشتغل بالتدريس وكره رسالة سورة اربعة اوراق في الفارسية في تمام
 السنون وقوى في سنة اثنى وثمانين والفت في التاسع من البرج الاول قد كان ستاذه الشيخ افضل اذ ذاك جيا فون طلبة
 حرمه وفتيا ما جسرهم بعين يوم الى ان لم يرحل انه لم يظفر بالهند في الفار فمسن احمد جاشي احمد الجوهري السهردي في علم
 المتأخر في ثمانية هذا محمود وكذا ذكره المورخ غلام علي آزاد البكر ابي في سيرة المرحان ومن تصانيفه ما لم يطلع آزاد والدوة
 للباينة في الصورة والمانه ورسالة في الكلي والجزئي ورسالة في تحقيق اجتماع النقيضين ارتفاعها ورسالة في التباينة في الفهاشة
 والقدر ورسالة في وحدة الوجود وغير ذلك ومن تلامذته مولانا صاحب الباقى الجوهري صاحب الآداب الباقية والابحاث الباقية
 وفتح في ديباجة الآداب استاذه غاية مع المشهور ان مولانا عبد الرشيد الجوهري صاحب الرشيدية شرح الشريعة وراى
 السالكين وشرح اسرار الخلقة والحكم المربوط وحاشي كافيته ابن المحاجب وقصود الطالبين ودوران الشعر وغيره الكثير
 سنة ثلث وثمانين والفت ايضا من تلامذته والعلم عند الله تعالى وما يستعذر عليه اطلاقه ما قبل الطبيعة على الفن الطبيعي
 في ديباجة الشمس التباينة مع ان اطلاقه والاطلاق بابن الطبيعة عند منصوص بعض الآليات وقد بان في تصحيح المحشون
 لكن لم يأت احد منهم بالشفيع العليل واتق على انصافه في المعارف بمواشي شرح المواقف ان اطلاقه عليل على عرفه بل
 على ان مباحث الطبيعة في الحقيقة من الآتي والطبي قبل الآتي مرتبة فصار بهذا المعنى ما قبل الطبيعة فاضفه فقط

[illegible][illegible][illegible]

